شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٦٧) ١٥/٥/٢٠٠٨

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

بندر في إسرائيل.. والنفوذ السعودي بلبنان في الإنعاش يردّ طائفياً



المملكة الخاسرة!



إنقلاب في سوريا بتمويل سعودي



استعلان صراع نفوذ إيراني سعودي



دولة السعودية في لبنان



الخلافة: سلطان مرضه حرج



(سوداء اليمامة): ملف مفتوح



ثلث معتقلي (البارد) سعوديون



(حقبة سعودية) ماتت للأبد



السعودية المصفوعة على الوجه



نظام غير آبه بالعدالة

هـذا الـعـدد

الدولة الخاسرة

منذ مطلع الألفية الثالثة، لم تدخل في رهان إلا خسرته، ولم تخض معركة إلا خرجت منها بالهزيمة المهينة، فهل كتب عليها أن تجترح سياسة (حافة الهاوية)، وهل كتب عليها حليفها الإستراتيجي - الأميركي أن تختار المبدأ القاتل (من لم يكن معنا فهو ضدنا)، فطبّقته بحذافيره في علاقاتها الدبلوماسية، وفي خصوماتها، وفي رهاناتها السياسية.

كانت حتى قبل عودة الأمير بندر بن بوش الى الديار تتوسّل دبلوماسية هادئة، مواربة، ناعمة معتصمة بالرجاء والخوف، رجاء تحقيق مكسب ما، والخشية من تكبّد خسارة غير محسوبة. وللإنصاف، حققت بتلك الدبلوماسية الناعمة مكاسب جمّة، بالرغم من أن آثار أخطاءها الفادحة السابقة كانت تختفي سريعاً، لأنها كانت تجد وتجنّد من يحارب بالنيابة عنها، ولكن تغييراً فجائياً طرأ على الدبلوماسية السعودية عزّزتها ثلاث محطات: سقوط نظام صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣، وإغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، والعدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦. عكست هذه المحطات نفسها على نسيج الدبلوماسية السعودية، وصاغت معيارية جديدة في الإستراتيجية العامة السعودية، ورسمت خطاً مائزاً بين معسكرين وضعت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس حدودهما حين صنّفت دول الشرق الأوسط إلى معتدلين وأشرار، قابله تصنيف آخر كرد فعل عليه، يقوم على القرب والبعد من الإدارة الأميركية، يعبّر عنه حالياً بمعسكري الممانعة والإستسلام.

حسناً، هل حقاً ما يقال بأن الوهن الكبير الذي أصاب العرش فتح المجال أمام الإجتهادات الشخصية بحيث بات الجيل الثالث يعكس منافساته وميوله على السياسة العامة للدولة، بحيث نرى لعبة خطوط قد بدأت داخل مؤسسة الحكم، وتعبّر عن تقلّبات حادة في السياسة الخارجية السعودية، فإلى جانب الخلاف بين الملك وغريمه السديري ممثلاً بصورة خاصة في الأمير نايف، ثمة خلافات أخرى إنتقلت إلى الجيل الثالث بين الأمراء بندر بن سلطان وتركي الفيصل كمثال بارز، ثم توسّعت لتشمل أمراء آخرين سواء داخل الدائرة السديرية أو بين الأخيرة والأجنحة الأخرى.

يلحظ من قراءة النهج السياسي السعودي خلال السنوات الخمس الماضية، أن النزوع الإختزالي المتسارع أفضى على نحو عاجل الى تآكل رهانات السعودية وخياراتها أيضاً، بل وأغلق مخارج الطوارىء المتاحة أمامها، بفعل قرارات أحادية صارمة وخشبية. هذا ما تعكسه خسارات متوالية في موضوعات - رهانات سياسية أولتها أهمية إستثنائية بدءً من مبادرة السلام التي أعلن عنها الملك عبد الله في قمة بيروت ٢٠٠٢، ومتوالياتها، ومروراً بموضوع الإحتلال الأميركي للعراق، والأزمة السياسية في لبنان.

الآن، وبمناسبة مرور ستين عام على النكبة، تبدو السعودية في وضع لا تحسد عليه، فمحاولة تحويل الأنظار من مركز جاذبية أساسي إلى مركز آخر وهمي، من فلسطين - القضية/المشروعية/الذاكرة الجماعية الى السلام/الإلهاء/البتر التاريخي/الاعتدال الأميركي لم يلحق بها سوى الخذلان، يضاف إليه الحديث المتصاعد عن علاقات وترتيبات سريّة إستراتيجية سعودية إسرائيلية.

هكذا، لم تقدر السعودية على صنع منجز تاريخي لافت، فقررت تعويض ذلك بحملة شعارات هوائية، منهوبة من معجمية النضال القومي والإسلامي القديم والمعاصر، من قبيل (صقر العرب)، و(صقر العروبة)، غير قابلة للصرف في معترك الصراع العربي - الإسرائيلي، فيما تمارس الأفعال السياسية أضدادها في التماهي مع السياسة الأميركية، والإندماج التام في الرؤية الإسرائيلية حيال قوى الممانعة في المنطقة.

من غريب أطوار أهل الحكم، صرف النظر عن كل من يفكك الرؤية القاصرة التي حكمت علاقاتهم الإقليمية والدولية، فقد اطمأنوا من غير ضمانة واضحة إلى أن السياسة الأحادية المصحوبة بجرعة زائدة من الإعتداد الفارط بالنفس تظن نفسها بأنها ناجزة حقاً، وتدعي بأنها موضوعية ومثمرة، فيما ترفض كل ما له صلة بالتعدد والتعايش والتأقلم والإستيعاب. يدرك العارفون في السياسة بأن النزوع الأحادي في السياسة يعني تعطيل المصلحة الجماعية القائمة على أساس قومي أو وطني، وانحباساً في مصلحة الطبقة أو الفئة الحاكمة.

ولأنها واحدية، فإنها تفضي الى أعمال عمياء ومبتورة وأخيراً خاسرة، وهو ما تقترفه الطبقة السياسية السعودية، أو بالأحرى من يديرون دفة السياسة الخارجية في هذه الدولة. ولأنها واحدية، أيضاً، فإن رهانها مقطوع ونهائي ومغلق، كيفما كان هذا الرهان، وإن وقع على (الحصان الخاسر) كما مثّله دحلان في فلسطين، وعلاوي في العراق، والحريري وحلفائه في لبنان. لا ضير بأن تضع بعض الرهان على هؤلاء، كونهم، على أية حال، يملكون قواعد شعبية مؤثرة وفاعلة، ولكن ما هو رهان خاسر، أن يكون التعويل كله منصبّاً عليه وحده لا شريك معه، كيف وإن تطلب رهان ما قطع السبيل بصورة تامة مع الرهانات الأخرى كما فعلت في فلسطين والعراق ولبنان..

عقم الرؤية السعودية يكمن في الوظيفة السياسية المرجوة من المال المدفوع لصنع حلفاء أو حتى أصدقاء في بلدان أتقنت قواها السياسية فن الحصول على المال بلا مقابل سياسي جدّي، اللهم إلا قائمة وعود مبتورة. لقد بات واضحاً، أن المال قادرعلى تجنيد (مرتزقة) مؤقتين، وليس حلفاء إستراتيجيين، وليس هناك من هو على استعداد للتضحية بالروح من أجل مال أريد له أن يحسن ظروف حياة لا أن يحفر القبور، وهو ما لا تريد الطبقة السياسية إستيعابه. فقد يوظف المال لجهة تفجير وضع ما لا ينطوي على مغامرة بالروح، كزرع عبوة ناسفة، أو تفخيخ سيارة في شارع عام، أو حتى تمويل عملية إغتيال خاطفة، ولكن هذه لا تصنع، إن نجحت، معادلة.

إن وعي مثل هذا العقم في الرؤية السياسية السعودية يقودنا الى التنبّه لضروب الأحادية المتكررة في أشكال عدة، إحساساً من الطبقة الحاكمة بأنها تحقق ما تعجز عنه الأطراف المنافسة لها، والتي ترى مكاسبها بالعين المجرّدة، فيما تصرف النظر عن خساراتها المتوالية، في المواقع التي توافرت على فرص تاريخية قد لا تتكرر كيما تحقق ما يعجز الآخرون عن أداء مثله.. ولكن قاتل الله الغباء السياسي المحقون بإحساس وهمي بالقوة.

الأولى

التجاذب السعودي ـ الإيراني

(إستعلان) صراع النفوذ

محمد الأنصاري

ترتيبات أمنية وسياسية سريّة، وروابط دبلوماسية مشوبة بالحذر والشك، وتوافقات مضطربة جزئية في ملفات سياسية ساخنة، هكذا كانت العلاقة السعودية ـ الإيرانية طيلة سنوات التأزم التي بدأت منذ سقوط نظام الحكم في بغداد في أبريل ٢٠٠٣، وتصاعد الخلاف بين طهران وواشنطن على خلفية الملف النووي. ثمة خلاف سعودي إيراني يضطرم خلف واجهات أخرى في القضايا الساخنة سواء في فلسطين، أو لبنان، أو العراق، أو على مستوى إقليمي ودولي. ولكن التطورات الأمنية والسياسية في لبنان قدحت شرارة مواجهة سعودية ـ إيرانية جديدة، تفتح في طريقها كل القضايا الخلافية بين البلدين.

في الملف العراقي، الذي لايزال يشعر الأمراء بأنه يمثل خسارة فادحة بالنسبة لهم، وهم الذين استثمروا مالاً ضخماً من أجل كبح تمدد النفوذ الإيراني فيه، ثم سكبوا العبرات على زوالها في أبريل ٢٠٠٣، وعبّر عن ذلك الأمير سعود الفيصل بأن الولايات المتحدة لم تحفظ لمن وقف معها في الثمانينات لمنع تصدير الثورة الإيرانية. ولكن السعودية التي نأت بنفسها عن الشأن العراقي بانتظار لجوء الفرقاء العراقيين إليها طائعين طلباً للعون، وجدت نفسها أمام قوى أساسية تمارس نفوذاً واسعاً وتقرر مسار الأمور في الساحة العراقية، الأمر الذي اضطر الإدارة الأميركية لفتح حوار مع طهران، اللاعب الرئيسي في المعادلة العراقية. وكان موقف السعودية من الحوار الأميركي ـ الإيراني حول الوضع الأمني في العراق سلبياً في الغالب، لأن ذلك ينطوي على إقرار بدور إيراني في الملف العراقي، وقد يفضي إلى ترتيبات أميركية إيرانية على حساب السعودية وحلفائها في المنطقة. فقد عارضت الحوار في أغسطس من العام الماضي، خشية صدور تقرير سبتمبر سلبياً بحيث يتحوّل الى عامل ضغط على إدارة بوش من أجل الانسحاب من العراق أو جدولته، على أساس أن كل الخيارات قد استنفذها، وليس هناك خيار سوى ترك العراق، ما يعني من وجهة نظر السعودية انتصاراً إيرانياً. لا ترغب السعودية في نجاح الحوار الإيراني ـ الأميركي، بحيث تقدّم إدارة بوش العراق هدية للإيرانيين.

الا أن السعودية التي سجّلت إخفاقاً كبيراً في النفوذ الى العراق عبر أطراف هامشية مثل إياد علاوي وقيادات عراقية متواشجة مع المسلّحين داخل العراق، أو إثارة قضايا بالغت الخطورة (الحركات المهدوية في منطقة الزرقاء، والبصرة والناصرية وغيرها)، لم تعثر حتى الآن على منفذ يعينها على الوصول الى دائرة الحكم والتأثير فيها، فقد اختارت الخاصرة الأضعف للضرب فيها لفتح ثغرة تنفذ منها الى الساحة العراقية، أضف الى ذلك كله، أن الأطراف التي اعتمدتها السعودية في الشأن العراقي أفادوا إلى حد كبير من المال السعودي، دون أن يحقق نتائج سياسية لافتة على الأرض، والشيء ذاته يقال الآن عن الأطراف اللبنانية التي تغذت على مائدة المال السعودي.

مصادر مقرّبة من حكومة المالكي ذكرت بأن على السعودية أن تتخلى عن العامل المذهبي في موقفها من الحكم الجديد، فهي إن تعاطت مذهبياً معه، فإنها في حال انسحاب الأميركيين من العراق تكون قد ارتكبت خطأ فادحاً في تغذية الإنقسام داخل العراق الذي لن يكون إلا على قاعدة: مذهبية وقومية.

> **شاركت السعودية في حملة (تخويف) إيران من الحرب، على أمل الحد من نفوذها الإقليمي وخصوصاً في لبنان ولكن فشلت**

لم تر الرياض بديلاً عن كسر النفوذ الإيراني سوى الحرب عليها من قبل واشنطن، ولكنها بقيت أسيرة لكابوس مزدوج: كابوس الحرب على إيران وكابوس النفوذ الإيراني، فإن قبلت بخيار الحرب فعليها تحمّل نتائجها المدمّرة، وإن قبلت ببقاء النفوذ الإيراني وتمدّده فعليها أن تكتوي بآثاره أو القبول بالتعاطي معه كواقع لابد من اجتراح خيارات جديدة للتخفيف من انعكاساته.

كانت الرياض متردّدة في المشاركة في حملة التوتير الأميركية ضد إيران، يعكسه توجّهان متقابلان في العائلة المالكة من هو مع الحرب ضد إيران ويدفع بها، ويحرّض عليها، ومن يعارض خيار الحرب ويمنع فرص وقوعها. ولكن، يبدو أن التطورات اللاحقة منحت الجناح المحرّض على الحرب رجحاناً، كلما ازداد الخوف من تصاعد النفوذ الإيراني، فقد كانت الخارجية الأميركية التي راهنت حتى سبتمبر من العام الماضي على خيار الضغط الدبلوماسي بدأت تميل الى تصعيد الخيار العسكري، على قاعدة أن إيران مهيمنة وتثير القلق على دول الخليج. في هذا السياق، يأتي تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في سبتمبر الماضي بأنه يرى (نذر مواجهة) بين إيران والغرب بشأن برنامج طهران النووي. ولا شك أن الأمير يريد إيصال رسالة الى إيران للضغط عليها من أجل تخليها عما أسماه (الحديث الخطير للغاية) لإيران عن استعداده ملء الفراغ الناشيء عن الإنسحاب الأميركي من العراق.

في رد فعل السعودية على تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، كان سعود الفيصل يمسك العصا من وسطها، حين قال بأنه يرى نذر مواجهة تتبلور بين إيران والغرب، وفي الوقت نفسه يدعو إلى حل دبلوماسي للموضوع، منتقداً النفوذ الإيراني في لبنان والعراق، وأن بلاده لن تستسلم للهيمنة الإيرانية. وكانت رايس قد ذكرت في محطة فوكس التلفزيونية في سبتمبر من العام الماضي بأن (دول الإعتدال العربي لا تجاهر بأنها في حالة مواجهة مع ايران لكي تبذل كل جهدها للتصدي لنفوذها المتنامي في المنطقة).

شاركت السعودية بكثافة عالية في حملة (تخويف) إيران من الحرب، على أمل الحد من نفوذها الإقليمي وخصوصاً في لبنان، إلا إن تلك الحملة تم إستيعابها إيرانياً، عن طريق دبلوماسية هادئة ومتقنة ومواربة، من أجل إحتواء التهديدات، وتمرير الوقت ريثما تنتهي ولاية الرئيس الأميركي

جـــورج بـــوش ولـــوردات الحرب المحيـــطين بـــه. السعودية لم تخفِ موقفها من إيران، فقد عبّر سعود الفيصل عن ذلك مراراً مما وصفه بتدخل إيراني في العراق ولبنان وأنها (مسألة لا تلقى استحسانا في العالم العربي، والدول العربية ستحمي مصالحها).

لوّحت السعودية بسلاح (القوى الدولية) كجزء من حملة الضغوطات على طهران في موضوع ملفها النووي، ولكن نبرة المواجهة بين الرياض وطهران ما لبثت أن أخذت منحى تصاعدياً حين بدأت تقترب من نقاط التماس الحساسة في الساحة الإقليمية، وفي موضوعي العراق ولبنان على وجه التحديد. فبعد محاولات مضنية لصنع تحالف مع قوى سياسية عراقية هامشية، وتحريض أميركي متواصل على قاعدة التهديدات الإيرانية للمصالح الحيوية للغرب في المنطقة. شعرت السعودية بأنها خسرت العراق كمنطقة نفوذ، وعليها فعل ما من شأنه الحد من تمدّد النفوذ الإيراني عن طريق دعم (الفوضى) الأمنية، وتشكيل جبهة إقليمية لتطويق التحرّك الإيراني.

على الجانب الإيراني، كانت اللهجة الدبلوماسية الهادئة واضحة في التعاطي مع تصريحات السعودية، وكان المتحدّث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني علّق في أكتوبر من العام الماضي على تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حيال تدخّل إيران بشؤون العراق ولبنان، مؤكداً على العلاقات الوديّة التي تربط طهران والرياض. وقال حسيني في تصريح خاص لقناة (العالم) الإخبارية في الثاني من أكتوبر (إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تربطها علاقات ودية مع السعودية، لذا فإننا نرى أن أي تصريحات تتنافى مع هذا المسار لا تخدم العلاقات الثنائية). وأضاف حسيني (إن التصريحات المثيرة للتوتر من جانب الأصدقاء السعوديين غامضة وبعيدة عن التوقعات، وان طرح مثل هذه التصريحات يتناقض مع روح العلاقات الثنائية بين البلدين). وقال (نعتقد أن مواقف الأصدقاء الإقليميين يجب أن تأخذ في الاعتبار خدمة المصالح العليا للمنطقة والعلاقات بين دولها، وان تحول دون وصول الأعداء إلى أهدافهم البغيضة والتوسعية).

على أية حال، لا يبدو أن الخلاف السعودي ـ الإيراني الذي يلوذ دائماً بمحاولات (التبريد) قد بلغ نقطة المواجهة العلنية والمكشوفة والساخنة. فمنذ الثامن من مايو بدأ فصل جديد في الخلاف السعودي ـ الإيراني، وهذه المرة من لبنان الذي يشهد تحوّلاً دراماتيكياً خطيراً بعد إعلان المعارضة خطوة تصعيدية لإرغام حكومة فؤاد السنيورة على التراجع عن قراريها الشهيرين والعودة الى طاولة الحوار.

وكما هي العادة، فما تخوّف منه الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، فقد أطلقت السعودية سلاحها الإستراتيجي المتمثّل بالمذهبية، حيث بدأت تغذي المكائن الطائفية في إمبراطوريتها الإعلامية، ومؤسستها الدينية، وحوّلت الصراع السياسي الى صراع مذهبي. كان الصدام اللفظي بين سعود الفيصل والمندوب السوري للجامعة العربية في الحادي عشر من مايو والذي كان يدور حول دور إيراني، وظّف فيه الفيصل لغة تشنيج لافتة، متسلحاً بـ (الشرعية الدستورية) المتمثلة في حكومة السنيورة، ومصوّباً سهماً نارياً على المعارضة وقيادة حزب الله، ومن ورائها إيران.

لم تكن لغة الفيصل الحبلى بعبارات ناريّة بنت لحظتها، فهي تعكس بوضوح إحتقان سعودي عميق حيال خسارة موقع نفوذ أنفقت عليه مبالغ طائلة كيما لا تتكرر تجربة العراق وغزة في لبنان. لم تتردد السعودية في تشخيص هوية خصمها، وهو ليس تشخيصاً جديداً، فقد اعتبرت المواجهة على الساحة اللبنانية مع إيران وليست سوريا، فالأخيرة، في الرؤية السياسية السعودية، باتت في المجال الحيوي الإيراني، وليست هي من يقرر في الموضوع اللبناني. وبالرغم من أن التشخيص السعودي ليس دقيقاً، بل لا يستبعد أن ينطوي على عنصر مفتعل كون المواجهة السعودية ـ السورية تسقط السلاح المذهبي، وتعلي من شأن البعد القومي العربي الذي لا يمكن للسعودية أن توظفه في معركتها ضد سوريا، في ظل اصطفاف سعودي ـ أميركي ـ إسرائيلي. ولذلك، يبقى السلاح المذهبي وحده القابل للتثمير في معركة النفوذ على الساحة اللبنانية.



على أية حال، تخوض السعودية سباقها السياسي الأخير في لبنان، قبل مغادرة الرئيس جورج بوش البيت الأبيض، وقد تكون الفرصة الأخيرة لتوظيف السلاح المذهبي في السياسة، خصوصاً وأن ردود فعل عربية وإسلامية بدأت بالإنفراز تدريجياً ضد الإستغلال المفتوح للعاطفة الدينية في صراعات سياسية محض. يستهجن كثير من القيادات القومية والإسلامية هذا الإستغلال كونه يغطي جرائم حرب وقعت على أيدِ أقطاب فريق الموالاة اللبناني، من بينهم سمير جعجع قائد (القوات اللبنانية) المسؤول المباشر عن مجزرة (صبرا وشاتيلا) ضد الفلسطينيين واللبنانيين، ورئيس حزب (الكتائب) اللبنانية أمين الجميل، المعروف بعلاقاته التاريخية مع قادة إسرائيليين مثل أرييل شارون، وشمعون بيريز، وإيهود باراك، وزعيم (الحزب التقدمي الإشتراكي) وليد جنبلاط، أحد أبرز لوردات الحرب الأهلية، والمحتفظ بعلاقات وطيدة مع شخصيات إسرائيلية.

التجاذب الإيراني ـ السعودي في الموضوع اللبناني يبدو بالغ الخطورة، بالنظر الى ما يراد تعريفه والأدوات المراد إستعمالها، والأطراف المراد إقحامها، ولن يكون من السهل الخروج من عملية كهذه بمكاسب مضمونة. فمذهبة التجاذب ستكون لها انعكاسات داخلية وخارجية، فيما يسعى الآخرون بمن فيهم أطراف عدة في دائرة الخلاف السياسي اللبناني إلى رفض التوظيف المذهبي.

سعود الفيصل حذر في مؤتمره الصحافي في ١٣ مايو إيران من تداعيات دعمها لما إسماه (إنقلاباً) في لبنان قاده حلفاؤها في لبنان، في سياق دعمه لحكومة السنيورة وفريق الموالاة. ورفض أي تفاهم مع إيران وسوريا حول الوضع في لبنان، بعد خمسة أيام من إتصال بين الفيصل ونظيره الإيراني متكي بخصوص الأزمة اللبنانية.

وجدت الرياض نفسها أمام تحدٍ جدي لنفوذها في لبنان، الأمر الذي دفعها لأن تخوض معركة مفتوحة وبصورة علنية مستعملة كل أسلحتها السياسية والأمنية والإعلامية. تخلّت القناة الإخبارية السعودية الأبرز (العربية) عن المهنية الإعلامية.

من جانبه، وجّه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في مؤتمر صحافي في نفس اليوم نقداً لاذعاً للأمير سعود الفيصل الذي وصفه بأنه (متوتر)، ويخالف توجيهات الملك عبد الله. وقال: بأن سعود الفيصل يقول شيئاً وحين يكون في حضرة الملك عبد الله يقول شيئاً آخر. وعلّق على اتصال الفيصل بنظيره الإيراني متكي بأنه لم يتقدّم برؤية، وإذا كان لديه رؤية فليتقدم بها ونحن على استعداد للإستماع إليها.

من الواضح، أن الرياض وطهران دخلتا في مواجهة علنية إنطلاقاً من الأزمة اللبنانية، وهما المحوران الرئيسان في هذا البلد، وإن أية تصعيد أمني محلي وإقليمي (كحرب إسرائيلية أو أميركية على حزب الله) سيدخل السعودية ليس كمصدر شرعنة، ولكن شريكاً أساسياً في الحرب، وقد تدخل المجموعات السلفية المتطرّفة المتمذهبة على خط المواجهة هذه المرة، تحت غطاء ديني كثيف من علماء المؤسسة الدينية الوهابية، وفي ذلك مخاطرة كبيرة كونها تضع كل رأسمالها السياسي والمذهبي في مواجهة مع قوى الممانعة وقطاع كبير من المتعاطفين معها على الساحتين العربية والإسلامية، وستظهر الوهابية في خط إستواء مع الغرب الأميركي والإسرائيلي، وهذا مقتلها.

السعودية سترد في لبنان عبر (حرب طائفية)

النفوذ السعودي في غرفة إنعاش لبنانية!

سعد الشريف

مرة أخرى، تثبت الأحداث في لبنان أن ليس في المملكة عقل يخطط أو يفكر أو يدرس أو يتعلّم من تجاربه. مرة أخرى، تثبت تلك الأحداث أن العضلات السعودية المنتفخة، والصوت العالي، والغرور الممتزج بالصلف السياسي، لا يمكن أن يكون كل ذلك بديلاً عن الرصانة السياسية، والتخطيط الإستراتيجي اللذين افتقدتهما المملكة منذ أمد غير قصير.

ومرة أخرى، تثبت الأحداث أن المملكة مرتهنة لأيديولوجية تعكس نفسها على شكل سياسة طائفية، بعيدة عن مصالح الدولة، لتضعها في خانة زعم لم يصدق حتى الآن، وهو خدمة الطائفية والمذهبية الوهابية. كما ثبت أن الرهان على الصراع الطائفي، واستخدام الورقة الطائفية في السياسة الخارجية، كان لينجح في جرّ الأطراف السياسية اللبنانية اليه لو أن بعض تلك الأطراف ـ على الأقل ـ لم يكن متنبّهاً الى اللعبة السعودية المعتادة طائفياً، وهي لعبة تعتبرها السعودية ذخيرتها الإستراتيجية في صراعاتها المحلية على الأرض السعودية، وعلى الصعيد الإقليمي، كما هو ثابت ومعروف.

ومرة أخرى وأخرى، تثبت الأحداث اللبنانية، أن هناك سقوطاً مريعاً في الدور السعودي الخارجي على الصعيد الإسلامي والعربي الإقليمي. وهذا السقوط الواضح الذي تتزايد أدلّته يوماً بعد يوم، يؤكد حقيقة أن المسؤولين السعوديين يعيشون عالماً مختلفاً بعيداً عن أرض الواقع، ويتبنّون مواقف ومشاريع عمل يصعب على الباحث أن يصدّق ان تراث الخارجية السعودية يمكن أن ينحدر إليها، وأن يسير فيها من جهة عدم عقلانيتها، وعدم إمكانية نجاحها.

تكاد السعودية أن تخسر موقعها المتميّز في لبنان، وربما للأبد، بعد هزيمة جماعة ١٤ آذار على الأرض.

ترى من هو الأحمق ـ وربما عددٌ غير قليل من الحمقى ـ الذي حصر رهان السعودية في لبنان وعلّقه في رقبة طرف مذهبي واحد. طرف ضعيف، عديم الخبرة، فاقد للإرادة؟

من هو الأحمق الذي جعل السعودية تعادي الأكثرية الشعبية في لبنان؛ في وقت تزعم فيه أنها تتعاطى بمسافة واحدة بين كل الأفرقاء، ومن هو الأحمق الذي قال لها أن اللبنانيين صدّقوا مزاعمها، وهي ترى وتسمع الأصوات تتعالى من مسيحيين ودروز وعلماء وسياسيين سنة وشيعة ضد سياسة الأمراء؟

من هو الأحمق الذي أقنع الأمراء بأن مبتدئي السياسة في لبنان، من كبار اللصوص والتجار والمغامرين، يمكن أن يحفظوا مكانة السعودية في ذلك البلد، في وقت تقاطع فيه الحكومة السعودية الأكثرية المسيحية ممثلة بعون الذي وجهت له دعوة لزيارة الرياض ثم سُحبت! وفي وقت تقاطع فيه الأكثرية الشيعية المعتدلة والمتشددة، الى حدّ إهانة (بري) ورفض استقباله قبل بضعة أسابيع؟

ماذا ومن بقي في لبنان ليقف مع السعودية؟

وأية قوة إقليمية يمكن لها أن تمهّد الطريق لتعزيز الموقف السعودي في ذلك البلد، بعد أن فتحت السعودية النار على دمشق، ومن ورائها إيران؟ مع العلم أن الدور السوري كان دوماً داعماً للوجود السعودي في لبنان، ومتبنّياً لرجاله، بمن فيهم الرئيس الراحل رفيق الحريري، الذي لولا سوريا ما وصل الى رئاسة الوزراء.

الآن، وقد خسرت السعودية معظم اللبنانيين من حيث العدد، وخسرت المعارضة بشتّى أصنافها المعتدلة والمتشددة، الدينية وغير الدينية، الإسلامية والمسيحية والدرزية، كيف لها أن ترمم وضعها السياسي هناك فضلاً عن وضع حلفائها؟

هناك أمام السعودية حلاّن لا ثالث لهما:



الفيصل يصف نصر الله بأنه شارون

الحلّ الأول ـ أن تقوم بدور التخريب، تماماً مثلما فعلت بالعراق، بحيث تنشّط الوهابية، وتدفعها لتفجير الوضع اللبناني على أسس صراع سنّي شيعي، فتتزايد الدماء في الشوارع، ويتكاثر عدد الإنتحاريين ليقتلوا المواطنين اللبنانيين في الأسواق والمساجد وغيرها. وهذا الخيار، هدّد به بعض رموز تيار ١٤ آذار، حين تحدثوا عن ظهور القاعدة والزرقاويين ـ كما قالوا ـ إن نزلت المعارضة الى الشارع. يمكن للحكومة السعودية أن تنشط

قوى السلفية في شمال لبنان الى حدّ ما، ويمكن أن تزجّ ببعض السعوديين الى المعركة كما فعلوا في العراق، بل وكما فعلوا في لبنان في معركة نهر البارد، ولربما في مقتل الحريري، حيث تشير الأيدي كثيراً الى أن المفجّر الإنتحاري سعودي الجنسية. ولكن هذه الإمكانيّة، تعني أساساً عودة السعودية الى تجربتها الفاشلة في العراق، والى فتح النار على النظام السياسي اللبناني الذين لن يكون معارضاً بأي حال للسعودية، اللهم إلا إذا تم تبنّي هذا الخيار. حينها لن يسع بقايا حلفاء السعودية إلا الوقوف ضدّها أو تمييز أنفسهم عنها، وبهذا تخسر السعودية ما تبقى لها من مكان في لبنان. والأرجح أن العقلية السعودية تميل الى هذا الخيار.. خيار التصعيد السياسي والإعلامي وحتى العسكري الدموي، ويكفي الإطلاع على ما تكتبه الماكنة الإعلامية السعودية الداخلية أو الخارجية (الشرق الأوسط مثلاً) أو مشاهدة قناة العربية، لندرك أن المسألة القادمة هي إشعال حرب سنيّة شيعية ـ رغم هدوئها ـ في بيروت وإن لم يكن ذلك ممكناً، فيمكن ـ من وجهة النظر السعودية ـ تمديد الفتنة من طرابلس الى بيروت. أيضاً فإن تصريحات المفتي السعودي في هذا الشأن، تكشف هي الأخرى، أن النيّة تتجه لإشعال تلك الفتنة، التي أمكن تجاوزها بصعوبة بالغة.

الخيار الثاني ـ أن تعيد الحكومة السعودية دراسة الوضع من جديد، وتقوّم موقفها في لبنان، وتدرس الثغرات في سياستها، وتبحث أين تكمن مصلحتها السياسية كدولة، وكيف تعيد ترتيب أوراقها، وتعيد أيضاً خطوط اتصالها مع غرمائها السياسيين المحليين، على الأقل المعتدلين منهم. بإمكان السعودية أن ترطب الأجواء مع نبيه برّي الذي تعرّض لإهانة كبيرة منهم، يعتقد أنه لن ينساها للرياض. وبإمكانها أن تفتح قنوات اتصال مع الجنرال عون، الذي أعلن في الآونة الأخيرة ومن خلال لقاءاته التلفزيونية أن المال السياسي السعودي بدأ يتحرك في المناطق المسيحية من أجل تدمير مكانته السياسية القوية والساحقة (٧٠٪ من المسيحيين صوتوا لعون وحزبه). كما بإمكان الرياض أن تمدّ يداً الى الجناح الدرزي المعتدل في المعارضة (الأمير أرسلان) والى القيادات السنيّة السياسية (سليم الحص وعمر كرامي بالتحديد) كما قياداتهم الدينية (الشيخ ماهر حمود في صيدا وفتحي يكن في طرابلس مثلاً). بهذا تستطيع السعودية ـ حتى على الصعيد التكتيكي ـ أن توسع لها سياسياً هامش المناورة. بإمكانها أيضاً أن تعضّ على جراحها، ناظرة الى مستقبل مصالحها، فتعيد بعض الخطوط السياسية مع سوريا وتكفّ عن مماحكتها سياسياً، وربما بإمكانها توضيح وجهة نظرها بشأن دورها في تمويل انقلاب عسكري على النظام في دمشق والذي أجهض في نوفمبر من العام الماضي.

أيضاً تستطيع السعودية أن تخفف من لغة إعلامها الطائفي فتنظر بعين سياسية بصيرة الى واقع الأمور على الأرض، وأن تتمتع لا بالحيادية في التعاطي مع الصراع بين الموالاة والمعارضة، بل بأقلّ من ذلك أي أن تخفف من عدوانيتها الإعلامية الواضحة والآخذة بالتصاعد يوماً بعد آخر ضد المعارضة، منذ انفجار الصراع المسلّح في بيروت.. وأن تتخفف من الشحنات الطائفية التي يسكبها إعلامها.

باختصار.. يمكن للسعودية أن تعيد التوازن في تصرفاتها السياسية على الأرض اللبنانية.

ولكن مشكلة الأمراء السيكولوجية والطائفية تجعلهم أبعد ما يكونوا عن هذا الخيار الثاني، رغم توافر إمكانياته، ورغم التحوّل النوعي في السياسة المحلية اللبنانية، وهو تحوّل لا تستطيع السعودية مجابهته بمشروع طائفي فاشل، أو مشروع تخريبي يؤدي الى تقوية خصومها السياسيين بدل أن يضعفهم.

ومع أن السيد نصر الله ـ أمين عام حزب الله ـ لم يغفر للسعوديين موقفهم من حرب تموز ٢٠٠٦، مع أنه لم يفتح معركة عليهم في لبنان سياسية كانت أو إعلامية، وقبل بتبريرات السفير عبدالعزيز خوجة، الدبلوماسي المهذّب الذي سعى جهده لتهدئة نصر الله.. مع كل هذا، مضافاً إليه أن نصر الله تمنّى على السعودية في خطابه في ٥/٧ الماضي، بأن لا تكرّر تجربة مواقف حرب تموز، لتعود فتعتذر عنها.. فإن السعودية بدت من خلال إعلامها في بداية الأزمة اللبنانية المسلحة الأخيرة وكأنها وقد مسكت أعصابها ليومين، قبل ان تنفجر متصاعدة في كل ساعة، مختلقة الأخبار، ومشحونة بالتحريض الطائفي الصريح كما ظهر على قناة العربية. أي أن ما تمنّاه نصر الله من السعوديين لم يغيّر فيهم كثيراً.

هناك بعض الحمقى من الأمراء ـ وبينهم بندر بن سلطان ـ قد أسسوا ما اعتبروه نهجاً سعودياً جديداً، يقوم على المواجهة واستعراض العضلات، والدخول في الصراعات الإقليمية، واقتحام الموانع التقليدية التي مضت عليها السياسة السعودية لعقود طويلة، وطبلوا لذلك النهج منذ حرب تموز، وموقفهم (المغامر) من حزب الله واصطفافهم مع اسرائيل. منذ ذلك الحين لم تغادر السعودية نهجها الجديد. ولكن يغيب عن الأمراء الحمقى، أن التحوّل في السياسة الخارجية يتطلب أموراً أكثر من المال. إنه يتطلّب عقلاً واستراتيجية ومشروعاً واضحاً. هذا هو ما يجعل السعودية تتقدّم سياسياً، وهو الذي يحوّل السياسة الى ماكنة فاعلة ذات آثار إيجابية مباشرة على الدولة، لا أن تكون أداة تخريب عبر دفع أموال انهالت الآن بعد ارتفاع أسعار النفط.


المعارضة تطيح بالنفوذ السعودي في لبنان

النهج المتحدّي العضلاتي أكبر من مسألة مال لا توجد إمكانية لتفعيله سياسياً على ارض الواقع، أو المراهنة به لتغيير راديكالي. أي أن السعودية تشهر اليوم عضلات خاوية، لا تخيف أحداً، وهي تريد أن تتمدّد سياسياً بأكبر من حجمها، وبأكبر من إمكاناتها، وبأكبر مما تنفقه مالياً. رحم الله امرؤاً عرف قدر نفسه؛ والسعودية يجب أن تتحرك خارجياً على قدر فعلها السياسي، لا على قدر أموالها

التي تبعثرها على جماعات ضعيفة لتنفيذ أجندات سياسية مستحيلة، تحيل الأمر في النهاية الى حصر الدور السعودي في دائرة تخريبية لا يمكن (صرفها سياسياً). وقدرة السعودية السياسية قابلة للتنشيط، ولكن الأحلام السعودية اليوم كبيرة، والفعل قليل، والرهانات خاطئة، والمشاريع تابعة لأميركا، والحلفاء ضعفاء.. أي ان الحكومة تريد الكثير وسريعاً، باستثمار مبتور وأعوج وقليل وعلى منهج غير علمي وغير واقعي.

الآن وقد خسرت السعودية معركتها في لبنان، ولا نقول خسر مشروعها، لأنه لم يكن لديها مشروع في الحقيقة، ولو كان لها مشروع لما كانت سياسة السعودية على النحو المهلهل الذي شهدناه. الآن، بإمكان الحكومة السعودية ـ وهي سائرة في هذا الطريق كما هو واضح ـ أن تستكمل سياسة المهزومين، لتعكسها غضباً وتخريباً وتأجيجاً للطائفية؛ وبإمكانها أن تتعلّم دروساً في السياسة من عدوتيها اللدودين (سوريا وإيران). ولعلّ السياسة السوريّة منذ خروج القوات السورية من لبنان تكفي درساً للسعوديين، حيث تحوّلت الهزيمة في النهاية الى انتصار سياسي ساحق لدمشق، في وقت كانت تنتظر فيه السعودية سقوط نظام الأسد!

بإمكان السعودية أن تمضي في رهانها غير المعقول ـ بل الغبي ـ إن كانت تصدّق بأن واشنطن ستحارب بالنيابة عن السعودية ومصر في مواجهة قوى المعارضة اللبنانية وحزب الله.. وستكون غبيّة جداً ـ كما هي العادة ـ إن اعتقدت بأنها ستكون رابحة في إشعال معركة طائفية شيعية سنية في لبنان؛ أو أن تلك السياسة ستحدّ من هزيمتها الساحقة هناك؛ أو أن السلاح الطائفي سيقضي على سمعة حزب الله، وأن المواطن العربي سيصدّق بأن حزب الله عميل لإسرائيل، وأن ما قام به يمهد لسقوطه وفشله.

ما تحتاجه السياسة السعودية كثير جداً. ولكن أهم ذلك الكثير هو: أن يتواضع الأمراء قليلاً، وأن يصغوا ويتعلّموا من خصومهم السياسيين، فالجيوب الملأى بالمال لن تصنع لهم (حقبة سعودية) جديدة. هذا انتهى، ولن يعود إلا بجراحة كبيرة في النظام السياسي السعودي، وليس فقط في نهجه الخارجي، ولا نظن أن ذلك النظام سيقوم بتلك الجراحة، لأن جسد النظام الهرم لا يستطيع أن يتحمّلها ـ حتى وإن أدرك أهميتها.

مواجهة عنيفة بين دمشق والرياض

الفيصل: نصر الله شارون جديد!

ذكرت جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠٠٨/٥/١٢، في معلومات خاصة حول جلسة مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية الذي اجتمع بشكل طارئ في القاهرة ٥/١١، أن لقاء الوزراء شهد سجالاً عنيفاً بين سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، ومندوب سوريا في الجامعة العربية يوسف أحمد، حيث تباينت الآراء في شأن تشخيص المشكلة اللبنانية. فمن جهة قدّم الوزير السعودي مداخلة طويلة، استهلّها بالحديث عن الحرب المجنونة التي يخوضها حزب الله في بيروت، وتناول الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله مباشرة، واصفاً إياه بأنه شارون، لأنهما (اتفقا ـ أي شارون ونصر الله ـ على اجتياح بيروت). وقال: (إن الحكومة الشرعية في لبنان تتعرّض لحرب شاملة، ولا يمكننا كعالم عربي أن نقف مكتوفي الأيدي، وإن إيران هي التي تتولى إدارة الحرب، وحزب الله يريد أن يفرض على لبنان دولة الولي الفقيه، وعلينا القيام بكل ما يلزم لوقف هذه الحرب وإنقاذ لبنان، حتى لو تطلب الامر إنشاء قوة عربية تتولى الانتشار سريعاً في لبنان، وتعيد إليه الأمن وتحمي الشرعية القائمة. وعلينا الآن أن نخرج أولاً ببيان يدين صراحة حزب الله وإيران على الاجتياح القائم، ونرسل تحذيراً الى المسلّحين لكي يوقفوا المعركة ويتم انسحابهم، ومن ثم علينا أن نقف الى جانب حكومة السنيورة ونشكرها على صمودها وندعم موقفها).

وتضيف الأخبار بأن السفير السوري طلب الكلام فقال: إن (الوزير السعودي قدّم مداخلة منحازة، وعرض مجموعة من الأضاليل تحتّم عليّ التقدم بمداخلة حتى لا تصبح مواقفه حقائق).

وتوجّه السفير السوري الى الوزير السعودي قائلاً: (أنتم الآن تكشفون عن موقفكم الحقيقي والمنحاز الى جانب فئة من اللبنانيين ضد فئة أخرى، وأنت تقول إن حكومة لبنان شرعيّة، وكلنا يعرف أنها حكومة أمر واقع، وهي لا تمثل اللبنانيين جميعاً، بل تمثل جزءاً منهم. وعندما اتخذت القرارات الأخيرة بعد اجتماع دام ١١ ساعة، فهذا يعني أنها كانت تعرف مضاعفات هذا الموقف، ولكنها كانت تدرس التداعيات وفقاً لوجهة نظرها، وهي التداعيات التي أدّت الى ما يجري الآن). وأضاف: (كما أنك تريد إرسال قوات عربية الى لبنان، هل تريد من العرب أن يذهبوا الى لبنان لمقاتلة غالبية اللبنانيين دفاعاً عن سمير جعجع الجاسوس الإسرائيلي والعميل الذي بات اليوم حليفكم).

هنا قاطعه الفيصل: (ليس حليفنا). فرد السوري: (حليفكم ويتلقى منكم الدعم والأموال ايضاً، وهل تريد أن تفرض علينا مفاهيمك، وتريد أن تقول لنا إن إيران هي العدو لا إسرائيل التي تقتل الأطفال يومياً دون توقف، وتريد أن ترسل الآن القوات الى لبنان ولم تحرّك ساكناً يوم كانت إسرائيل تقصف لبنان دون توقف، لماذا لم تفكر بإرسال قوات لمواجهة الاجتياح الاسرائيلي. ثم إنك تتحدث عن حزب الله بصورة عدائية. وأنت وكلنا يعرف أن هذا الحزب تغيّر كثيراً عما كان عليه يوم قام، وهو قدّم التضحيات الهائلة من أجل لبنان بلده ومن أجل أمّته، وهذه أثمان لا يقدّمها إلا من يريد الخير لبلده. أما إيران التي لم تكن إلا الى جانب قضايانا ووقفت الى جانبنا، فتريد أنت أن تفرض علينا أنها العدو. وقبل مدة حين أثرنا في الاجتماع المغلق في القمة العربية ملف العلاقات العربية ـ الإيرانية كان الكلّ حاضرين، ولم يقل أحد إنه يواجه هذه المشكلات، فهذا يعني أن السعودية تريد أن تفرض هواجسها علينا وهو أمر لن نقبل به).

عاد الفيصل ليقول ـ حسب الصحيفة ـ إن إيران تدعم الانقلاب، وقال للسفير السوري: (أنت تتحدث معي بطريقة وتلفت الى موقعنا كأننا الى جانب إسرائيل، وإذا كرّرت هذا الكلام فسوف يكون لي موقف آخر). فرد السوري بحدة: (لا تهدّدني، وإذا تكلمت أنت بكلام مختلف، فسوف تسمع مني ما لم تسمعه من أحد قبلاً. وأنا أقول لك وللمجتمعين إن الجامعة العربية يجب أن تكون على مسافة من الجميع في لبنان، وهناك المبادرة العربية التي أقرّت هنا، والتي يعرف الأمين العام أنها خطة مرحب بها لدى الجميع على أساس أنها سلّة، وليست مجموعة خطوات منفصلة).

مستقبل العلاقات السعودية السورية

إنقلاب في سوريا بتمويل السعودية

عمر المالكي

أكدت الأنباء بأن انقلاباً عسكرياً قد تمّ إجهاضه في دمشق في نوفمبر الماضي، وأن السعودية كانت طرفاً تمويلياً فيه، وأن المخابرات الإسرائيلية كانت على علم به من خلال رئيس الإستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز. الإنقلاب العسكري الفاشل، وتّر العلاقات السعودية السورية أكثر فأكثر، ووسّع من دائرة المختلف بشأنه. هنا بعض الملاحظات حول آفاق العلاقات السورية السعودية ومستقبلها.

يعتقد أن العلاقات السعودية السورية ستبقى متوترة الى أمد غير منظور، وإن كان من الممكن التوقع بتخفيض حدّة التوتر وليس إلغاءه.

والسبب الذي يدعو الى التوتر هو التالي:

أولاً ـ إن السعودية لا تنظر في علاقاتها مع دمشق (بشكل خاص) بعين المصلحة السياسية، بقدر ما هي الرؤية الأيديولوجية العقدية. بمعنى آخر، فإن الرياض تنظر الى النظام في دمشق، كنظام (شيعي/ علوي) معاد، لا لأن سياساته مختلفة مع المصالح السعودية فحسب، بل الأهم، لأنها متناقضة مع الأيديولوجية الوهابية. إن الإلحاح على هذا العنصر الطائفي/ الأيديولوجي لم يكن فاقعاً في نظرة السعوديين الى دمشق في عهد حافظ الأسد، بالرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر السياسية، استطاعت سوريا إدارتها بحكمة. اليوم صارت الإصطفافات السياسية حادّة بين محاور صارت واضحة، وليست معوّمة كما كانت في الماضي. وقد كان لسقوط نظام صدام حسين أثر في تغليب السعوديين لرؤيتهم العقدية على المصلحة السياسية. فقد رأوا أن لا يوجد شيء يعوّض الهزيمة الأيديولوجية (للوهابيّة) مقابل إيران (الشيعية) على صعيد الأرض العراقية بعد سقوط صدام، لا يعوّض ذلك سوى إنهاء ما تعتبره حكم الأقليّة في سوريا، مع ملاحظة أن السعودية نفسها تحكمها أقليّة مذهبيّة وهابيّة.

ثانياً ـ بناء على النظرة العقدية للأحداث، فإن السعودية تميل الى (إسقاط) النظام السوري، بدل (التصالح) معه. وكانت واشنطن قد اقترحت على السعودية ومصر بعد حرب تموز ٢٠٠٦، أن تقوما بانتهاج سياسة تعتمد (جذب) سوريا الى محورهما (محور الإعتدال!)، وبالتالي فك تحالفها مع إيران وحزب الله وحماس. لكن السياسة السعودية كانت تعمل باتجاه آخر أي (إسقاط النظام السوري) عبر دعم خدام والإخوان المسلمون وتشجيع واشنطن وإسرائيل على ضرب سوريا.

لم تقدم السعودية أية تحفيزات لنظام دمشق بغرض جذبها إليها، بل عمدت الى عكس ذلك: التصعيد السياسي والإعلامي ضد النظام السوري؛ بل ومحاولة إسقاطه عبر انقلاب عسكري، قيل أن رفعت الأسد ساهم فيه، وقيل أن الإخوان المسلمين كانوا ضالعين فيه أيضاً.

ترافق هذا مع حقيقة أن السعودية تخلت عن دعم سوريا بالمال منذ فترة طويلة، وتبنّت سياسات بشأن السلام مع إسرائيل، رأت سوريا أنها ضارّة بمصالحها، وهي المعنية الأساس بذلك الموضوع. وبالتالي لم تعد لدى السعودية أوراق جاذبة لسوريا، كما أن السعودية لم تنشط سياستها وقدراتها المالية بهذا الإتجاه.

وحتى الآن لا يبدو أن السعودية تميل الى مصالحة نظام دمشق، بل هي تتجه الى التصعيد حتى على الصعيد الشعبي، بمعنى (إنزال الخلاف السياسي بين البلدين ليشمل الصراع بين الشعبين السعودي والسوري) وهي طريقة استخدمتها السعودية سابقاً مع العراق، ومع اليمن بعيد احتلال الكويت، وبالطبع مع إيران أيضاً. ومثال ذلك، إعدام أربعة سوريين دفعة واحدة بتهمة المتاجرة بمواد مخدّرة الأمر الذي أثار استغراب السفارة السورية، وولّد مظاهرة في دمشق أمام السفارة السعودية، فيما ينتظر نحو ٤٠ سورياً حكماً بالإعدام في السعودية.

ثالثاً ـ إن الخلاف السوري السعودي ـ من وجهة النظر السعودية ـ تعدّى مسألة الخلاف الجزئي المحدود، الى اعتباره مواجهة شاملة على محاور عديدة عنوانها الكبير: (التحالف السوري مع إيران). فمع أن التحالف الإيراني السوري هو من عمر الثورة الإيرانية، أي منذ عام ١٩٧٩م، ومع أن دعم سوريا لفصائل فلسطينية راديكالية



القطيعة النهائية

ليس جديداً فهذا هو تاريخ سوريا، ومع أن دعم سوريا لحزب الله ليس جديداً هو الآخر؛ ومع أن سوريا والسعودية احتفظتا دائماً بمواقف متباينة بشأن حلول الصراع مع إسرائيل، بالرغم من أن سوريا لم تقم مطلقاً بمعارضة التوجهات السعودية علناً بشكل متحدّي، حتى مبادرة الأمير عبدالله قبلها السوريون على مضض ولم يفتحوا

معركة بهذا الشأن. إضافة الى ذلك، وبالرغم من أن التواجد السوري في لبنان كان بتشريع عربي دعمته السعودية ومصر، بل أن السعودية ساهمت عسكرياً في التواجد بلبنان ضمن ما سمي بقوات الردع العربية، حيث أرسلت نحو ٥ آلاف جندي الى جانب ٢٥ جندي سوري.. وبالرغم من أن السعودية وسوريا تقاسمتا النفوذ في لبنان لمدّة طويلة.. إلا أن هذا الموضوع كما المواضيع الأخرى انفجرت بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وليس بعد مقتل الحريري، الذي ترى السعودية أن سوريا قد قامت باغتياله وهي تعلم أن سلفيين سعوديين كانوا وراء عملية الإغتيال فكان التصعيد السعودي ضد سوريا في هذه الجزئية يستهدف التعمية على احتمالات شبه مؤكدة على قتله على يد سعودي انتحاري.

حرب تموز بالتحديد كانت بمثابة انفجار في السياسة السعودية، حيث أن تلك الحرب جاءت على قاعدة تراكم انتصارات للحلف السوري الإيراني، أخرجت السعودية من عقالها، فاختطت السياسة الخارجية السعودية طريق المواجهة المباشرة، بالرغم من أنها لا تمتلك من أدوات تلك المواجهة إلا أوراق تبدو الآن أنها ليست بقوة الأوراق السورية.

السعودية بالتحديد التفتت متأخرة الى أن التحالف السوري الإيراني قد قوّض مكانتها في العالم العربي والإسلامي بشكل غير مسبوق. في الماضي كانت تنظر اليه كتحالف جزئي ضعيف لا يؤثر على مكانتها، ولا يعطي دمشق القوة الكافية لتمرير سياساتها في العالم العربي. ولكن السنوات التي تلت احتلال العراق، كشفت عن أن ذلك الحلف قد استنفر قواه ونجح في إفشال المخطط الأميركي في العراق، ثم نجح ذلك الحلف في استعادة المبادرة بعد إخراج السوريين من لبنان، حيث نجح حزب الله في حربه مع الأخيرة مع اسرائيل. ونجح الحلف السوري الإيراني في فلسطين، حيث سيطرت حماس بالإنتخاب أولا على مقاليد السلطة، ثم بالقوة على غزة بعد أن تم التمرد على اللعبة الديمقراطية. وبالتالي فإن السعودية وجدت نفسها وجهاً لوجه مع ذلك الحلف الذي بات يقوّض مكانتها. وراحت تصف دمشق بأنها مجرد تابع في الفلك السوري، وأن ايران تبدو وكأنها تسير السياسة السورية، وأنها تحتل سوريا بل وتنشر أيديولوجيتها المذهبية هناك.

وبالتالي فالسعودية ترى خلافها مع دمشق مجرد عنوان لصراعها مع إيران. ولكن السؤال لماذا لا تواجه السعودية إيران بشكل مباشر؟ باختصار لأن السعودية تخاف من ذلك، وبعض صقور السعودية (بندر وأبوه والجناح السديري) يريدون من أميركا أن تقوم بالنيابة عنهم بضرب إيران، بل أن هناك ترحيباً فيما يبدو أن تقوم اسرائيل بمهاجمة المفاعل النووي الإيراني. ذات المسألة تتعلق بسوريا، فالسعودية كانت تحض واشنطن واسرائيل على مهاجمة سوريا وإسقاط نظام الأسد، لكن الأميركيين والإسرائيليين تنبهوا أولا الى أن إزاحة الأسد قد تأتي بأصولية سنيّة (الإخوان المسلمون) قد تكون أكثر تشدداً مع اسرائيل، وكان لسان الحال يقول: (مجنون تعرفه، خير من مجنون لا تعرفه)! وتنبّه الإسرائيليون والأميركيون معاً بأن إسقاط النظام في دمشق ليس لعبة، خاصة بعد أن ثبت بالتجربة أن أميركا لا تستطيع أن تشن حرباً أخرى في الوقت الحالي لا ضد سوريا ولا ضد إيران، وأن اسرائيل بعد حرب تموز أضعف من أن تقوم بالمبادرة في الهجوم وإشعال الحرب. بمعنى أن تمني زوال الأسد شيء، وإمكانية إسقاطه شيء آخر.

رابعاً ـ وما يجعل مستقبل العلاقات السعودية السورية متوتراً، أن السعودية هي جزء من منظومة تحالف ضد المحور السوري الإيراني، بمعنى أن السعودية مجرد رقم في تحالف أميركي إسرائيلي. ومادامت واشنطن والغرب عموماً كما إسرائيل تعتمد منهج المصادمة مع دمشق، فإن السعودية لا يمكنها الشذوذ عن هذا، شأنها في ذلك شأن مصر والأردن. وأكبر دليل على ذلك، النصيحة الأميركية لدول الإعتدال بعدم المشاركة في قمة دمشق التي عقدت في مارس الماضي، حيث غابت الدول المعتدلة بناء على تلك النصيحة.

خامساً ـ بالرغم من أن دمشق لا تبدو راغبة في التصعيد مع السعودية، إلا أنها لن تمانع في مجاراة التصعيد السعودي، كما بدا واضحاً في مناقشة الجامعة العربية موضوع المواجهات المسلحة بين جناحي الموالاة والمعارضة في لبنان. والخلاف الحقيقي ليس في أن دمشق غير راغبة في ضبط الخلافات بين البلدين، بل أن السعودية هي التي تمانع، متصورة أنها هي الأقوى وهي التي ستفرض إرادتها وخيارها السياسي في النهاية. والأرجح أنه حتى لو تم التفاهم بين دمشق والرياض بشأن مشاكل لبنان على أساس لا غالب ولا مغلوب، ونجح اللبنانيون في حل معضلتهم السياسية، فإن الملفات الأخرى ستبقى معكراً للعلاقات لفترة طويلة فيما يبدو. وما يجعل هذا الأمر مرجحاً هو أن المحور الأميركي المتحالف مع محور الإعتدال العربي ليس بصدد تحقيق منجز سياسي لا في فلسطين ولا في العراق ولا في لبنان ولا في إيران ولا في أفغانستان.. على عكس ذلك، فإن المزيد من الخسائر قد تكون تنتظر ذلك المحور. وإذا ما حدث هذا، فإن مرارة السعودية ستكون مضاعفة من السوريين والإيرانيين وحزب الله وحماس.

سادساً ـ ويتعلق بمستقبل السياسة الخارجية السعودية، فإن من الملاحظ اليوم أن السعودية فقدت معظم الأوراق المهمّة، التي لبعضها ـ كما قضية فلسطين ـ صلة بشرعية النظام السعودي نفسه. فوقوف السعودية ضد حماس لا شك أنه كلفها كثيراً، كما أن موقفها من حزب الله واصطفافها سياسياً مع اسرائيل انحدر بسمعة السعودية الى الحضيض، حاولت الأخيرة رفعه وتقويته من خلال اشعال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، وطرح نفسها المدافع عن السنّة. وهناك مشاكل بنيوية أخرى في السياسة الخارجية السعودية: ان الفعالية السياسية السعودية كانت تعتمد على المال بدل (النشاط السياسي)، وهذا المال كان يستخدم في أكثر الأحوال من أجل (تهدئة الخصم والمخالف في السياسة) وليس من أجل (تغيير نهجه السياسي بالضرورة). هذا تغير، فالسعودية لم تعد مانحاً كما كان في الماضي، رغم زيادة إيراداتها، كما أنها لا تتمتع بفعالية ونشاط سياسيين، وتفتقر العلمية في قراءة الأحداث، وبالتالي لا ترى كثير من الدول أهمية للعنصر السعودي الذي انكفأ على نفسه ليلعب ضمن محور صغير في العالم العربي (الأردن ومصر ودول الخليج الى حد ما).

ثم إن السعودية ذات طموحات كبيرة، في حين أن فعلها ونشاطها دون مستوى ذلك بكثير، أي أنها تريد أن تكون لاعباً بدون بذل جهد، مثل ذلك الجهد الذي تبذله الدبلوماسية الإيرانية شديدة النشاط والفاعلية. ومع أن السعودية تخلت عن كثير من القضايا العربية والإسلامية الى حد كبير (الصحراء الغربية، أفغانستان، الشيشان، كشمير، الأقليات الإسلامية في فطاني جنوب تايلاند، ومورو جنوب الفلبين، العراق نفسه، قضايا السودان في الجنوب ودارفور، قضية الصومال، قضية جزر القمر الدولة العربية التي تعرضت لمشاكل داخلية مؤخراً، وغيرها من القضايا).. مع هذا فإن السعودية رغم انحصارها في قضايا قليلة، من أجل تخفيف الأعباء السياسية، فإن ذلك لم ينعكس على فاعليتها السياسية، وأدّى الى إفقادها المكانة الإسلامية والعربية التي كانت تتمتع بها. السعودية تلعب اليوم دوراً أقل بكثير مما كانت تلعبه في الماضي. ويبدو أنها استعاضت عن ذلك النشاط السياسي، بالنشاط الإستخباري الذي يميل الى التخريب أكثر منه الى البناء. بمعنى أن السعودية ليس لديها (مشروع سياسي) واضح. بعكس المحور الإيراني السوري، الذي له رؤية واضحة، ولا يحمل أعباءً أكثر من حجمه، ولا ينقصه تحيّن الفرص واستغلالها.

السياسة الخارجية السعودية تعكس الى حد كبير أزمة النظام السعودي في الداخل، فهو نظام (هرم) وحركته بطيئة، وجهده قليل، ونجاحه محدود، وإبداعاته معدومة. لا مستقبل للسياسة السعودية إلا المزيد من الخسائر، لا يعوضها التحالف مع أميركا التي تعاني هي الأخرى من تضاؤل لنفوذها ومكانتها في الشرق الأوسط.

السعودية في لبنان

من طرف الى دولة

هاشم عبد الستار

لم يعد الدور السعودي في لبنان منسجماً مع طبيعته التقليدية القائمة على المواربة والسرية، كما كان الحال في العقود الماضية، فقد دخل مرحلة العلنية الفاضحة في معاركه السياسية، وإن تطلب قطعاً لكل روابط كان يمكنه تثميرها في وقت لاحق، أو توظيفاً لفرص يمكنه التعويل عليها حال خسارته لرهانات غير مضمونة، كالتي يضعها على أطراف غير وازنة مثل سمير جعجع ووليد جنبلاط بل وحتى سعد الحريري الذي يفتقر إلى كاريزما حقيقية أو منجز تاريخي كالذي حققه والده الراحل رفيق الحريري. بل والأخطر من ذلك كله، أن رهاناتها لم تعد قائمة على مكاسب منظورة، فهي أقرب الى المناكفة غير الخلاّقة منها الى العقلانية السياسية، ومحثوثة برد الفعل الإنتقامي منها الى البحث عن خيارات بنائية واستيعابية.

تخوض السعودية في الوقت الراهن معركة ثأر لا تدرك نتائجها النهائية، وإن أقصى ما تخرج به هو إبطال فعل الآخر وليس صنع فعل جديد. المال السياسي السعودي في لبنان بات مغرياً لطائفة كبيرة من السياسيين والحزبيين والأيديولوجيين والإعلاميين والكتّاب كيما يحصدوا من مداخيل النفط ما يعتبروه حقاً مشروعاً في معركة السعودية مع خصومها الإيرانيين والسوريين على التراب اللبناني. وللمرء أن يرقب تزايد أعداد الأبواق أو (تلفونات العملة) الذين يجهرون بالسوء السياسي في منازلات حقيقية حيناً ومفتعلة أحياناً كثيرة، بما يوحي بدور فاعل للمال النفطي الذي يتدفق بغزارة في الساحة اللبنانية.

يبدي الأمراء الكبار في العائلة المالكة إستعداداً مسبوقاً، في إستعادة لدور سعودي في الثمانينات حين كان المال يوظّف لشراء الولاءات السياسية في الخارج، أو تمويل عمليات قذرة، أو إشعال حروب داخلية.. وكما في العراق، فإن لبنان بات مركزياً في دور المال السياسي السعودي، وأن الأمراء الكبار على استعداد لدفع مبالغ طائلة لجهة شراء من لديه إستعداد للمشاركة في مشروعها السياسي، فقد خصّص السعودية موازنات مغرية لقادة الأحزاب المحسوبة على فريق السلطة في لبنان، وبات لكل من وليد جنبلاط وسمير جعجع وفؤاد السنيورة وأمين الجميل وباقي الأقطاب الأساسيين في ١٤ آذار ميزانية خاصة ينفقونها على محازبيهم ومؤيّديهم، بل شمل المال السعودي المشايخ والصحافيين والكتّاب ووسائل الاعلام اللبنانية المقرّبة من الحكومة، بل بلغ الإغراء حد الإستعداد للتخطيط لاستقطاب أقطاب في المعارضة عبر وسطاء غير محايدين يحملون إليهم رسالة (الذهب الأسود) من أجل تبديل مواقعهم. وكما هو الوعد المقطوع سعودياً في العراق بتقديم ميزانية سخيّة لكل من يتكفّل إطاحة حكومة المالكي في العراق، وإعادة عقارب الساعة الى الوراء، فإن وعداً مماثلاً قطعه الأمراء على أنفسهم بتخصيص موازنة سخية من أجل تعزيز وحماية نفوذ السعودية في لبنان، وقطع السبيل أمام خصومها من أجل كسب المعركة. وحسب مسؤول سعودي، فإننا خسرنا نفوذنا في العراق لحساب إيران، ولكن لن نسمح بأن يكون عليه ذات الحال في لبنان. الإصرار السعودي يلقى قبولاً بل دعماً لا محدود من قبل أطراف لبنانية ترى فيه مصدر ثراء قد لا يتكرر، فقد اعتاد هؤلاء على توفير خدمات سياسية (وغير سياسية!) مقابل الحصول على (المال السعودي).

ما يظهر بوضوح في الوقت الراهن، أن الدور السعودي في لبنان لم يعد يستتر خلف واجهات محلية، فقد انتقل إلى مرحلة متقدّمة، يزاول فيها السياسة من حيث المعاقل الرئيسية لحليفه التقليدي المتمثل في تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، فهناك تبدو المملكة السعودية حاضرة بكامل رمزيتها وأجهزتها بدءً من العلم وصور الملك عبد الله وشعاراتها، وأكثر من ذلك، جهازها الاستخباري جنباً الى جنب أجهزة إستخباراتية أردنية ومصرية وأميركية.. أجهزة الدولة اللبنانية بما فيها الأجهزة الأمنية باتت مكشوفة سعودياً، وأن الأميرين بندر بن سلطان ومقرن بن عبد العزيز يديران الدولة السعودية في لبنان. المليشيات تحت غطاء شركات أمنية في وسط بيروت الغربية تعمل بأموال سعودية. قيل بأن جهاز الأمن اللبناني الخاضع للسلطة اللبنانية بحاجة الى ٤٥ مليون دولار شهرياً، فيما لا يتوفر سوى ١٥ مليون دولار من قبل المال العام، تتكفل السعودية بتوفير ٣٠ مليون دولار. إن جهازاً يخضع تحت إشراف الأمير بندر بن سلطان لا شك أنه منكشف على الأميركي والإسرائيلي.

زيادة حجم المال السعودي في لبنان ليست بادية في مشاريع الإعمار ولا التنمية..وباستثناء المبالغ الضئيلة التي دفعت لتسديد رسوم المدارس (بما فيها المدارس الحكومية)، فإن معظم الأموال يتم تخصيصه للإنفاق على مشاريع أمنية وتجهيزات عسكرية لمليشيات جنبلاط وجعجع والحريري. مصادر سياسية في الشمال اللبناني نقلت بأن السعودية خصّصت مبالغ طائلة في منطقة (عكّار) من أجل تجنيد عناصر للإنضمام لتشكيلات ميليشياوية يتم تجهيزها لعمليات في مناطق أخرى تحت ستار (الدفاع عن أهل السنة) في وجه الخطر الشيعي المتمثل في حزب الله. هذه المصادر أعربت عن

خطورة المال السعودي بتوجيهه العقائدي، الذي يحاول حذف (إسرائيل) من قائمة الأعداء، وفبركة عداوة بديلة تلبي رغبة الأميركيين والإسرائيليين وبعض المتطيّفين في بلادها. وبحسب مصدر سوري رسمي فإن القدرة المالية السعودية تجعل من الحديث عن نفوذ سوري في الشمال اللبناني وفي منطقة عكّار حصرياً مجرد لغو، فماكينة الصرف الآلي في هذه المناطق تعمل بلا انقطاع، الى درجة أنه بات شائعاً أن شراء أي عنصر يتم بمبلغ (١٠٠) دولار شهرياً، إستغلالاً رخيصاً للأوضاع المعيشية الصعبة وهو ما تقوم به السعودية في هذه المناطق، حيث يتم إعداد قوائم بأسماء العوائل العكّارية والطرابلسية بصورة عامة من أجل إدراجها في نظام الدفع الشهري.

في الدولة السعودية في لبنان، يصبح كل شيء خاضعاً للبيع والشراء، وهناك من السماسرة الكبار والصغار الذين يجوبون المناطق اللبنانية بحثاً عن أفراد أو ذوات بمستويات متعددة من أجل الإنضمام الى نظام (البيه رول) السعودي، مقابل تقديم خدمات أمنية وسياسية وإعلامية وترفيهية. في هذه الدولة أيضاً، في حال انتقال الحرب الأهلية الباردة الى مرحلة السخونة، سيكون للسلاح المموّل سعودياً حضور كثيف، تماماً بمثل حضوره في معارك نهر البارد.

ما يلفت في الدولة السعودية في لبنان أن مشروعيتها ومشروعها متوقفان على المال وحده، وهو وحده الذي يأخذ بألباب وألسنة وأفئدة بعض من فريق ١٤ آذار، الأمر الذي يدفع بأقطابه للإنقلاب على تاريخه النضالي، وأناقته القومية، وتجاربه الاستقلالية. يستمد المال السعودي مشروعيته لبنانياً من ذريعة العداوة لسوريا، فالكراهية تغسل رجس المال السعودي. بل والأخطر في هذا المال، أنه مصدر توتير للأوضاع الأمنية الداخلية، يزيده وبالاً رفض السعودية أية مبادرة تهدئة، أو حوار، أو تسوية، فالرفض لأية حل بات سعودياً. وفيما تحوّل رئيس مجلس النواب الى طبّاخ ينفّس (قدر الضغط) اللبناني للحيولة دون انفجار الوضع الأمني، تقوم السعودية وحلفاؤها في لبنان بإفشال دور بري والسير بالأوضاع الأمنية الى مرحلة التصادم. وحتى بعد انفجار الوضع الأمني، وانطلاق مبادرات التسوية محلياً وعربياً واجه تعويقاً سعودياً، حيث أبلغت السعودية رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة بأن يتمسك بموقفه من قراري إحالة رئيس أمن مطار بيروت العميد وفيق شقير وشبكة إتصالات حزب الله، بعد أن قرر قبل يوم من ذلك إسقاط القرارين عبر إحالتهما الى قيادة الجيش.

إذن السخاء السعودي ليس بريئاً، ويخشى أن يكون مصيره كأشكال السخاء السابقة التي تنتهي إلى خسارة، خصوصاً وأن من يحصدون المال لا يجلبون لها سوى الريح، وهو ما ظهر في أزمنة المحنة التي عاشتها السعودية سواء في حرب الخليج الثانية أو بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أي حين يتوقف المال عن الوصول الى أيدٍ لا تقبل سداد الموقف السياسي إلا نقداً.

الملفت أن الدولة السعودية حاضرة بأموالها في المناطق الخاضعة لتيار المستقبل، ولكنها بالتأكيد عاجزة عن الحضور في مناطق أخرى خاضعة تحت سيطرة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط أو حتى في المناطق المسيحية. وفيما عجزت الدولة السعودية على تحقيق إختراق في الطائفة الشيعية، بالرغم من سعيها الحثيث لتحقيق إختراق من أي نوع. وبحسب شخصية شيعية بارزة فإن السعودية تبحث عن أي رمز شيعي يعلن تمرده على المعادلة الشيعية القائمة كيما تفتح أمامه أبواب الخزينة السعودية.

بالنسبة للوضع المسيحي، فإن المال السعودي يصل الى قيادات تنتمي الى فريق ١٤ آذار، وخصوصاً زعيم حزب الكتائب أمين الجميل وقائد (القوات اللبنانية) سمير جعجع. هناك من الأقطاب المسيحية في فريق الموالاة من يرفض بشدّة إختراق سعودي عبر تيار (المستقبل)

رهانات السعودية في لبنان أقرب الى المناكفة غير الخلاّقة منها الى العقلانية السياسية، ومحثوثة برد الفعل الإنتقامي منها الى الإستيعاب

للمناطق المسيحية، خصوصاً في بلد مثل لبنان حيث الجغرافية الطائفية تمثل عنصراً بالغ الحساسية والتعقيد، ولا يجوز في منطق الأحزاب والطوائف إقحامه في لعبة التحالفات. صحيح أن سمير جعجع، من بين قيادات مسيحية قليلة، من شقّ قنوات مباشرة مع السعوديين، بالرغم من فترات تصادم معهم في وقت سابق، خصوصاً حين قال بأنه ليس بحاجة للتواصل معهم فهو يتواصل مع أسيادهم، أي الأميركيين. الا أن القنوات التمويلية مشروطة بعدم فتح الجغرافية المسيحية أمام (تيار المستقبل)، مع أن قيادة الأخير تقدّم نفسها كعابرة للطوائف داخل فريق ١٤ آذار.

يغطي المال السعودي مساحة كبيرة مسيحية في مناطق خاضعة لأقطاب فريق الموالاة بهدف تطويق الرمز المسيحي الأبرز ميشيل عون، صاحب القاعدة الشعبية المسيحية الأكبر، الذي بقي متمسكاً بموقفه المعارض لأية تسويات تأتي على حساب مطالب المعارضة وحقوق الطائفة المسيحية. محاولات تكسير (التيار الوطني الحر) بقيادة عون باءت حتى الآن بالفشل، ولم يحقق المال السعودي إختراقاً لافتاً بالرغم من خروج ميشيل المر من بين صفوفه، ومحاولات توريط التيار في قضايا جانبية تفقده شعبيته، وكان الرهان الرئيسي لدى السعوديين وحلفائهم قائماً على إسقاط خيار ترشيح عون لرئاسة الجمهورية وتصعيد خيار ميشيل سليمان قائد الجيش لمناكفة المعارضة في حلبة الرئاسة لم يؤدِ إلى الإضرار بقاعدته الشعبية، بل أن الوقت قد يأتي بعودة خيار ميشيل عون كمرشح أساسي للمعارضة بعد نفاد وقت إستهلاك ورقة (قائد الجيش) في حلبة التجاذبات السياسية، خصوصاً وقد شعر بأن إسمه دخل في بازار سياسي قد يؤدي الى ابتذاله وتعريض سمعة الجيش بوصفه رمزاً للوحدة الوطنية.

على أية حال، فإن محاصرة (التيار الوطني الحر) بقيادة عون عبر المال السعودي لم يحقق نتائج حقيقية على الأرض، بالرغم من حراجة الأوضاع المعيشية والإقتصادية ما يعتبر مدخلاً نموذجياً للسعوديين من أجل شراء الذمم السياسية، وضرب التيار الوطني الحر، إلا أن ما لا يدركه السعوديون بأنهم لم يعد ينظر إليهم بوصفهم طرفاً نزيهاً، فهم في نظر التيار وقاعدته وجه آخر لسوريا في لبنان، وما رفضه التيار في زمن الوصاية السورية سيرفضه أيضاً في زمن الوصاية السعودية. قد يقبل المسيحيون المحسوبون على التيار الوطني الحر مساعدات مالية وإنسانية من أي طرف آخر محلي أو إقليمي أو حتى دولي ما لم يكن مالاً مشروطاً بتسديد فاتورة سياسية، ومن يراهن على غير ذلك، فليجرّب مع الجنرال أولاً.

صحيح أن ميشيل المر الذي فصل نفسه عن كتلة التغيير والإصلاح، وقرر تشكيل عصبية مسيحية خاصة به، يخوض معركة السباق على المال السعودي أسوة ببقية أقطاب الموالاة، إلا أنه يدرك بأن هامش المناورة الذي يملكه في اللعب في مساحة الوجود العوني يبدو محدوداً خصوصاً وأن توقعات بخروجه عن الكتلة سبقت قرار تنفيذه بفترة طويلة، ما جعل العونيين في حالة استعداد لتبعات قرار من هذا القبيل، وما إعلان العونيين عن انضمام نوّاب جدد من الموالاة الى صفوف التيار سوى أحد الخطوات الإحترازية.

السعودية لم تربح دولتها في لبنان، ومنذ

السابع من مايو باتت هذه الدولة عرضة للزوال للأبد، وحتى إن قدر لها البقاء فإنها ستبقى غير مقبولة، بعد أن خسر حلفاؤها ـ رهاناتها على الأرض.

مكمن الخطأ الإستراتيجي السعودي في لبنان يعكسه قطعها التام لكل صلاتها مع الأقطاب السياسية الفاعلة في لبنان، وحتى رئيس مجلس النواب الذي كان يمكن أن تفيد منه لأية تسويات داخلية، قررت الإنقلاب عليه، وجعلت منه خصماً، منذ قررت عدم إستقباله في بلادها من أجل التشاور معه بشان مبادرته الحوارية. صحيفة (الأخبار) اللبنانية نقلت في ٢٤ أبريل الماضي عن دبلوماسي عربي خدم في السعودية في سياق تعليقه على قرار الرياض عدم تحديد موعد للرئيس نبيه بري قوله: إن الرياض دخلت عهداً جديداً من الدبلوماسية الصدامية التي تفرض عليها حسابات لم تكن موجودة سابقاً. ويعزو الدبلوماسي الأمر الى تغييرات بدأت بطيئة منذ حوادث ١١ أيلول، وتعاظمت بعد غزو العراق، وبدت ملامحها قاسية في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ويعتقد هذا الدبلوماسي، حسب الصحيفة، بأن المشكلة السورية ـ السعودية القائمة الآن، مرشحة للتفاقم ما لم تحصل السعودية على تطمينات بشأن مستقبل نفوذها السياسي في لبنان، قائلاً: إن الرياض إكتشفت، بعد مرور ثلاث سنوات على اغتيال الحريري، أن من قام بهذا الأمر، استهدفها هي قبل أي أمر آخر، وأن القدرة على إنتاج دينامية بديلة من الحريري ليست متاحة في كل وقت. بل إن تجربة فريق ١٤ آذار وتجربة النائب سعد الحريري تركت إنطباعات سلبية لدى القيادة السعودية، ما دفعها إلى تولّي الكثير من الأمور بنفسها.

ويلفت الدبلوماسي في هذا المجال، ودائماً بحسب الصحيفة، إلى أنه منذ تولّى الحريري الأب ملف لبنان بداية التسعينيات من القرن الماضي، لم يعد في الرياض من يعيش القلق إزاء أمور كثيرة تخص لبنان، وحتى سوريا، وأن السعودية غامرت بعدد من علاقاتها اللبنانية التقليدية لأنها كانت مقتنعة بأن حصر الأمور بالحريري أو من خلاله، أتاح لها تنظيم الأمور بصورة أفضل. ولكن ما جرى الآن هو أن السعودية باتت مضطرة للدخول يومياً في تفاصيل الفريق الحليف لها، سواء داخل تيار (المستقبل)، أو الجماعات الإسلامية القريبة منها، أو حتى مع بقية القوى الحليفة لها.

ويكشف أن برنامج الدعم المالي السعودي في لبنان بات يشهد لامركزية تجاوزتها الرياض بعد بروز نجم الحريري بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وهي باتت الآن مضطرة للتعامل مع الجميع بالجملة وبالمفرّق. حتى إن قوى لبنانية من فريق ١٤ آذار، مثل الحزب التقدمي الاشتراكي و(القوات اللبنانية) وشخصيات من هذا الفريق لها حضورها ودورها السياسي أو الإعلامي، باتت متطلبة إزاء العلاقات المباشرة، وأن لا يتم الأمر حصراً من خلال آل الحريري. حتى داخل الفريق نفسه، وجدت السعودية أنها مضطرة للتنقل بين الحريري الابن ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة، وحتى مع عدد من رجال الدين المحيطين بمفتي الجمهورية، بالإضافة إلى شخصيات أخرى.

ويقول الدبلوماسي إن المشكلة الإضافية الآن تكمن في وجود أكثر من مرجعية للمتابعة في السعودية. صحيح ـ برأيه ـ أن القرار موحّد وأن ما يصدر عن الملك يحسم أي جدال، ولكن الصحيح أيضاً ـ برأيه ـ أن هناك أكثر من جهة في السعودية تتابع تفاصيل الملف اللبناني، من الدوائر المحيطة بالملك ومجموعة رجال الأعمال الذين يملكون صلات قوية في لبنان، إلى وزارة الخارجية والجهاز الدبلوماسي العامل فيها، إلى أجهزة الأمن التي تدرس يومياً ملفات عدة تخص لبنان مباشرة أو تخص بلداناً لها تأثيرها في لبنان. يضاف إلى ذلك، أن كمية المشاورات الجارية مع جهات عربية وغربية بشأن لبنان تفرض تعديلات على جدول الأعمال. وبرأي

يستمد المال السعودي مشروعيته لبنانياً من ذريعة العداوة لسوريا، فالكراهية تغسل رجس المال السعودي ولكنه مصدر توتير داخلي

الدبلوماسي نفسه، فإن التوتر الذي يبرز في الخطاب السعودي حيال لبنان، ينطلق من توترات قائمة مع آخرين مثل سوريا وإيران ومن ملفات أخرى مثل العراق وفلسطين.

وبحسب هذا الدبلوماسي، فإن أولوية الملف اللبناني وتعدد الجهات المتابعة يخلقان تناقضات في بعض التقارير بشأن المعطيات الحقيقية. ويكشف أنه حصل أن بعث الملك السعودي محتجاً إلى القيادة السورية بأنها لم تعد تملك إستقلالية، وأن إيران تدير كل الأمور، بما في ذلك العمل على حركة التشيّع في سوريا نفسها. ونقل موفد الملك السعودي إلى الرئيس السوري بشار الأسد أن لدى الملك معلومات عن تشييع نحو أربعة ملايين سوري خلال السنوات الأخيرة. وإذ جاء رد الأسد سريعاً وفيه الكثير من الاستغراب، فإن الدبلوماسي يعرض هذه الواقعة ليشير إلى أن عملية تضليل بهذا الحجم يتعرّض لها ملك السعودية من جانب عاملين معه، من شأنها أن تؤثر بقوة على موقفه وقراره، وإذا كانت العلاقات متوترة مع الطرف المعني (سوريا في هذه الحالة)، فإن رد الفعل يكون مولداً لمزيد من التوترات، كاشفاً أن جهات نافذة في الأوساط الإسلامية تولّت تقديم توضيحات إلى السعودية عن الخطأ في هذه المعلومات. لكن أصل الأمر هو أن السعودية عبّرت عن امتعاضها من سياسات سورية استناداً إلى أمور من هذا النوع.

الأمر الآخر، باعتقاد الدبلوماسي العربي، يتصل بأن التوتر السعودي الذي يصل إلى حدود عدم استقبال ممثل الطائفة الشيعية في لبنان، يدل على فقدان المملكة لميزة كانت تخصّها دون غيرها، وهي الصبر، دون أن يكون الأمر مستنداً إلى معطيات كافية لتبرير خطوة من هذا النوع، وخصوصاً أن أي تسوية في لبنان سوف تتطلب علاقة مع الشيعة ومع الرئيس بري تحديداً. ولكن ما الذي يدفع الرياض إلى خطوة من هذا النوع؟ يسأل الدبلوماسي ويجيب: إنه الشعور بأن مصالح النظام السعودي معرّضة للخطر في لبنان، وإن الأمر قد لا يتوقف عند هذه الحدود، وخصوصاً إذا استمر تنامي الدور الإيراني والسوري في العراق وفلسطين، فإن السعودية سوف تجد نفسها في مواجهة دول الخليج من حولها، وهي تعبّر عن طريق (فلتات لسان بعض دبلوماسييها) عن مخاوف من انتقال الضغط إلى داخل السعودية نفسها.

ولذلك، فإن الدبلوماسي نفسه يعتقد بأن أسباب التوتر الذي يعيشه فريق ١٤ آذار في لبنان لم يعد محلياً فقط، ولم يعد متصلاً فقط بالرغبة الأميركية في عدم فتح حوار مع سوريا وإيران، بل يتصل أيضاً بحسابات سعودية جديدة على الآخرين التأقلم معها كأمر واقع، بمعزل عن موقفهم منها سلباً أو إيجاباً. وهو الأمر الذي قد يطول لبعض الوقت. لكن المشكلة أنه ينعكس سلباً على الواقع اللبناني الداخلي، لأنه يتجاوز حدوده السياسية مع دول تمثّل مركز الثقل في العالم الإسلامي.

إذاً هكذا هي صورة السعودية في لبنان، تنزع نحو قطع تام للروابط مع القوى السياسية الأخرى غير الحليفة، وتستند في الغالب على معلومات مغلوطة تذكّر بمعلومات مماثلة كانت تحصل عليها من أطراف عراقية معارضة للحكم القائم. وفيما يبدو حلفاء الرياض قادرين على تقديم معلومات مضللة للسعودية من أجل الحفاظ على قنوات التمويل.

من يخلف الملك عبد الله؟

تقارير طبيّة: سلطان في حال حرجة

محمد شمس

بادىء ذي بدء، لا يبدو الحديث عن الحال الصحية للجيل الثاني ـ وربما الثالث ـ من الأمراء وخصوصاً الممسكين بالعملية السياسة وصنع القرار ينطوي على جديد، فما لا يفعله المرض يضطلع به القانون الطبيعي، فالأمراء الحاكمون هم من الجيل الثمانيني الذي تبدو فرصته محدودة في الإمساك بالسلطة السياسية لفترة طويلة، بحكم بلوغه أرذل العمر، وقد يأتي زمان ليس ببعيد لا يعلم أفراد هذا الجيل بعد علم شيئاً. الجديد القديم في حال الأمراء الكبار، أن المرض يبقى عاملاً حاسماً في تقرير مصير ومسار السلطة وتوازن القوى داخل العائلة المالكة، في ظل مخاوف جديّة من سقوط السلطة في دائرة ضيقة يكون فيها الإحتكار السديري سيد المرحلة المقبلة بعد رحيل الملك عبد الله، وهو ما يطمح إليه الجناح السديري وتخشاه بقية الأجنحة في العائلة المالكة.

منذ فترة، ليست بالبعيدة، والحديث يدور حول احتمال خروج واحد أو أكثر من الأمراء الحاكمين من معادلة الحكم بحكم المرض المستفحل، خصوصاً وأن أمراض بعض الأمراء ليست من النوع القابل للشفاء التام، وإن أمكن السيطرة عليه لبعض الوقت. فقد خرج عدد من الأمراء من الحلبة بسبب الموت من مرض السرطان مثل الأميرين ماجد وعبد المجيد، وهناك من خسر موقعه بسبب تبدّلات في مواقع القوة والنفوذ. ويبقى للمرض حكمه الحاسم.

ويمثّل الأمير سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع، الأبرز من بين الأمراء الحاكمين الذين يعانون من أمراض خطيرة، بالرغم من دورات علاجية مكثّفة تلقاها للتخلص من سرطان القولون في السنوات القليلة الماضية. فقد بدا هزيلاً بعد عملية استئصال الورم المعوي التي أجريت له في جنيف قبل ثلاثة أعوام، وكان الخيار متردداً بين دورة علاج كيمياوي مكثّفة أو بتر الجزء المسرطن، مع دورة علاج إشعاعي خفيفة. وكان الأطباء المشرفون على علاجه قد طلبوا منه تخفيف نشاطه السياسي من أجل المحافظة على نظامه المناعي، والتقيّد بالتعليمات الصحية الصارمة للحيلولة دون عودة المرض مجدداً، سيما وأن هذا النوع من العلاج يفقده القدرة على ممارسة حياته بصورة طبيعية فضلاً عن إستحالة التخلّص من مفاعيل الآثار الجانبية للعلاج الذي يجعل الجسم عرضة لتحوّلات صحية مفاجئة.

بالرغم من التزامه الأولي بتخفيض نشاطه السياسي، الا أن لأمير سلطان المفتون بـ (الظهور الإعلامي) بصورة دائمة إضافة الى نشاطات أخرى سرية وعلنية، قرر خرق تعليمات الأطباء، بالرغم من همس المقرّبين من العائلة المالكة بأن الرجل لم يعد يملك قدرة صحية تتناسب وتطلّعه وغطرسته المألوفة. ولطالما كابر أحياناً في الإستجابة لغريزة (الإحتفائية) التي تمثّل بالنسبة له ذروة النشوة على حساب وضعه الصحي، بالرغم من تحذيرات الأطباء بأن يتفادى النشاط الزائد عن الحاجة، سيما ذلك المصحوب بالوقوف لفترة طويلة أو الحركة غير المنسجمة مع قدرة التحمّل الجسدي.

على أية حال، فإن الأمير سلطان قرر العيش كما لو أنه إبن العقد الثالث أو الرابع، وتمسّك بجدوله

الأمير مشعل طلب من الأمير سلطان التنازل عن ولاية العهد لتجنيب العائلة المالكة خضّة عنيفة في المستقبل وسلطان يرفض

المعتاد، من زيارات وجولات وخلوات. في رحلة الإستجمام الأخيرة الى المغرب في أبريل الماضي، كان الأمير سلطان مصراً على مزاولة غرائزه الطبيعية وغير الطبيعية، ولكنه لم يدرك بأنه سيكون على موعد مع نوبة آلام شديدة في المعدة وأرجاء متفرّقة من البطن، الأمر الذي إضطر إلى نقله للمستشفى في جنيف للعلاج.

وفور إدخاله المستشفى على نحو عاجل، ما يجعل رواية (إجراء فحوص روتينية) غير قابلة للصرف، حيث أن قطعاً مفاجئاً لرحلة استجمام عزيزة على قلب الأمر لا بد أن يكون ناشئاً عن أمر جلل. وهذا ما تنبىء عنه أيضاً التطورات اللاحقة.

فقد وصلت في اليوم الأول من دخوله المستشفى نحو ٢٠ طائرة، من بينها طائرتي جامبو ٧٤٧ الى جنيف تقل مجموعة كبيرة من الأمراء، للإطمئنان على صحّة الأمير، وقد استغل هذلاء الفرصة لتحويلها رحلة استجمام حيث امتلئت فنادق جنيف بالأمراء وحواشيهم، وكان مشهداً لافتاً لمن زار جنيف في الأسبوع الأول من شهر مايو. المعطى الآخر اللافت تمثّل في وصول عائلة الأمير سلطان، زوجاته وبناته وأبنائه، اللذين قدموا الى جنيف للبقاء بجانبه في لحظة حسّاسة يعيشها الأمير.

الوفود التي جاءت الى جنيف تلبية لرغبة عميقة لدى الأمير سلطان، وهو الذي (يعشق) لقاءات مصحوبة بالقبل والحفاوة المطرّزة بقدر كبير من الإطراء والنفاق الحميد. فقد توافد عدد من المقرّبين من الأمير سلطان من رؤساء وأمراء وملوك عرب من بينهم ملك البحرين للإطمئنان على صحته.

أما في الجانب الصحي، فإن الطبيب السويسري الخاص بالأمير طلب بأمر من عائلة الأخير باستدعاء أطباء أميركيين الى جنيف للإشراف على علاجه والوقوف على آخر التطورات في حالته الصحية. وبحسب مصادر مقرّبة من العائلة المالكة، فإن الأطباء أخبروه بأن ثمة خلايا سرطانية بدأت تنشط مجدداً، الأمر الذي يستدعي علاجاً كيمياوياً عاجلاً. وبالرغم من أن القليل الذي يمكن فعله للرجل، بعد انتشار السرطان في جسده، وقد طلب الأطباء منه البقاء لتلقى جرعات خفيفة من الكيماوي لتخلص من الألم، إلا أنه أخبرهم بأنه سيتناول العلاج في المغرب، حيث سيستأنف رحلة الإستجمام.

من بين المعطيات المتوفّرة، ثمة زيارة حامية

جرت بين الأمير مشعل بن عبد العزيز، رئيس (هيئة البيعة) التي تشكّلت بقرار من الملك عبد الله العام الماضي من أجل اختيار نائب ثانٍ عنه بعد وفاته. وبحسب راوية مصادر مقرّبة من العائلة المالكة، فإن الأمير مشعل طلب من الأمير سلطان التنازل عن ولاية العهد كونه لم يعد قادراً على القيام بمهامه، والأهم أن قراراً كهذا سيجنّب العائلة المالكة خضّة عنيفة في المستقبل. وبحسب المصادر، كان النقاش محتدماً بين الرجلين وقد علت الأصوات ورفض الأمير سلطان مجرد مناقشة الأمر، وقال بأنه لا يزال بصحته، وأنه أقوى من أمراء كثر في العائلة المالكة، وليس هناك سابقة تستوجب إستقالته، فقد أمضى الملك فهد عقداًمن الزمن في الحكم ولم يكن قادراً على القيام بمهام الحكم، فلماذا يجب عليه أن يخرق القاعدة.

المصادر نقلت بأن الملك عبد الله نأى بنفسه عن الدخول في الموضوع، وترك الأمر للأمير مشعل بوصفه رئيس هيئة البيعة لتسوية الأمر حتى لا يتسبب في مشكلة مع الجناح السديري، خصوصاً وأن الملك مازال مصرّاً على إستبعاد الأمير نايف من منصب النائب الثاني، ما لم يتم ذلك عبر تسوية أكبر بحيث يتم إدخال أجنحة أخرى في معادلة الحكم.

من جهة ثانية، نقل موقع (دبكا) الإسرائيلي في الثاني من مايو عن مصدر خاص به، نبأ بعنوان (خاص: ولي العهد السعودي الأمير يفارق الحياة). وقال الموقع بأن ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، الحليف المخلص لأميركا في البيت الملكي، ووزير الدفاع وقائد الجناح السديري، يفارق الحياة من مرض السرطان في قصره بجنيف، في سويسرا.

وينتظر شقيقه، وزير الداخلية الأمير نايف، دوره في الرياض، الذي يتوقع أن يخلف أخاه. وسوف لن ينتظر طويلاً قبل وصوله الى العرش. الملك عبد الله، ٨٥ عاماً، الذي يحظى بإطراء وإشادة المحللين الغربيين لجهة الإصلاحات الحكيمة التي أدخلها، يقول بعض الأمراء الشباب بأنه لم يعد قادراً على إحتواء الضغوطات والتوترات لواجباته الملكية وأنه في معظم الأيام يأخذ ساعات عدة للراحة.

الأمير نايف، الملك القادم، يبلغ من العمر ٧٥ عاماً تقريباً، وهو مجرد دجاجة ربيعية في المستوى العمري داخل العائلة المالكة، نجح في دفع طريقه الى مقدمة السباق الى العرش بالرغم من عدم شعبيته. ولكن وارث الجناح السديري في العائلة المالكة، أي الأمير نايف، غير محبوب بسبب عصبيته المقيتة، متعجرف يصعب التعامل معه، ومموارب في آرائه ويحتفظ بصلات وثيقة مع الدوائر العلمائية الأشد تطرفاً.

وعوداً الى الحال الصحية للأمير سلطان، ٨٣ عاماً، فيقول الموقع بأن الأخير أصيب بالسرطان قبل سنوات طويلة. وفي أواخر مارس الماضي، جاء إلى قصره في الرباط بالمغرب، حيث أن حالته الصحية تدهورت بسرعة في السادس والعشرين من أبريل الماضي. طائرة ملكية خاصة نقلت ولي العهد الى جنيف، بسويسرا، وأصبح تحت رعاية أطبائه السويسريين. ولكن ليس هناك ما يمكن فعله عند تلك النقطة، سوى وضعه في حالة غيبوبة للتخفيف من الآمه.

وفي الرابع من مايو، نقلت وكالة رويترز أن زيارة ولي العهد السعودي إلى مستشفى سويسري لإجراء فحوص طبيّة، تذكر بفراغ محتمل في السلطة في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم. وبثت وكالة الأنباء السعودية صوراً للأمير سلطان يبدو فيها بصحة جيدة، فيما بدا أنه يبعد في الوقت الراهن المخاوف بشأن حالته الصحية. وكان الامير سلطان قد خضع لعملية لازالة كيس دهني معوي في السعودية في العام ٢٠٠٥، ويقول دبلوماسيون أن صحته أكثر وهناً من صحة الملك عبد الله، الذي يعتقد أنه في منتصف الثمانينات من العمر.



وبحسب المصادر الرسمية السعودية توجه الامير سلطان مباشرة من عطلة كان يقضيها في منتجع أغادير المغربي الى جنيف، حيث قضى معظم الاسبوع الماضي (نهاية أبريل) (لإجراء فحوص طبية دورية). ووفقاً لوسائل الإعلام السعودية، فقد أثار العدد الكبير من أفراد الإسرة والأصدقاء الذين سافروا إلى جنيف لزيارته مخاوف من أن الفحوص ربما تكون أكثر من مجرد فحوص روتينية. وقال مسؤول حكومي أن الزائرين إنتهزوا ببساطة فرصة الوصول بشكل مباشر إلى الأمير خارج السعودية.

الملك عبد الله نأى بنفسه عن الخوض في (مسألة التوريث)، رغم أنه يطمح إلى كسر الحلقة السديرية بدعم من أجنحة أخرى

لكن الزيارة القصيرة الى جنيف ألقت بالضوء على قلاقل محتملة في المملكة بشأن مَن مِن بين افراد الاسرة الحاكمة سيتولى السلطة بعد عهد الملك عبد الله وولي عهده الامير سلطان. وليس هناك وريث ثان محدد للعرش، علما ان الملك عبد الله شكل منذ صعوده الى العرش في العام ٢٠٠٥ مجلساً من أبناء وأحفاد مؤسس المملكة لتنظيم شؤون الخلافة.

ورغم ترحيب السعوديين والمحللين والدبلوماسيين والدول الحليفة بتشكيل المجلس باعتباره مسعى لتفادي خلاف مثير للقلاقل بشان من يتولى الحكم، فهناك غموض اكبر من اي وقت مضى بشان من قد يخلف الامير سلطان والملك عبد الله. وقال خبير العلوم السياسية السعودي خالد الدخيل، ان المجلس (يفتح الساحة أمام الجميع)، مشيراً إلى أن (المسألة تتم بالإقتراع السري..وكل شيء يمكن أن يحدث بالطبع وفقاً لهذا الأسلوب).

وحتى الآن، يبدو أن أبناء مؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود الأفضل وضعاً، هما وزير الداخلية الأمير نايف وحاكم الرياض الأمير سلمان. والإثنان شقيقا ولي العهد الامير سلطان والملك السعودي الراحل الملك فهد. وقال الدخيل أن المجلس قد يمهّد الطريق أمام أبناء آخرين للملك عبد العزيز مثل رئيس المجلس الأمير مشعل، ورئيس الإستخبارات الأمير مقرن. وينظر إلى الإثنين باعتبارهما مقرّبين من الملك عبد الله.

وقد يحظى أحفاد أيضا بالتأييد. وأبناء الأمير سلمان والأمير سلطان والملك عبد الله والأمير طلال، والملكين الراحلين فهد وفيصل، كلهم شخصيات بارزة في الساحة السياسية أو الإقتصادية أو الإعلامية. لكن الحالة الصحية للأمير سلطان قد تغير بشكل جذري قواعد اللعبة. وإذا تولى العرش، سيعزز ذلك وضع أشقائه من والدته التي تنتسب الى أسرة السديري وهي قبيلة بارزة صاهرت آل سعود.

غير أن تقريراً صدر عن (معهد الخليج في واشنطن)، وهو جماعة للمعارضين السعوديين، إعتبر أن صعود الأمير سلطان إلى العرش سيقلص سلطة ونفوذ أسرة السديري مما سيسمح للملك عبد الله وحلفائه بتوريث العرش لفرع آخر من الأسرة، علما أن دبلوماسيين يقولون أن المؤسسة الدينية وبعض الاشقاء السديريين وقفوا في طريق الاصلاحيين حيث يعتبرونهم ليبراليين بدرجة زائدة عن الحد.

بين حكم (٧/٧) وحكم القانون

ملف (سوداء اليمامة) مازال مفتوحاً!

فريد أيهم

التهديد الشهير الذي وجّهه رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير خلال زيارة الملك عبد الله الى لندن في أكتوبر الماضي، بأنه سيجلب (٧/٧) مجدداً، في إشارة إلى تفجيرات لندن التي وقعت في ٢٠٠٥، كرد فعل على التحقيق القضائي في ملف الرشى الخاص بصفقة اليمامة، والتي حصد منها الأمير بندر ملياري دولار لم يؤد - أي التهديد - إلى إقفال الملف بل أثار مجتمع الصحافة في بريطانيا من أجل تكثيف الضغوطات على الحكومة البريطانية لجهة شجب التهديد السعودي كونه يشكّل إعتداءً سافراً على السيادة البريطانية والقيم الليبرالية.

وكانت صحيفة الغارديان قد ذكرت في الخامس عشر من فبراير الماضي بأن وثائق محكّمة كشفت بأن الأمير بندر بن سلطان هدد بتسهيل قيام الإرهابيين بمهاجمة لندن ما لم توقف الحكومة البريطانية التحقيقات حول صفقة اليمامة. ونقلت الصحيفة عن قاضي المحكمة العليا قوله بدا وكأن الحكومة (البريطانية) غيّرت موقفها بعد التهديدات.. وأنا مندهش لأنها لم تحاول إقناع السعوديين بسحب تهديداتهم ولو أن ذلك حدث في نطاق السلطة القضائية للمملكة المتحدة لكانوا ارتكبوا جنحة جنائية.

الجديد في تداعيات ملف الفساد الخاص بصفقة اليمامة، أن الصحافة صوّبت نقداً لاذعاً لرئيس الوزراء السابق توني بلير الذي سمح للأمير بندر بن سلطان بأن يخرق الخطوط الحمراء ويسخر من النظام القضائي البريطاني وتعطيل سيادة القانون تحت مبرر (المصلحة الوطنية). القضاء البريطاني خضع لاختبار جدي يتّصل بنزاهته واستقلاليته، وهو ما عبّر عنه قرار المحكمة العليا في أبريل الماضي بعدم قانونية قرار وقف التحقيق في رشى اليمامة، والذي أصدره بلير والتزم به المدعي العام اللورد جولدسميث، على قاعدة أن مواصلة التحقيق يعرّض حياة البريطانيين للخطر. نشير الى أن إتفاقاً مندغماً في صفقة اليمامة يقضي بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ما جعل تهديد الأمير بندر بن سلطان بتكرار حوادث ٧/٧ في لندن خروجاً على مقتضى التعاون بين البلدين.

كان إلغاء التحقيق في الرشى بمثابة ضربة مباشرة للعصب الليبرالي والديمقراطي في بريطانيا، الأمر الذي أثار استفزازاً جماعياً لجهة إعادة الإعتبار لما قد ينجم عن مثل هذه التهديدات من تعطيل لعمل القانون والحريات العامة والمصالح العليا لبريطانيا، خصوصاً حين يأتي قرار وقف التحقيق من أعلى سلطة في البلاد ممثلة في رئيس الوزراء. كان اللجوء إلى القضاء المدخل لإعادة الاعتبار، بوصفه الجهاز المسؤول عن تحقيق العدالة والكشف عن حقائق أخفاها المتورّطون في رشى (اليمامة)، ومنهم رئيس وزراء بريطانيا الأسبق السيدة مارغريت ثاتشر ونجلها مارك، إضافة إلى عدد من الوزراء مثل مايكل هزلتاين.

قرار المحمة العليا الجديد بإعادة فتح التحقيق في ملف الرشى، يأتي في سياق الرد على محاولات تعطيل عمل القضاء وإسقاط مبدأ فصل السلطات، والحد من تدخّل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، مهما كانت الذريعة، وطالما أنها غير خاضعة للمعايير القانونية المشروعة، يضاف إلى ذلك أن القضاء وحده الضامن الأساسي لتطبيق الديمقراطية والحارس على حكم القانون، إذ لا يمكن اختزال الدولة في السلطة التنفيذية، وليست هي المخوّلة في الفصل في الخصومات ولا وضع قياسات للمصلحة الوطنية وتطبيق القانون.

ردود الفعل على تهديدات بندر بن سلطان بدأت بحزب العمال نفسه، الذي أرغم توني بلير على الاستقالة قبل نهاية فترة ولايته، وهاهو الآن يمارس ضغوطاً مماثلة من أجل تنحية جوردن براون، فيما يتأهب حزب المحافظين على تثمير التصدّع العمالي من أجل كسب المعركة الانتخابية المقبلة. تعيش الحكومة العمالية وضعاً لا تحسد عليه في المستويات المحلية والأوروبية والدولية، فقد خسرت مواقعها تباعاً في المعادلة الدولية لصالح غريمتها التاريخية فرنسا التي باتت تحصد ثماراً سياسية وإقتصادية جمّة.

على أية حال، لا يبدو الأمير بندر بن سلطان وجهاً مريحاً في الإعلام البريطاني، فقد أعدّت منظمات المجتمع المدني حملة واسعة لملاحقة هذا الرجل من أجل منعه من ممارسة غطرسته مجدداً. وسيكون لقرار المحكمة العليا في بريطانيا بعدم شرعية قرار وقف التحقيق في رشى (اليمامة) انعكاسات ليس على مسار التحقيق فحسب بل وعلى العلاقات المستقبلية بين لندن والرياض، خصوصاً وأن هذه العلاقات، سيما ذات الصلة بتجارة السلاح، ستبقى خاضعة للفحص الدائم من قبل وسائل الإعلام البريطانية التي ستنظر بريبة لكل ما يتم إبرامه بين البلدين.

لقد أبدى القضاة الكبار إستياءً لافتاً من قرار توني بلير والمدّعي العام جولدسميث والذي

اختلس ملياري دولار في صفقة

وصفوه بأنه تهديد لسمعة العدالة البريطانية، وخضوع مهين للتهديدات الفاضحة بوقف السعودية لتعاونها في مجال مكافحة الإرهاب، في حال عدم إيقاف التحقيق في الرشى. وما يجعل الإستياء بالغاً أن يضع القضاء بل والقيم الليبرالية أمام امتحان جدي خصوصاً حين يكون الطرف الآخر محسوباً على أنظمة شمولية غير ديمقراطية بل وفاسدة، ما يضع العدالة في مهب مساومة رخيصة تتخذ من (المصلحة الوطنية) دثاراً، وقد وصف القضاة بأن خضوع الحكومة البريطانية للضغوط السعودية بأن ذلك قدّم صورة سوداء حول تهاوي موقع القانون ما يدعو للأسف، وأن الحكومة فشلت في درء التهديد الذي واجه النظام القضائي جراء القبول بوقف التحقيق. وقال القضاة بأن لو أن من وجّه هذا التهديد خاضع لسلطة قانون هذا البلد، لكان هناك إحتمال باتهامه بمحاولة حرف مجرى العدالة. دلالة ذلك واضحة، فثمة من يشعر بأن القانون لم يعد حاكماً في الشأن العام، وأنه قد يتعرض للإعاقة في العلاقات التجارية الفاسدة، من مثل التي تشكلت طيلة فترة سريان مفعول صفقة اليمامة، كيف والأمر بأن هذا القانون أريد له أن يغيب في لحظة حماية النظام الديمقراطي من الإبتذال في البازار السياسي والتجاري، في تعبير عن سقوط مريع للديمقراطية أمام أعتى الدكتاتوريات الدينية في الشرق الأوسط.

في العاشر من أبريل الماضي، إعتبرت محكمة لندنية وقف التحقيق في ملف اليمامة من قبل حكومة بلير في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ بأنه (غير شرعي)، ودعت الى استئنافه. وكانت جمعيتان لمكافحة الفساد وانتشار الأسلحة نقضتا هذا القرار أمام القضاء في فبراير الماضي على أساس أن الدافع الأول لوقف التحقيق هو دافع تجاري، حيث تخشى المجموعة الدفاعية (بي أيه إي سيستمز) أن تخسر عقداً جديداً مع السعودية إذا واجه الأمراء السعوديون منهم الأمير سلطان وأبناؤه متاعب مع القضاء.

وكان رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون قد تعرّض لضغوطات شديدة لإعادة فتح التحقيق الذي باشره مكتب مكافحة التزوير البريطاني في قضية فساد تتعلق بصفقة اليمامة مع السعودية والتي تتجاوز قيمتها ٨٥ مليار دولار أميركي. ونقلت بي بي سي في الحادي عشر من أبريل الماضي عن المحكمة العليا البريطانية بأن مكتب التحقيق في مكافحة التزوير البريطاني خرق القانون بقراره وقف التحقيق بقضية الفساد المتعلقة بصفقة الأسلحة السعودية. وقال أحد القضاة بأن مدير مكتب مكافحة التزوير لم يفلح في اقناع المحكمة يأن كل ما فعله المكتب كان قانونياً. وأضاف أن (لا احد لا في هذه البلاد ولا خارجها يمكنه أن يتدخل في القضاء البريطاني)، مشيراً الى أن (إساءة الحكومة وهيئة الدفاع فهم مبدأ إستقلالية القضاء هو الذي جعل هذه القضية أمام المحكمة العليا). وقالت منظمة (الحملة ضد تجارة الاسلحة) التي ادّعت مع منظمة (كورنر هاوس) على مكتب مكافحة التزوير بسبب وقف التحقيق أن قرار المكتب خرق معاهدة مكافحة الرشوة الموقّعة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



وافاد سيمون هيل الناطق بإسم الحملة بعد قرار المحكمة أنه (من الواضح منذ البداية أن التخلي عن التحقيق في هذه القضية لم يكن مسألة أمن قومي ولا وظائف لكنه كان حتما بسبب تأثير بي أيه إي وبعض الأمراء السعوديين على الحكومة البريطانية). وقالت سوزان هاولي من كورنر هاوس أن (المحكمة العليا بقرارها الذي اتخذته وقفت الى جانب الحق ورفضت إخضاع القضاء البريطاني للضغوط السياسية).

وكان ولي العهد ووزير الدفاع الأمير سلطان قد هدّد بفسخ عقد بمليارات الدولارات مع بي أيه إي يتعلق بطائرة يوروفايتر تايفون ويقطع العلاقات الدبلوماسية حتى يسحب مكتب مكافحة التزوير الشكوى.

إلغاء التحقيق في الرشى أثار استفزازاً جماعياً في بريطانيا لجهة إعادة الإعتبار للقانون والحريات العامة والمصالح العليا لبريطانيا

وفيما أعلنت المحكمة العليا بأنها ستستمع لمزيد من الحجج، قررت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) القيام بتحقيقها الخاص لمعرفة سبب إغلاق مكتب التحقيقات لهذا الملف.

دعوات إجراء تحقيق علني كامل صدرت في العاشر من أبريل الماضي من قبل المحكمة العليا، التي وصف إثنان من قضاتها التهديد السعودي واستجابة الحكومة بأنه (استسلام مدقع) و(تهديدات سافرة)، وقال القضاة بأننا نخشى على سمعة تحقيق العدل إذا كان من الممكن التلاعب بها عن طريق التهديد. وحذروا من أن أي تهديدات مماثلة غير مشروعة لسيادة القانون في المستقبل ويجب مقاومتها من جانب الحكومة وعلى المحاكم التدخل.

واعتبر القضاة إعادة فتح التحقيق بأنه انتصار لمكافحة الرشوة، وإعادة الإعتبار للقضاء بعد الضرر الذي أصاب مكانة بريطانيا على المستوى الدولي. وبحسب الزعيم الديمقراطي الليبرالي نيك كليج بأن هناك الآن حاجة ملحّة لإجراء تحقيق كامل بعد إنهاء الضغط الذي مورس من قبل الحكومة. سوزان هاولي من (كورنر هاوس) وصف قرار إستئناف التحقيق بأنه (يوم عظيم للعداله البريطانية). وقد وقف القضاة في وجه المدّعين العامين لعدّم الخضوع للضغوط السياسية تحت حجّة الترتيبات الأمنية لمجرد الإدعاء بأنها ليست جزءً من مصالحهم، خصوصاً وقد تبيّن بأن نفوذ بي أيه إي والأمراء السعوديين بات أكثر من حكومة المملكة المتحدة. رئيس تحرير صحيفة (الغارديان) وصف إستئناف التحقيق بأنه إنتصار طال أمدّه، بعد أن شاركت بي أيه إي في الفساد الكبير في بيع الأسلحة. فيما وصف المحامي ريتشارد شتاين بأن قرار إستئناف التحقيق هو للدفاع عن إستقلال القضاء من الضغط والتهديد، سواء من قبل الحكومة البريطانية أو من قبل حكومات أجنبية، الأمر الذي سيحول دون عودة التدخّل مرة أخرى لأسباب تتعلق بالأمن الوطني.

صحيفة (صنداي تايمز) وصفت في أبريل الماضي الأسرة السعودية الحاكمة بأنها (تجلس على بركان من الفساد وتصاعد الغضب الشعبي)، حيث تصل فيها البطالة إلى أكثر من ٢٠ بالمئة، فيما تخفق مداخيل النفط التي تجاوزت المائة دولار للبرميل في توفير فرص عمل للمواطنين، ما يفجّر فضول المراقبين لمتابعة البذخ الفاحش الذي ينعم فيه الأمراء من خلال شراء القصور والفنادق والطائرات الفارهة المطلية محتوياتها بالذهب الخالص والحسابات البنكية المتضخمة، والتي تمرّ عبرها رشى الصفقات العسكرية الفلكية. وتحدّثت الصحيفة عن صفقات تجارية مدنية.

وذكرت صحيفة دايلي تليجراف في الحادي عشر من أبريل الماضي: تمت معاملة الأمراء والأميرات السعوديين بكل البذخ المتوفر حين

طاروا إلى جزيرة الجنة الهاوائية في أوهو سنة ١٩٩٨، للإستمتاع بالبقاء في واحد من أفضل فنادق العالم. فقد تم تخصيص قافلة من السيارات وطائرة بوينغ خاصة من نوع ٧٠٧ كي تنقلهم إلى جزيرة هاوائية أخرى، ماوي، للبقاء في فندق جراد وايليا ذي الخمس نجوم.

لم يخضع هذا الإنفاق الباذخ لانتباه المحققين البريطانيين في الفساد. ولكن تبيّن لاحقاً بأن الرحلة كانت جزءً من الرشى التي قدّمتها شركة بي أيه إي للسعوديين. هذه المعلومات تكشّفت خلال تحقيق مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في مزاعم حول الفساد المتعلق بصفقة اليمامة مع السعودية.

ما كشفت عنه الصحيفة مثيراً حيث نقلت عن المحققين بأن قيمة الرشى بلغت ٣٠ بالمئة من قيمة عقد اليمامة، أي ما يعادل أكثر من ٢٢ مليار دولار، وكان لمارك ثاتشر، نصيب منها، إلى جانب الأمير سلطان وأبنائه ووسطاء آخرين عرب وبريطانيين، بحسب تقرير خاص لم يتم نشره على حد الصحيفة كونه يحتوي على مواد حسّاسة حول الرشى المدفوعة إلى وسطاء. وهذا التقرير بات في عهدة المحققين في قضية الفساد، وفيما يبدو فإن كثيراً من الوسطاء قد وردت أسماؤهم في التقرير من سعوديين وعرب وأجانب، وكذلك الشركات والوكالات السياحية.

وفيما يبدو فإن التقرير السرّي يحتوي على معلومات تفصيلية بما في ذلك معلومات عن شهر العسل لبنت الأمير بندر بن سلطان الذي دفعته بي أيه إي. فقد استمتعت إبنت الأمير بستة أسابيع شهر عسل في منتجعات فارهة في سنغافورة، وماليزيا، وبالي، وأستراليا، وهاواي، وأقامت في فنادق الخمس نجوم بكلفة ٨ آلاف دولار لليلة الواحدة.

وذكر السيد جاردينر بأن (أبلغتني شركة بي أيه إي بأن أمنح بنت بندر وزوجها شهر عسل على حساب بي أيه إيه). وتساءل: (من يقول بأن التجارة الكبيرة لا تملك قلباً؟) وقال بأن شركته تقوم (بدفع نفقات الفنادق، وتذاكر السفر، والشقق، واليختات، والطائرات الخاصة، وكذلك استئجار سيارات الليموزين والحرّاس الخاصين). وقال جاردينر (قمنا بشراء سيارات، ونقل الأموال، واستئجار شقق في لندن، وحجز الفنادق، وتذاكر السفر، وكذلك تغطية نفقات بطاقات الإئتمان). وقال أيضاً بأنه (نظم حفلات لمسؤولين سعوديين آخرين بكلفة ١٢ ألف جنيه إسترليني (٢٤ ألف دولار) لليلة الواحدة في فندق كارلتون تاور في لندن).

وكانت الحفلة تقام في فندق نايتس بريدج حيث يتم نقل المشاركين في سيارات ليموزين مسلّحة من مطار هيثرو ثم يتم نقلهم في مصعد خاص إلى الطابق الثامن عشر في الفندق. وكان من بين الزوّار المنتظمين إلى حفلات لندن هذه في سنة ٢٠٠١ ممثلة سينمائية سابقة، والتي تلقت آلافاً من الجنيهات الإسترلينية من قبل بي أيه إي عبر وكالة وورلد ترافيلرز. وقد دعمت سجّلات مالية تعود للوكالة قد حصلت عليها صحيفة (دايلي تليجراف) ما يدعم أقوال السيد جاردينرز والتي تقول بأن أنظمة بي أيه إي كانت تموّل حياة البذخ هذه. وتبدي هذه السجّلات بأن شركة بي أيه إي قامت بتغطية كلفة نفقات فترة ستة أشهر في النصف الثاني من سنة ٢٠٠١ من الفنادق، والحراسة، وكل الفواتير الأخرى الخاصة بمسؤولين سعوديين كبار. بعض الفواتير تشمل الحراسة بكلفة ١٣٠ ألف جنيه إسترليني في شهر يوليو في لوس أنجلس وأخرى بقيمة ٢٥٧ ألف جنيه في أغسطس، فيما تم إنفاق ١٥٠ ألف جنيه على فواتير في فندق هيلتون بيفرلي هيلز.



المال يسقط القيم!

وكان ناطق بإسم السعوديين رفض التعليق. وقال للصحيفة بأن الأمير بندر نفى دائماً أي عمل خاطىء وكذلك الحال بشأن تسلّمه مبالغ تمثل عمولات سريّة. مصدر مقرّب من السعوديين قال (لا يمكنك رشوة الناس بأموالهم الخاصة)،

الأمير بندر بن سلطان ليس وجهاً مريحاً وثمة حملة بريطانية لملاحقة هذا الرجل من أجل منعه من ممارسة غطرسته مجدداً

وهو ما يلخّص عقيدة الأمراء السعوديين الذين يرون بأن ليس هناك مالاً خاصاً وآخر عاماً، فكل ما في البلاد هو ملك خاص بهم. بالنسبة لشركة بي أيه إي فإنها رفضت كذلك الإقرار بأي عمل خاطىء، على أساس أن العمولات قد تمت المصادقة عليها من قبل السعودية. وتقول بأنها كانت عمولات قانونية وليست رشى سرية قد تمت بدون موافقة أو مصادقة السعودية. وأشارت الشركة إلى دليل من قبل المدّعي العام في المحكمة العليا (إن سبب مكافحة الفساد لا يتحقق من خلال إجراء التحقيقيات التي تخفق في التمييز بين العمولة والرشوة). إن ما أثار غضب السعوديين جاء بعد محاولة المحققين الوصول إلى حسابات بنكية في سويسرا يسيطر عليها سعوديون. وبحسب تقرير خاص فإن هذه التدبير إستحثت الأمير بندر للذهاب إلى مقر الحكومة البريطانية في ١٠ داوننغ ستريت، وإبلاغ رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير (يجب إيقاف هذا الإجراء). وكان التهديد واضحاً: ما لم يتوقف التحقيق فإن التمديد في صفقة اليمامة بقيمة ٦ مليار جنيه (١٢ مليار دولار) لشراء ٧٢ طائرة يوروفايتر من طراز تايفون سيتم إلغاؤه، وسيتم تعليق الروابط الأمنية والدبلوماسية. وكان الأمير بندر بدأ في المفاوضات حول صفقة قتالية جديدة مع الفرنسيين وعقد لقاءات أخرى في ٦ ديسمبر مع المسؤولين في وزارة الخارجية. وقد اضطر توني بلير عقب ذلك لتمرير ملاحظة شخصية إلى المدّعي العام اللورد جولدسميث في الثامن من ديسمبر يحذر فيها من التداعيات السلبية على الأمن الوطني البريطاني في حال استمرار التحقيق. نقل المدّعي العام اللورد جولدسميث تلك المخاوف الى روبرت واردل، مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري. وكان الأخير قد تلقى تحذيراً من قبل السفير البريطاني في السعودية في سبتمبر ٢٠٠٥ بأن حياة البريطانيين في الشوارع البريطانية كانت في خطر، باستمرار التحقيق. والتقى واردل مع السفير مرة أخرى في ١١ ديسمبر حيث أعاد السفير بأن الخطر بأن السعودية ستقدم على تنفيذ التهديد لوقف التعاون مع المملكة في مجال مكافحة الإرهاب كان (حقيقياً وحاذقاً). وقد ترك ذلك كله للسيد واردل لوقف التحقيق، فكان القرار في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦ بأن ثمة ضرراً فادحاً وشيكاً وحقيقياً للأمن القومي والدولي للمملكة المتحدة وقد يهدد حياة المواطنين البريطانيين..سنتان من التحقيق قد تم إنهائهما في اليوم التالي.

أسرار (نهر البارد) لم تتوقف

ثلث المعتقلين لدى الجيش اللبناني سعوديون

محمد السباعي

لا يبدو أن فصل (الجماعات السلفية) التي قدمت إلى لبنان في النصف الثاني من ٢٠٠٦ سيحسم قريباً، بالرغم من أن معارك (نهر البارد) قد توقّفت، فثمة مهمة أو بالأحرى مهمات أخرى منتظرة من هذه الجماعات. فالتجييش المذهبي المفاجيء الذي بدأ في السابع من مايو على وقع الإضراب العمالي في لبنان، أريد منه فاتحة لمعركة أخرى تستمد من المخزون المذهبي عتادها التعبوي في الداخل اللبناني والخارج العربي والإسلامي. يجب الإعتراف بأن العائلة المالكة نجحت في تثمير العامل المذهبي من أجل (إعادة توجيه) الجماعات المتطرّفة الجهادوية التي مارست فعلاً قتالياً شرساً في الداخل قد تم توظيفها في معارك خارجية تحت غطاء مذهبي، فلم تعد لا أميركا ولا إسرائيل ولا حتى الشيوعية واردة في قائمة الخصوم، فما لا يدركه هؤلاء تحت (غمامة الطائفية) أنها قد وقعت في مصيدة جهادوية جديدة على غرار مصيدة إفغانستان، فهي تعمل تحت أمرة الأمير بندر بن سلطان الوكيل الشرعي عن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، والمتعهّد الرسمي عن معسكر الاعتدال. في هذا السياق يبدو تصريح الملك عبد الله بأن: (كل المتطرّفين تطايروا وبقيت الأكثرية المعتدلة)، صحيح في حدّه العملاني على الأقل، خصوصاً حين يكون معيار التطرّف من يحمل السلاح ضد الدولة فحسب، أما من يحمل السلاح في وجه المجتمع أو يحرّض عليه يصبح في خانة الإعتدال. إذاً، هكذا ينسج فصل جديد من قصة (أخوة الدم) المتنقّلين بين ساحات القتال الفعلية أو المرشّحة، الذين يتحوّلون، والكلام للملك نفسه، (إلى أدوات قتل وتدمير)، وليس هؤلاء سوى أعضاء في المجتمع السلفي دون سواهم.

نبدأ بقصة المقاتلين السلفيين السعوديين في (نهر البارد) الذين مازالت المصادر الرسمية السعودية واللبنانية تلوذ بالصمت حيال طبيعة أدوارهم، ومواقعهم، وأعدادهم الحقيقية. ملف السعوديين لدى مخابرات الجيش اللبناني حافل بالأسرار الخطيرة، الأمر الذي دفع الحكومة السعودية ممثلة في سفيرها عبد العزيز خوجة بالتنسيق مع حكومة فؤاد السنيورة من أجل لملمة الموضوع للحيلولة دون تسرّب أخبار السعوديين المشاركين في معارك نهر البارد أو حتى في عمليات أخرى سابقة. مصادر عسكرية لبنانية ذكرت بأن ثمة عناصر سعودية تسلّلت في صفوف الأهالي في اليوم الأخير من المعارك، فيما تمّ تسليم عناصر أخرى للسلطات السعودية بالإتفاق مع السلطة اللبنانية.

لا يبدو أن محاولات السعودية قد نجحت في طي ملف السعوديين في لبنان، لأن قطاعاً كبيراً في الجيش اللبناني يرفض أية تسوية (وخصوصاً التسويات المالية)، على حساب كرامة الجيش، ودماء الجنود المغدورين، وهو أمر يعتبر نقطة خلاف جوهرية بين الحكومة اللبنانية والجيش.

نشير في السياق، أن مجموعة الـ (١٣) التي تم التحقيق معها بشأن نشاط إرهابي داخل لبنان، وتضم عدداً من السعوديين من بينهم (أكبر أحمد) وهو إسم يعود لأحد المقاتلين السعوديين في العراق، حيث لا تزال هوية قائد المجموعة مجهولة، ولا يعرف عنه سوى أنه سعودي. اللافت، أن هذه المجموعة قدّمت إعترافات عن تورّطها في عملية إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وقيل، حينذاك، بأن المجموعة خضعت لعملية تعذيب قاسية، كانت وراء الإدلاء باعترافات من هذا القبيل، الأمر الذي دفع رئيس (تيار المستقبل) سعد الحريري للضغط من أجل تبديل طاقم التحقيق. وبحسب مصادر لبنانية مقرّبة من عائلة الحريري أن الأخيرة لن تقبل بحقيقة لا تفضي إلى اتهام سوريا دون سواها، لأن توجيه إتهام إلى القاعدة أو مجموعة سنيّة سيكون مرفوضاً بالمطلق، إذ سيوقع سعد الحريري وعائلته بل والسعودية والأطراف المصنّفة في خانة الحلفاء لها في مأزق خطير. قرر الحريري إستبدال طاقم المحققين وجاء بآخر ينتمي إلى الطائفة المسيحية، مقرّب من فريق ١٤ آذار.

اللافت في الأمر، أن ملف المعتقلين السعوديين في لبنان باتت مورد إشتباك داخلي وخارجي، وتحوّلت إلى نقطة خلاف بين مؤسسات الدولة اللبنانية. وفيما لا تزال مؤسستا الجيش والقضاء في لبنان تتمسكان بحق رد العدوان ومحاكمة متّهمي (فتح الإسلام)، فإن ثمة مخاوف من تعطيل القضاء وحق الجيش سواء عبر (تهريب) المعتقلين، أو تحريف مسار القضاء.

في الرابع من أبريل الماضي، طالب مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى هيئة قضائية في لبنان من مجلس الوزراء بناء قاعة كبرى داخل سجن رومية ليتسنى للمجلس بدء محاكمة ١٥٠ شخصاً ينتمون لتنظيم فتح الإسلام بينهم ٥١ سعودياً.

وجاء في المذكرة التي رفعها المجلس عبر

وزارة العدل لا يوجد في قصر عدل بيروت قاعة تتسع لهذا العدد الكبير، ومن ثم فإن (وضعهم في قفص إتهام واحد مستحيل) الأمر الذي يتطلب بناء قفص جديد. وأضاف المجلس أن إبقاء المحاكمة داخل سجن رومية يخفف على القوى الأمنية مسؤولية نقل هذا العدد الكبير من الموقوفين من السجن، ولا سيما في الظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها لبنان.

من جهة ثانية، نشرت صحيفة (الوطن) السعودية اسماء السعوديين الموقوفين بتهمة الإنتماء الى (فتح الإسلام) وهم:

- طلال مسلم صالح الصيعري (مواليد نجران ١٩٨٤، عازب وملقب بـ 'أبو أنس' السعودي).
- مبارك بن ناجي بن عامر الكربي (مواليد نجران ١٩٨٦، عازب، ملقب بـ 'أبوالحسن').
- عامر بن سالم سليمان الصيعري (مواليد ١٩٨٥، عازب، موظف شركة، وملقب بـ 'أبو أسيد').
- محمد بن محيل المطيري (مواليد السعودية ١٩٨٣، عازب ومهنته بائع خضر، ملقب بـ 'أبو ثابت').
- سعيد دليم سعيد عسيري (ملقب بـ 'أبو الوليد الشرعي'، مواليد عام ١٩٨٦، أصيب في الاشتباكات ضدّ الجيش اللبناني وأودع مستشفى ضهر الباشق للعلاج).

العائلة المالكة نجحت في تثمير العامل المذهبي من أجل (إعادة توجيه) الجماعات المتطرّفة في خوض معاركها في لبنان ولكن النتيجة سلبية

- أبو يوسف الجرزاوي وقد فرّ مع المسؤول في التنظيم شهاب قدور الملقب بـ 'أبو هريرة' من مخيم نهر البارد قبل أن يقتل الأخير، وكان ممولاً لـ 'فتح الإسلام'.
- عصام سليمان محمد الداود من مواليد ١٩٨٢.
- معاذ عبدالعزيز ناصر الداود من مواليد ١٩٨٦.
- معاذ عبدالله سليمان المخلق من مواليد ١٩٨٦.
- عبدالله محمد أحمد بيشي، من مواليد ١٩٧٦، مرشد ديني في تنظيم 'القاعدة' كما عرف عنه.
- عايض مبارك عبدالله القحطاني ملقب بـ 'أبو مصعب'، ومن مواليد ١٩٨٥.
- عبدالرحمن حسين عبدالله الماص من مواليد ١٩٨٤.
- عبدالرحمن يحيى عبدالعزيز اليحيى ملقب بـ 'طلحة السعودي الجراح'، ومن مواليد١٩٨٤.
- عبدالمجيد عمر علي آل علي بن ليث الصيعري من مواليد ١٩٨٧.
- طلال مسلم صالح الصيعري من مواليد ١٩٨٥.
- خالد علي سليمان بن ليث الصيعري من مواليد ١٩٨٦.
- عبدالعزيز خالد إبراهيم العبيد من مواليد ١٩٨٨.
- تركي محمد علي آل حمدان الغامدي من مواليد ١٩٨٦.
- الحميدي عبدالله مبارك ثمر الدوسري من مواليد ١٩٨٤.
- حمد مجول حمد الثابتي الشمري من مواليد ١٩٨٤.
- سعد أحمد الكعبور من مواليد ١٩٨٤.
- سعيد يسلم الصعيري من مواليد ١٩٨٣.
- عبدالله سالم صالح آل معروف من مواليد ١٩٨١.
- يوسف عبدالله الحربي من مواليد ١٩٨٤.
- علي مبارك مساعد الهمامي من مواليد ١٩٨٤.
- جابر مهدي أحمد آل حسين بركة من مواليد ١٩٨٦.
- عبدالله أحمد منصور المنصور من مواليد ١٩٨٥.
- مبارك علي صالح الكربي من مواليد ١٩٨٨.
- عبدالله علي عبدالله الوهابي من مواليد ١٩٨٧.
- فارس سويلم الوريكة من مواليد ١٩٧٩.
- نايف عايد العنزي من مواليد ١٩٧٩.
- عاطف صالح العوفي واسمه الحقيقي بدر عوض الجابري.
- صنهات سويلم صنهات الوريكة من مواليد ١٩٨٧.
- عبدالله محمد حسن المورعي من مواليد ١٩٨٦.
- مشعل حمدان مفرح السعيدي الظفيري.
- أحمد سعد متعب المحمد من مواليد ١٩٨٨.
- عمر فهيد إبراهيم المرواني الجهني من مواليد ١٩٧٨.
- محمد فهد عبدالرحمن الرقيب من مواليد ١٩٨٥.
- فواز فهد غويزي السحيمي الحربي من مواليد ١٩٨١.
- محمد أحمد عبدالرحمن المسفر من مواليد ١٩٨٥.
- محمد حسن سعيد المداوس العمري من مواليد ١٩٨٥.


لطمة التورط

- أشرف بائع عتيق اللحياني من مواليد ١٩٨٦.
- ياسر عبدالرحمن أحمد تكروني من مواليد ١٩٨٦.
- سعيد عبدالله الزهراني من مواليد ١٩٨٦.
- فيصل معيض الجعيد من مواليد ١٩٨٤.
- عبدالمجيد عويض قليل العتيبي من مواليد ١٩٨٥.
- عبدالله عبدالقادر عمر البريكي بالعبيد من مواليد ١٩٧٦.
- ماجد محمد عبدالله الماجد من مواليد ١٩٧٣.
- أبو عبدالرحمن (عمره حوالي ٣٠ سنة).
- أبو الفاروق (عمره حوالي ٢٠ سنة).
- 'أبو شلفة' (مجهول باقي الهوية).

ويواجه هؤلاء تهماً عديدة منها (تأليف جماعة فتح الإسلام بقصد إرتكاب جنايات ضد الأرواح والممتلكات والنيل من سلطة الدولة وهيبتها والتعرض لمؤسساتها المدنية والعسكرية، وحيازة أسلحة حربية ومتفجرات، وإطلاق النار والصواريخ على عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والمواطنين المدنيين، وقتل ومحاولة قتل العديد منهم، وارتكاب الأعمال الإرهابية وإيجاد حالة ذعر، وإثارة للفتنة، وإلحاق أضرار مادية بآليات

عسكرية ومنشآت مدنية، وسرقة أسلحة وأعتدة عسكرية).

في تعليقه على خبر المعتقلين السعوديين في لبنان المتورّطين في (فتح الإسلام)، كتب عبد الله ناصر الفوزان مقالاً في صحيفة (الوطن) بتاريخ ١٤ أبريل الماضي، بعنوان (من وجه لنا تلك اللكمة تحت الحزام في لبنان؟)، جاء فيه: هذا لا يصدق.. من بين الـ١٥٠ معتقلاً من فتح الإسلام في لبنان

محاولات السعودية في توظيف (العامل السلفي) في المعادلة الأمنية في لبنان سيوفّر فرصة ذهبية لجبهة جديدة تضم الجيش وقوى المعارضة

هناك ٥١ من شبابنا! وذلك حسب مجلس القضاء الأعلى اللبناني والسؤال الكبير هو كيف وصل ودخل هؤلاء (السعوديون) في مخيم نهر البارد الذي يفترض أنه للفلسطينيين...ولماذا دخل هؤلاء في مخيم في أقصى شمال لبنان بعيداً عن الحدود الإسرائيلية...؟؟ ليجاهدوا؟ ..حسناً يجاهدوا من؟! لقد افتعل قادتهم معركة مع الجيش اللبناني وجعلوهم (يجاهدون) الجيش اللبناني بـ(التوريط) فهل ذهبوا ليجاهدوا الجيش اللبناني؟ طبعاً لا.. إذن ما هي الحكاية؟

عندما حاصر الجيش اللبناني مخيم نهر البارد وبدأت تنكشف حكاية شبابنا هناك وكانت الأخبار تقول إنهم بعدد أصابع اليد الواحدة أو اليدين معاً كتبت مقالاً عنوانه (هل سفارتنا في لبنان بلا عيون؟) أبديت فيه دهشتي وعاتبت سفارتنا هناك لعدم علمها عن الحدث قبل وقوعه (وجود شبابنا في المخيم) بعد أن صرح مسؤول أمني كبير في المملكة بأنه فوجئ بخبر تواجد شبابنا في المخيم، وقلت فيه إنه يفترض أن سفارتنا بحكم ما لها من مكانة هناك وعلاقات واسعة بالحكومة وأجهزة الأمن وحتى بعض أطراف المعارضة تستطيع ذلك، ثم قلت إني أشعر بأن إخوتنا في النظام السوري نتيجة لغفلتنا قد وجهوا لنا لكمة موجعة تحت الحزام بتوريط مجموعة من شبابنا مع فتح الإسلام لأن فتح الإسلام هي أصلاً جزء من فتح الانتفاضة أحد أذرعة سوريا في لبنان، وأنها (أي سوريا) ربما تكون قد جاءت بشبابنا أو أغلبهم من مخازنها هناك داخل أراضيها.

حين كتبت ذلك المقال كانت الأخبار كما ذكرت تقول إن عدد شبابنا في المخيم محدود قد لا يتجاوز العشرة أشخاص... أما الآن فعدد الأحياء فقط فوق الخمسين... يا له من خبر صاعق..!!!

أن يذهب خمسون أو أكثر من شبابنا للعراق فهذا مفهوم ومهضوم وأن يذهبوا لأفغانستان فهذا مفهوم ومهضوم أيضاً.. وأن يذهبوا إلى سوريا تمهيدا لانتقالهم إلى العراق فهذا مفهوم ومهضوم كذلك... أما أن يذهبوا إلى لبنان.. وإلى أقصى شماله بعيدا عن إسرائيل... ثم يتم افتعال معركة مع الجيش اللبناني يكونون هم بعض وقودها فهذا أمر بالغ الغرابة ويؤكد أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن هناك من أراد أن يوجه لنا ضربة تحت الحزام.

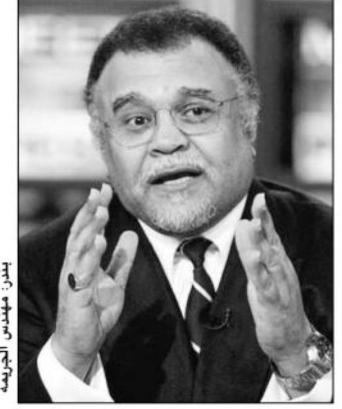
لقد قلت في مقالي السابق إن لدي إحساساً بأن (إخوتنا في النظام السوري) هم من فعل ذلك، والآن أقول إنه لم يعد إحساساً فقط... فقد تكشفت بعض الحقائق التي ترجح هذا، والشمس لا يمكن تغطيتها بغربال. خاصة بعد تلك التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام عن العثور على وثائق تؤكد نقل مئات من المقاتلين العرب من العراق إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

بصراحة.. لا نستطيع لوم أحد، فلبنان فيما يبدو غابة فيها ذئاب تتصارع، وقد أتيحت الفرصة لأحد تلك الذئاب أن يسدد بعض الحساب معنا ونجح في ذلك.

ولكن لا بد أن نلوم أنفسنا على غفلتنا.

إني أرجو من أجهزتنا الأمنية أن تقول لنا ـ وهي تستطيع الآن معرفة ذلك عن طريق الأمن اللبناني ـ كيف وصل شبابنا إلى لبنان ثم إلى مخيم نهر البارد، فالألم في خواصرنا لا يخففه إلا معرفة من وجه لنا تلك اللكمة تحت الحزام وجلاء الحقيقة. إنتهى

مصادر عسكرية لبنانية ذكرت بأن أدواراً رئيسية لأمراء سعوديين ذكرت منهم الأمير بندر بن سلطان بالتنسيق مع فريق ديك تشيني وتيار المستقبل في لبنان سعد الحريري في تشكيل تنظيم (فتح الإسلام) وتجنيد عناصر سلفية سعودية وإرسالهم الى لبنان في الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر ٢٠٠٦. اعترافات المعتقلين السعوديين لدى مخابرات الجيش اللبناني تنطوي على أسرار خطيرة حول المموّلين والمنظّمين، وإذا كانت قيادة الجيش اللبناني تتريث في الكشف عن تلك الإسرار، فإن مجرد رفع جزء من غطاء السريّة عن عدد السعوديين المعتقلين لدى الجيش اللبناني يمكن أن يلفت إلى تعقيدات الملف، فبعد أن كان الحديث يدور حول ١٣ سعودياً إرتفع العدد الى ما يربو عن الخمسين من أصل ١٥٠ عنصراً ما يشكل ثلث عدد المعتقلين، فيما تتحدّث مصادر الجيش اللبناني عن أدوار رئيسية لعناصر سعودية في تنظيم (فتح الإسلام) على المستويات التمويلية والعسكرية واللوجستية. يضاف الى ذلك عدد القتلى من السعوديين الذي لا يزال غامضاً، حيث يتم الكشف تدريجياً عن قبور لسعوديين قضوا نحبهم في معارك نهر البارد، فضلاً عن أولئك الذين تم تهريبهم بالإتفاق بين السلطة اللبنانية والحكومة السعودية. مصادر الجيش اللبناني تحدّثت أيضاً عن انتقال مقاتلين سعوديين إلى مخيّم عين الحلوة بالقرب من مدينة صيدا، تحت رعاية (قوى الأمن الداخلي) الخاضعة تحت سلطة (تيار المستقبل)، فيما تثير هذه المصادر شكوكاً حول نوايا تنظيم القاعدة، بعد



بندر: مهندس الجريمة

إعلان الرجل الثاني في التنظيم أيمن الظواهري عن إدخال لبنان ضمن أولويات النشاط القتالي للتنظيم في المرحلة المقبلة. إن قراراً سعودياً بإقحام (العامل السلفي) في المعادلة الأمنية الجديدة في لبنان سيعني مقامرة سياسية خاسرة، لأن ذلك سيوفر فرصة ذهبية لاصطفاف الجيش مع المعارضة وستؤدي الى تبديل المعادلة السياسية بالكامل، حتى وإن تدخّلت الولايات المتحدة بصورة عسكرية.

التحالف السعودي ـ الإسرائيلي ليس جديداً

الأمير بندر يزور إسرائيل ويحرّضها على حرب حزب الله

خالد شبكشي

ذكر موقع (فيلكا) الإسرائيلي في ١٢ مايو بأن السعودية طلبت من إسرائيل تحريك قواتها في الشمال الفلسطيني لتهديد حزب الله. وقال الموقع بأن بندر بن سلطان يريد أن يموت أبناء الأمهات الإسرائيليات من أجل حلفائه اللبنانيين ولم يتذكر أن يطلب من أصدقائه الإسرائيليين التوقف عن قتل أطفال غزة الجوعى والمرضى والذين يعيشون في العتمة المطلقة بلا أكل ولا ماء ولا خبز ولا أدوية، كم طفلا سيموت في غزة قبل أن يرق قلب نظام الأبارتهيد الصهيوني وحلفائه العرب. صرخة تطلقها فيلكا للعالم لعل العرب يصرخون معنا من أجل الإنسانية في غزة وفلسطين.

طلب الأمير السعودي بندر بن سلطان في الحادي عشر من سبتمبر بشكل رسمي من رئيس الوزراء إيهود أولمرت ، تحريك الفرق الإسرائيلية في الشمال كتهديد إسرائيلي بالتحرك ضد حزب الله، إذا لم يتوقف عن مهاجمة حكومة فؤاد السنيورة الموالية للغرب.

الأمير السعودي وصل إلى البلاد بطائرته الخاصة مباشرة من مطار جدة. وقد تحدّث مراقب القاعدة الجوية العسكرية في مطار اللد مباشرة مع زميله السعودي لإلقاء التحية، كمبادرة لطيفة من الأمير بندر تجاه مضيفيه الإسرائيليين.

وتأتي زيارة الأمير بندر الملاحق في الولايات المتحدة بتهمة الفساد (بسبب فضيحة صفقة أسلحة بريطانية تقاضى عليها رشاوى دفعت له في بنوك أميركية) إلى البلاد، على خلفية قيام منظمة حزب الله المصنف أميركياً إرهابياً باحتلال بيروت وطرد عناصر الإستخبارات الغربية والإسرائيلية منها بعد إنتشاره في كافة أرجاء القسم المسلم منها. ما إضطر العملاء المخابراتيين الذين تمتعوا لثلاث سنوات بالتحرك الشبه العلني في بيروت التي تحميها حكومة ممولة سعوديا ومضمونة الولاء أميركيا إلى الهرب.

الأمير طلب من رئيس الوزراء القيام بما يلزم لدعم السنيورة وعرض تحمل كافة التكاليف المالية لأي حرب إسرائيلية على المنظمة الإرهابية (بحسب وصف السعودي الثري)، إلا أن رئيس الوزراء الذي يعرف بأنه سيدخل السجن قريبا لتقاضيه رشاوى، أصرّ على أنه لا يمكنه القيام بذلك حالياً، فما كان من مندوب الملك السعودي إلا أن طلب من أولمرت تحريك قواته في الشمال على الحدود مع لبنان بشكل ملفت لنظر حزب الله، ومن ثم تبليغه عبر الوسطاء الألمان، بأن إسرائيل ستهاجمه إن دخل مقر الحكومة ولم يخلي بيروت.

أولمرت وعد الأمير السعودي بأن يدرس الأمر مع الحكومة المصغرة، ولكنه أكد لضيفه بأنه لا يمكنه ان يشن حربا لحساب السعودية. وأقصى ما سيطرحه على الحكومة المصغرة هو إستعراضات عسكرية برية وجوية ترهب منظمة احزب الله وتدفعه لسحب مقاتليه من الشمال إلى الجنوب (في لبنان).

مصدر ديبلوماسي صديق تحدّث عن سيناريو أميركي لإنقاذ السنيورة من الأسر أو القتل. حيث أبلغت السفيرة الأميركية في بيروت رجلها السنيورة ، بأنها تضمن له في أي حالة خطرة أن ترسل له الطائرات المروحية لسحبه إلى السفارة إن لم يصلها رد الرئيس حول حماية مقره من المارينز أو حرس السفارة مباشرة.

معلومات الديبلوماسي الغربي الصديق في تل أبيب تشير إلى أن الولايات المتحدة أبلغت حلفاءها ومنهم السنيورة وجنبلاط إلى أنها لن تسمح لحسن نصرالله زعيم حزب الله بالمساس بهم وأن تطورا عسكريا مهما سيحصل لصالحهم في الساعن الأثنين وسبعين المقبلة.

الديبلوماسي يعتقد بأن أميركا ستبني جداراً من نار القصف البحري والجوي حول مقرات حلفاءها لمنع حزب الله من المساس بهم، ريثما يتمكن الغرب من إصدار قرار بإرسال قوات دولية من الأطلسي والدول الإسلامية لإحتلال لبنان ودحر حزب الله.

يعيد الخبر الضوء الى حقيقة التحالف السعودي ـ الإسرائيلي الذي لا يزال يثير جدلاً واسعاً في حقيقته وطبيعته وآفاقه. وكانت كلوديا شوارتز، المتخصّصة في التراث، والزميلة في المعهد الأطلنطي في بروكسل، كتبت في يناير الماضي مقالاً حول التحالف السعودي الإسرائيلي، جاء فيه:

يعتبر المثل (عدو عدوي صديقي) النتيجة الحالية من التوافق فى الشرق الأوسط، وهي تحالف بين إثنين من القوى الإقليمية: المملكه العربية السعودية واسرائيل. فهل هذا التحالف بين المملكه وعدوّه رواية واحدة؟ ربما الى حد ما، لكن من المؤكد انها ليست الأخيرة كما يجري تصويره.

بعد تفكيك نظام طالبان فى أفغانستان، وسقوط الرئيس صدام حسين في العراق ، أصبحت ايران اقوى من أي وقت مضى. ومنذ ذلك الحين، والخوف من (الهلال الشيعي) تحت سيطرة الجمهورية الاسلامية، ويشمل العراق وسوريا وحزب الله في لبنان قد انتشر في جميع انحاء العالم العربي السني، ونجح في زعزعة استقرار المنطقة. المملكه العربية السعودية، مهد الإسلام والحاضنة لإثنتين من أقدس المدن، مكة والمدينة، هي في الواقع قائدة العالم الاسلامي. إيران، القائمة على قاعدة لا عربية ولا فارسية ولا سنيّة ولا شيعية، تشكل التهديد الاستراتيجي والديني في المملكه العربية السعودية في الهيمنة على المنطقة. الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد ضد اسرائيل بما يلبي رغبات الجمهور العربي. زعيم حركة حماس ، خالد مشعل وصف أحمدي نجاد بأنه

(يدافع عن الشعب المسلم ..ولا سيما الشعب الفلسطيني). هذا النوع من السنيه/الشيعيه في التعاون، واستخدام الاموال من ايران لدعم حركة حماس يغضب الأمراء السعوديين.

الاستثمار السعودي فى الدبلوماسية الاقليمية يمكن أن يفسر على أنه محاولة لإحتواء تزايد النفوذ الإيراني الشيعي في فلسطين. كما اكد الملك عبد الله فى مقابلة مع الرياض (إننا لا نريد لأحد أن يستغل مشاكلنا من أجل تعزيز مواقعه في الصراعات الدولية. المشكلة الفلسطينية يجب ان تحل من قبل العرب وليس سواها).

بالنسبة لإسرائيل، فإن التهديد النووى من إيران التي يريد الرئيس تدميرها لا تقل انزعاجاً. إنها تعتبره تهديداً وجودياً. وبالتالي، فإن الخطر الناجم عما يسمى (الهلال الشيعي) جعلت فرصة التقارب بين الدولة العبرية والسعودية أقرب من اي وقت مضى، على الأقل من حيث السياسات الاقليمية.

تقول الكاتبة: بأن ثمة اجتماعات سرية بين السعودية وإسرائيل تعود الى ما قبل عام ٢٠٠٢، ووفقاً لمسؤولين وضباط عسكريين كبار وضباط مخابرات سابقين بأن السفير السعودي السابق في واشنطن، الأمير بندر المعروف أيضاً بإسم (بندر بوش) كان على علاقة اتصال مع إسرائيل منذ ١٩٩٠ على الأقل. وتقول رواية بأن هذه العلاقات بدأت في وقت مبكر، منذ عام ١٩٧٦ بصورة سريّة عندما أرسلت السعودية رسالة عن طريق وزير الخارجية التونسي محمد مصمودي الى إسرائيل تشتمل على عرض بتقديم مبالغ كبيرة من المال في مقابل الإنسحاب من الأراضي المحتلة. وبحسب الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر لاحظ بأن حكام السعودية كانوا مقتنعين دائماً بدعم علاقات سلمية مع إسرائيل وقال (بصفتي رئيساً، كنت أحظى بتشجيع قوي ولكن بصورة سرية من قبل القادة السعوديين في مبادرات السلام التي كنت أتبناها، حتى حين يطلقون تصريحات علنية مخالفة).

وبالرغم من كل ذلك، من غير المحتمل أن يتحوّل أمراء العائلة المالكة الى صهاينة ملتزمين. فالأدبيات والصورة المناهضة للساميّة في الحدث اليومي في السعودية، كما تعكسها الكتب المدرسية والتي تستعمل كتنفيس للإحباط من قبل شعبها. إن نتائج استطلاع قامت به مؤسسة (نحو غد خالٍ من الإرهاب) كشف عن أن غالبية السعوديين يتبنون رأياً سلبياً من اليهود ويعارضون أي معاهدة سلام أو إعتراف بدولة إسرائيل.

إحدى زوجات الملك فهد تخسر دعواها في النفقة والميراث



فهد وزوجته جنان حرب — فهد وزوجته جنان وابنتيهما

زيجات الملك فهد كثيرة، وقد كانت في مجملها قصيرة الأمد، قد تتضاءل لتصل الى مدة ليلة واحدة؛ وهي زيجات اعتاد الملوك السعوديون ـ خاصة الملك المؤسس عبدالعزيز! ـ على القيام بها دائماً. بيد أن إحدى تلك الزيجات فجّرت خلافاً بعد موت زوجها الملك فهد الذي طلقها، مطالبة بحقّ ابنتها من الإرث المالي والعقاري الضخم الذي تركه الملك لأبنائه وبناته، وهو ميراث قدّرته أوساط مالية بنحو ٦٥٠ مليار دولار، دون احتساب القصور في مختلف مناطق المملكة وبلدان العالم الأوروبية والعربية، حيث تبيّن أن الملك سجل الأملاك العقارية لزوجته المحببة الجوهرة بنت ابن ابراهيم (أم عزّوز).. وقد تدخّل الملك الجديد (عبدالله) لحل التنازع بين أبناء الملك حول الميراث، رافضاً سجلات (مبصومة!) من الملك في آخر حياته تعطي امتيازات خاصة لابنه المفضل (عبدالعزيز).

وبدا لفترة أن زوجة الملك السابقة جنان حرب، ذات الأصول الفلسطينية، أرادت أن تحصل على ترضية ولو كانت قليلة رأت أنها تستحقها حسب الشرع الإسلامي. وقيل حينها أن عروضاً تقدّم بها أبناء الملك لترضيتها، لكنها رفضت الترضية (الصغيرة) حسب قولها، وقررت رفع دعوى في المحاكم البريطانية لاستعادة حق ابنتها، لأنها لا تستطيع أن ترفع الدعوى في المحاكم السعودية، التي كان الأجدر بها وهي التي تدّعي (الإسلام) أن تفسح الطريق للنظر فيها.

غير أن الدعوى التي تقدمت بها جنان حرب في المحاكم البريطانية لم تأت بنتيجة. فقد رفض ثلاثة قضاة بريطانيون الدعوى من أساسها. وقالت صحيفة الغارديان (٨/٥/٠٨) أن قضاة محكمة الاستئناف البريطانية اعتبروا ان القضية سقطت بعد رحيل الملك فهد، وأن جنان حرب خسرت دعواها القضائية للحصول على نصيب من ثروته البالغة ٣٢ مليار جنيه استرليني. وكانت جنان البالغة من العمر ٥٨ عاما رفعت دعوى قضائية امام المحاكم البريطانية للحصول على نفقة من العاهل السعودي الراحل والذي قالت انه تزوجها قبل ٣٠ عاما وانجبت منه كبرى بناتها. واضافت الصحيفة ان قضاة محكمة الاستئناف أقروا ان دعوى جنان للحصول على نفقة بموجب قانون الخلافات الزوجية يمكن النظر فيها فقط في حال كان الزوج والزوجة على قيد الحياة، واعتبروا ان القضية انتهت بعد وفاة الملك فهد عن عمر يناهز ٨٢. ولكن المحكمة لم تنظر الى حق إبنة الملك من الميراث.

وكانت جنان الفلسطينية المولد لأبوين مسيحيين والتي اعتنقت الاسلام فيما بعد، تعهدت بمواصلة قضية النفقة التي رفعتها امام المحكمة العليا في لندن بعد رحيل الملك فهد لأنهما، كما قالت كانا متزوجين حتى رحيله، وأنها ما زالت على ذمته، وكانت اقترنت به عام ١٩٦٩ ثم لجأت الى المحكمة لأنها لم تعد تتلقى اي معونات مالية منه منذ سنوات طويلة. واضافت جنان الحاصلة على الجنسية البريطانية، وعملت من قبل مدربة لتمارين الرشاقة، انها تبادلت رسائل التعزية مع الأسرة الملكية السعودية رغم استمرار الخلاف، وزعمت أنها كانت تبكي باستمرار منذ سماعها نبأ رحيل الملك فهد، والذي كان زوجا وصديقا طيبا رغم أنهما عاشا بعيدا عن بعضهما لسنوات طويلة. وأضافت: (سأبقى اتذكر الملك فهد كرجل لطيف ومهذب كان يعشق انكلترا ويحب ان يزورها ما امكن، وأريد ان اذكره كنبيل انكليزي مهذب ولطيف ودمث الاخلاق، وكيف انه تعذب كثيرا قبل ان يسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية في السعودية ابان حرب الخليج الأولى، وهو القرار الذي أغضب الإسلاميين ومن ضمنهم تنظيم القاعدة)!

النفط لا يعيد نفسه

(حقبة سعودية) ثانية غير ممكنة

محمد قستي

إرتبطت (الحقبة السعودية) الأولى برحيل الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وبداية الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات. وقتذاك، كان الفراغ القيادي في الساحة العربية، والأوضاع الإقليمية والدولية، والأهم صعود الخيار الإسلامي على وقع تقهقر الخيار القومي بعد هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧، والتطوّرات اللاحقة (الجهاد الأفغاني مثالاً) والتي وهبت السعودية فرصة تاريخية كيما ترسم لنفسها موقعاً ريادياً في العالمين العربي والإسلامي. فقد لعب النفط ورعاية الأماكن المقدسة دوراً مركزياً في صوغ (الحقبة السعودية) الأولى والتي دامت حتى نهاية الثمانينات، كانت فيها السعودية الدولة القطبية الأبرز في النظام السياسي العربي. وزاد من (تحوقبها) دخولها في تحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذي أعطاها موقعاً حيوياً في الترتيبات الأمنية والسياسية خليجياً وعربياً وإسلامياً.

كانت أزمة الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩١ نقطة تحوّل دراماتيكية في مكانة السعودية، حيث رسمت الأزمة خطاً فاصلاً بين معسكرين على المستويين العربي والإسلامي، وبدأت لهجة جديدة غير مسبوقة تبرز بصورة لافتة، حيث بدأ الحديث عن عرب النفط وعرب الحرمان، ودول المال ودول العمالة، ما يبطن موقفاً سياسياً وأيديولوجياً من هيمنة السعودية، التي فقدت مركزيتها لصالح تحالف عربي جديد يرفض الهيمنة الأميركية وحلفائها في المنطقة.

ومنذ نهوض السعودية من كبوة الحادي عشر من سبتمبر، مستعينة بالطفرة النفطية كرافعة رئيسية منذ العام ٢٠٠٤، بدأ الحديث عن (حقبة سعودية) ثانية، تستعيد فيها دورها الريادي في النظام الإقليمي. الا أن ثمة مفارقات جوهرية طرأت في المرحلة الراهنة، تجعل من (حقبة سعودية جديدة) إمكانية غير قائمة، بالرغم من وجود بعض العناصر السابقة لتثميرها في تشكيل هذه الحقبة، من قبيل النفط والعلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. أولى تلك المفارقات أن الفراغ القيادي في المنطقة لم يعد موجوداً، فثمة معسكر جديد يصطلح عليه بمعسكر الممانعة، يحظى بشعبية واسعة عربية وإسلامية، ويضم إيران وسوريا وحماس في فلسطين وحزب الله في لبنان وقوى سياسية منبثّة على طول الجغرافية العربية والإسلامية وتقف في وجه معسكر الإعتدال الذي تقوده الولايات المتحدة ويضم إسرائيل ومصر والسعودية والإردن إضافة الى قوى سياسية غير شعبية في فلسطين ولبنان، وبالتالي فإن دوراً قطبياً للسعودية في النظام الإقليمي العربي غير ممكن التحقق. وتعدّ هذه المفارقة جوهرية كون السعودية لم تعد قادرة على تمييز موقفها حيال قضايا بالغة الحساسية مثل: أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، بل هناك دليل كافٍ على أن الموقف السعودي كان سلبياً وباعثاً على السخط الشعبي.

تبدو السعودية عاجزة عن تقديم صورة لافتة وريادية في سياساتها الإقليمية والدولية، وحتى تحالفاتها المثيرة للغرابة أحياناً، كونها تقوم على رهانات حافة الهاوية، دون هدف واضح، وكذلك الحال بالنسبة لعداواتها الحقيقية والمفتعلة التي انبنت على قاعدة قطيعة تامة مع كل من يخالفها الرأي والموقف، بل بلغ الحال بالعداوة إلى مستوى التآمر على إطاحة خصومها ولو بالقوة العسكرية، وهو أمر لم يعد تخفيه كما كانت تقوم بذلك في الحقبة الذهبية الأولى، فهي تقوم بكل ذلك تلبية لغرائزية غير مؤسسة على قوة حقيقية، وإنما لاستشعارها بالدعم الأميركي. والأخطر من ذلك، أنها تخلت في خصومتها عن المواربة والمرونة المفتعلة واختارت العلنية في شكلها المتغطرس كموقف لا ترجو غيره، كما تنبيء عن ذلك قرارات إنفعالية صارمة برفض استقبال عدد من القيادات السياسية العربية في بلادها، وكذلك تبنيها مواقف سياسية راديكالية بشأن قضايا بالغة الحساسية وكان أبرزها العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، وكذلك قيادتها حملة تعبوية سافرة ضد القمة العربية المنعقدة في سوريا في مارس الماضي، فضلاً عن تبنيّ موقف ممالىء للدولة العبرية في موضوع السلام في الشرق الأوسط، ورواج تقارير إقليمية ودولية عن استعداد الرياض للمضي بعيداً في عملية السلام بما فيها التخلي عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وتطبيع شامل مع إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.



غاب فبدأت حقبة آل سعود

يبوح، بمرارة، المثقفون في المملكة لانحدار السياسة السعودية الى درجة تقترب من الشخصنة منها الى الرؤية الإستراتيجية. يتساءل كثيرون في الدوائر القريبة من العائلة المالكة عن سر دعم الأخيرة للشاب اللبناني سعد الحريري بطريقة صارخة وصاخبة في المعركة السياسية المفتوحة مع سوريا..يندرج هذا التساؤل في سياق آخر: لماذا نجحت سوريا في مناكفة الإدارة الأميركية وإصرارها على عقد القمة العربية، فيما فشلت جهود الرياض في تخريب قمة دمشق. فهل باتت الرياض إلى هذه الدرجة من التبعيّة لواشنطن الأمر الذي يجعلها ذيلاً تابعاً بدلاً من أن تكون مالكة لمبادرة إستيعابية. ولماذا لم تحقق

السعودية خرقاً سياسياً في أي من الملفات الإقليمية بدءً من أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وكلها علامات بارزة على إخفاق شامل في سياستها الخارجية.

مصدر سياسي مقرّب من العائلة المالكة رصد الإخفاق السعودي في سياق تشخيص أزمة النظام، وفي الوقت نفسه يتعارض مع إمكانية (حوقبة) سعودية جديدة. يذكر المصدر أربع أسباب رئيسية وهي:

ـ الإنتشارية المفرطة في الداخل والخارج: حين تتفشى الدولة الى حدود غير قابلة للسيطرة تنسج قصة إنهيارها، كما حصل للدولة العثمانية والإمبراطوريات الكبرى في التاريخ وآخرها الإمبرطورية البريطانية التي أصبحت مترهلّة عاجزة عن الإضطلاع بأعباء كبرى، ولم تفلح سوى في تقديم إرشيفها الإستعماري لقوى دولية جديدة ناشئة مثل الولايات المتحدة، وخصوصاً حين يكون التفشي غير منسجم مع إمكانياتها الإدارية، وغياب طاقم مؤهّل بدرجة كافية لتطبيق الخطط وتحقيق الأهداف الخاصة بالدولة.

ـ الركود الإداري: وهذا الركود يعود في جزء أساسي منه إلى الفساد العمودي المفضي إلى أشكال فساد أفقي، فقد تحوّلت الطبقة الحاكمة إلى مجرد متنافسين، مفعمين بالشراهة والشراسة، على مصادر الثروة والسلطة، الأمر الذي جعل الدولة غنيمة كبرى يراد الإنقضاض عليه قبل وقوعه في أيدٍ قوى أخرى. بكلمات أخرى، غابت الدولة كياناً لإدارة الشؤون العامة، وحضرت بسطوة النزوعات الفردية لجهة تعطيل المصالح العمومية. يضاف إلى ذلك، حرم الإنشغال اللحظوي بالغنيمة من التفكير في القضايا الإستراتيجية أو بلورة رؤية عميقة لسياسة خارجية تأخذ في حسابها عوامل القوة الذاتية والمصالح الوطنية والقومية.

ـ عدم المراجعة والتقويم: صرّح الملك عبد الله بأنه يحب النقد من صغره، ولعله كان يشير الى النقد بمعنى المال وليس المحاسبة. فمن يراقب سيرورة الدولة منذ نشأتها، كان ثمة إصرار على رفض أي محاولة لمراجعة سياسات الدولة سواء من أشخاص داخل الجهاز الدولتي، أو من قوى سياسية وطنية ترنو إلى تصحيح الإختلالات العميقة في الدولة، فقد صدرت قرارات إقالة من ملوك سعوديين ضد وزراء سابقين لمجرّد تقدّمهم بمقترحات تنطوي على تصحيح لمسار سياسات أو أجهزة دولتية مثل محمد عبده يماني، وزير الإعلام الأسبق، واحمد زكي يماني، وزير البترول والمعادن الأسبق، وغازي القصيبي، وزير الصحة الأسبق ووزير العمل الحالي. أما في المستوى الشعبي، فقد نال كثير من الناشطين السياسيين والحقوقيين أحكاماً بالاعتقال التعسفي والتعذيب والتدابير غير القانونية من قبيل المنع من السفر، والحرمان من الوظيفة، والمراقبة الدائمة على حركة المستهدفين من الإصلاحيين.

وعلى مستوى أعلى، فإن الإحساس المتضخم بالقدرة على التأثير في معادلات سياسية قائمة وتغييرها، والإعتداد الفارط بأنها تحوز على أدوات في النفوذ القابلة للتوظيف في إملاء إرادتها على الآخرين، جعلها ترفض أي دعوة للمراجعة، وتصحيح الأخطاء. ومن يراقب تاريخ الدولة، يجد بأنه حين تواجه العائلة المالكة تحديّات خطيرة تهدد وجودها السياسي، فإنها تلجأ إلى (مناورة) المراجعة، وتبدأ نغمات الإصلاح والتغيير تعزف من قبل الأمراء، ولكن تتوقف النغمات بصورة مفاجئة ما إن تتبدّل موازين القوى، وتحصل العائلة المالكة على مصادر قوة تستعيد بها دورها التسلطي، وكان المال النفطي يسدي في كل الأحوال تقريباً خدمة جليلة لتماسك السلطة.

ـ التشرذم الأحادي: ويبدو أن الأحادية والواحدية قد حكمت سياسة الدولة والذهنية الحاكمة، بحيث لم تعد ترى سوى خياراً واحدياً في تفكيرها وسلطتها وعلاقاتها الدولية.. التنوع ليس سمة في الإستراتيجية السعودية بل هو نقيض للعقل السياسي السعودي. لها في الداخل حليف واحد، ونهج واحد، وفلسلفة حكمٍ واحدة، ولها في الخارج حليف واحد: أميركا، والحريرية في لبنان، وقوات مسلّحة متمردة في العراق، والدحلانية في فلسطين، بخلاف غريمتها ايران التي فتحت خيارات تحالفاتها على مروحة واسعة من التيارات والحكومات والقوى السياسية في كل البلدان التي تنشب فيها أزمات.

لبنانياً، على سبيل المثال، حيث تضع السعودية جهوداً ضخمة من أجل دعم حلفائها الممثلين في فريق ١٤ آذار، الى درجة أن كثيراً من اللبنانيين وخصوصاً المناصرين للمعارضة لم تعد تنظر الى هذا الفريق سوى الوجه السعودي في لبنان، وقد صرّح أحد أقطاب الموالاة في أبريل الماضي بأن (السعودية على استعداد لأن تدفع نصف ثروتها لئلا تسمح للمعارضة بالحصول على الثلث الضامن في الحكم). الأمر الذي يثير سؤالاً عن سر هذا السخاء السعودي، والاستفادة المباشرة لها وما ستجنيه من بذل هذه الاموال الطائلة؟ وكيف سيكون شكل الحل المقترح والمدفوع الثمن من قبل السعودية؟ وتأتي الأجوبة المستهجنة: هل يراد سيطرة المنهج السعودي الوهابي بحيث تصبح سيدات لبنان الرائدات في مجالات العلوم والسياسة والإعلام والطب وغيره عرضة للملاحقة من قبل الوهابيين الذي يعتبرون المرأة (عورة)، واستبدال قانون العقوبات اللبناني ليصبح شبيهاً بما يجري في السعودية من تقطيع الرؤوس في الساحات العامة؟ وبلغت الشكوك في الدور السعودي في لبنان حدّ تشجيع ظواهر (فتح الإسلام) وغيرها بهدف السيطرة على لبنان كبديل للنفوذ الذي خسره في العراق، والذي كان يُمني النفس به بعد الإحتلال الأميركي، لكن حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر إذ لم تستطع قوات الإحتلال الأميركية أن تستأصل النفوذ الايراني المتمادي في العراق بسبب التركيبة السكانية المذهبية، لذلك تحوّلوا إلى تهجير المسيحيين.

على المستوى العربي، لا تملك السعودية هامشاً كبيراً في علاقاتها فليس لها حلفاء جدّيون نافذون في الواقع العربي باستثناء مصر، أما الدول العربية الأخرى فليس للسعودية سوى نفوذ طارىء ووقتي مرتبط بكمية المال المدفوع لقاء مواقف سياسية. هذا يأتي في سياق تجربة استثنائية جديد تخوضها السعودية بقدر كبير من المجازفة وكسر عظم، بالرغم من أن التجربة ثبت فشلها في أكثر من موقع سواء في العراق أو فلسطين أو لبنان أو حتى في أفغانستان، والسبب في ذلك ببساطة أنها تتوسّل بإستراتيجية واحدية وقهرية في سياستها وتحالفاتها، الأمر الذي يجعل رهاناتها مقفلة كونها تقطع السبيل عليها في تجنّب خسارة فادحة، فضلاً عن تحقيق مكاسب من نوع ما.

السعودية لم تعد قادرة على تمييز موقفها حيال قضايا بالغة الحساسية، وهناك دليل كافٍ على أن الموقف السعودي كان سلبياً وإستفززياً

نهاية الحقبة السعودية

طائفة كتابات نشرت مؤخراً تدور حول فشل السياسة الخارجية السعودية. ففي مقالة بعنوان (نهاية الحقبة السعوديّة)، كتب ناهض حتر في الأول من أبريل الماضي، أن الضغوطات التي مارستها السعودية لإفشال القمة العربية في دمشق هي نفسها المسمار الأخير في نعش الحقبة السعودية المستمرة منذ ١٩٧٣. يقول (فالرياض لم تستطع إبتزاز سوريا سياسياً بالتهديد بإفشال القمة، ولم تستطع منع انعقادها أو تأجيلها. وبالمحصلة، ظهر جلياً مدى تراجع النفوذ السعودي حتى في دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم تتبنَّ السياسة السعودية إزاء دمشق. ويمكننا أن نرسم لوحة قلقة لحلفاء الرياض العرب: جبهة ١٤ آذار في لبنان، العاجزة عن الحسم وربما الصمود في الصراع الداخلي، والنظام المصري المعزول شعبياً، والمرجّح، حسب تقديرات محمد حسنين هيكل، ألا يستمر في السلطة أكثر من سنة واحدة، والقصر الأردني المشدود موضوعياً إلى علاقات خاصة مع سوريا، تحكمها المصالح الثنائية والمخاوف من المشاريع الإسرائيلية، ولا تكبحها سوى الضغوط السعودية المعززة

بالمساعدات المالية الضرورية لإنعاش الاقتصاد الأردني المريض). ويضيف (لقد تقلّص مدى الهيمنة السعودية، إذن، إلى حدود مأزومة ومتغيرة ومنحسرة. وإذا ما قررت الرياض مواصلة الصراع مع سوريا والمعارضة اللبنانية إلى الحد الأقصى، فلن يبقى لها حلفاء في المنطقة سوى أمراء الحرب الأهلية اللبنانيين... وإسرائيل. فالشعبان المصري والأردني لن يسمحا بأيّ مواجهة مع سوريا، ولا النظامان في البلدين لهما المصلحة أو القدرة على الإشتباك مع سوريا أو الانضمام إلى حلف مع إسرائيل ضدها).

الملك المحنّط أنهى الحقبة

لا غنى للرياض، حسب الكاتب، عن إسرائيل في مواجهة مفتوحة مع سوريا. فأدوات الصراع اللبنانية أعجز من المغامرة بمجابهة عسكرية مع حلفاء سوريا في لبنان. والطرفان يعوّلان على تدخل عسكري أميركي، ليس وارداً بالنظر إلى فشل التجربة العراقية التي تقيّد القوة الأميركية. واقتراح واشنطن لتجاوز هذا المأزق هو إنشاء حلف عربي ـ إسرائيلي في مواجهة الحلف الإيراني ـ السوري. وأزمة هذا الحلف تكمن في العقدة الفلسطينية، إذ لا تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى تقديم تنازلات على هذا المسار، إنّما تريد الحصول على معظم الضفة الغربية وشطب قضية اللاجئين والاعتراف بها كـ(دولة يهودية) لقاء دورها في حلف مع السعودية ضد سوريا.

إسرائيل، في المقابل، ترى أنّ لها مصلحة أساسيّة في الاستفادة من الضغوط السعوديّة على دمشق، للتوصّل إلى سلام مع السوريّين يكفل إغلاق الجبهة الشمالية، حيث الحرب مكلفة وغير مضمونة النتائج، سواء على جبهة الجنوب أو على جبهة الجولان. وتجد إسرائيل في هذا السلام ـ الممنوع أميركياً ـ فرصة تاريخية للتفرغ لتصفية القضية الفلسطينية، وتهجيرها إلى الأردن.

السعودية عاجزة عن تقديم صورة لافتة وريادية في سياساتها الإقليمية والدولية، كونها تقوم على رهانات حافة الهاوية

هذه التعقيدات هي التي تضع السعودية في دائرة مغلقة، تستهلك نفوذها، وتهوي بأدائها إلى حدود التطابق مع أداء الميليشيات اللبنانية. ويعبّر هذا التطابق، في النهاية، عن أزمة النظام السعودي في ظل المتغيّرات الإقليمية.

ويخلص الكاتب الى أن الحقبة السعودية كانت موافقة لزمن الصعود الإسرائيلي الخشن والهيمنة الأميركية الناعمة، لكنها تتفكك في زمن التراجع الإسرائيلي والسيطرة الأميركية التي لم تعد ممكنة إلا بقوة السلاح، ما يجعل وجودها مسألة وقت لا غير. وعلينا أن نلاحظ أن السياقات الإقليمية التي كانت تكفل للسعودية حضورها القوي قد تلاشت هي أيضاً. فالمقاومة اللبنانية لم تعد أسيرة التفاهم مع وكلاء السعودية في لبنان (آل الحريري وشركائهم)، بينما (بتحررهم المتصاعد من فتح ونهجها)، تحرر الفلسطينيون من الهيمنة السعودية التقليدية على العمل الفلسطيني، وباءت محاولات الرياض لاستيعاب المقاومة العراقية مذهبياً بالفشل. فالمقاومة العراقية تتحول إلى حركة وطنية خارج أي إطار إقليمي. وفي الوقت نفسه فإن إحكام السيطرة الأميركية على القرار والنفط السعوديين يجعل أيادي الرياض مغلولة في التحرك للحصول على حلفاء خارج التعليمات اليومية للإدارة الأميركية.

وخلاصة الأمر، بحسب حتر، كانت الحقبة السعودية، على بؤسها الشديد، محيرة فعلاً. فليس لدى السعودية ما تقدمه سوى المال. وهي لا تتوافر على أي عنصر من عناصر القوة العسكرية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، سوى الأنموذج الوهابي البدائي في نتاجيه المتشابكين: الرجعية الدينية المتأمركة والرجعية الدينية الإرهابية. وقد أظهر الأمير بندر بن سلطان في تهديداته نصف العلنية باستخدام الإرهاب عند اللزوم، أن الحبل السري لم ينقطع قط بين النتاجين الأسودين للحقبة السعودية. ومع نهاية تلك الحقبة، تكون ترويكا النظام العربي قد أصبحت من الماضي البعيد، بينما تهل ضرورة إنشاء ترويكا المقاومات العربية. ولدى سوريا الآن فرصة ذهبية لإنشاء حلف المقاومات، جدارها الأخير ولكن الأقوى.

الحقبة السعوديّة الثانية: ألِف... أميركا. باء... بوش

في مقالة للدكتور أسعد أبو خليل، المحاضر في جامعة كاليفورنيا الأميركية في الثاني عشر من أبريل الماضي نشرتها صحيفة (الأخبار) اللبنانية جاء: لم يحن أوان رثاء الحقبة السعوديّة بعد. مارك تواين قال مرّة تعليقاً على إشاعة وفاته إنّ نعيه كان سابقاً لأوانه (وتذكر الأدبيات الصهيونية مارك تواين بكثير من التعاطف، فقط لأنه في زيارته لفلسطين ـ قبل أن تُحتلّ ـ قال إنه لم يرَ بشراً. لكنّه، في الحقيقة، قال إنه لم يرَ بشراً: رأى عرباً فقط، هو أضاف).

ليتوقف من ظنّ أنّ قمّة دمشق الباهتة كانت كافية لتعليم حقبة جديدة في العلاقات العربية. على العكس. تتمتّع الحقبة السعودية الثانية ـ هل نُنكب بثالثة؟ ـ التي تبلورت بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ وتجلّت بعد اجتياح العراق، بمكتسبات وعناصر قوّة لم تعرفها في المرحلة السابقة. فالصعود السعودي إزداد شراسة وعناداً بعد اجتياح العراق، إذ إنّ الحكم السعودي وجد نفسه من دون منافسين حقيقيّين.

الحقبة السعودية الأولى التي تلت وفاة جمال عبد الناصر (إن لم نقل بعد هزيمة ١٩٦٧ المروّعة ـ الجريمة التي لا تغتفر للنظام السوري والمصري والأردني) وتطوّرت إثر الطفرة النفطية السبعينية، لم تكن الساحة خالية فيها كلياً للدور السعودي. كان هناك النظامان السوري والعراقي، بالإضافة إلى حركة المقاومة الفلسطينية (في ما قبل عصر محمد دحلان) بالإضافة إلى النظام الليبي. لم تنعم العائلة السعودية الحاكمة بما تنعم به اليوم من خلوّ الميدان لها ولمخطّطات واشنطن التي تسهّل هي اليوم مهمّة إمرارها في العالم العربي.

كما أنّ سنوات التبذير التي شهدتها المملكة في عهد الملك فهد، قلّلت القدرة أو الحاجة إلى الهبات والرشى السعودية التي لا تطال في ما تطال الأقلام والمطبوعات فقط، بل دولاً وزعماء بحالهم. والوفرة النفطية الحالية تُعين الحكم السعودي في دعمه لمشاريع أميركا وإسرائيل في المنطقة، وفي شراء من يجب شراؤه، ولا منافس.

خلوّ الساحة للحلف الأميركي ـ السعودي ـ الإسرائيلي

مات عبد الناصر وأُعدم صدام ـ الذي يُظهر الإعلام السعودي عطفاً مفاجئاً نحوه، وذلك لضرورات حملة التأجيج المذهبي التي تقودها المملكة لتسهيل حروب أميركا، والمقاومة الفلسطينية انتهت في أيد دحلانية، والعظيم جورج حبش يوصف بالإرهابي في الصحافة العربية (الوهابية). كلّ هذه التطورات أنعشت آل سعود، وأنعشت الحلف الأميركي ـ السعودي ـ الإسرائيلي. لكن أميركا تقف حائرة، لأنّ خطة التأجيج المذهبي تنطبق على العالم العربي، لكنها تعقّد الوضع في العراق، لأن الولايات المتحدة والسعودية تدعمان فرقاء مختلفين

(مذهبيّاً) هناك. السعودية لا تعمل اليوم على تدعيم معسكرها في المنطقة، بل على إتمام السيطرة التامة في المنطقة، بالتعاون مع إسرائيل وأميركا. لا مكان لخلاف أو لاعتراض.

والحقبة السعودية الثانية يشوبها تنافس (حادّ أحياناً) بين الدول العربية، مثل الخلاف الأردني ـ القطري أو السعودي ـ القطري أو حتى الخلاف السعودي ـ الكويتي الصامت والخافت. والنظام السوري يقف حجر عثرة، لكنه ليّن، إذ إنّ سوريا، وإن لم تنخرط بعد في إطار المعسكر الأميركي، لا تجرؤ أو لا تريد أن تجرؤ على التصدي للمشروع السعودي. هي لا تعترف بالخلاف السعودي ـ السوري بالرغم من الحملة الشعواء على كل ما هو سوري في الإعلام السعودي، وليبراليو العالم العربي يتعاملون مع الحكم الشخبوطي كمثال جون ستيوارت ميل المحتذى. وهذا الإعلام يقود حملة يومية على سوريا ونظامها، وحتى على ثقافتها وفنّها(...) أمّا الإعلام السوري الذي ـ مثله مثل الإعلام السعودي ـ ينتقد بأمر ويهادن بأمر ويمدح بأمر، فيتمنّع حتى الساعة عن نقد الحكم السعودي. وهناك في النظام السوري من يستغبي الجمهور العربي عبر نفي وجود خلافات بين سوريا والسعودية..

النظام السعودي يوظّف الهجوم والحروب الأميركية لمصلحته. لا يود أن تبقى معارضة واحدة ضدّه. والخلافات العربية ـ العربية تغيّرت عن الزمن السابق. كان العرب يختلفون وينقسمون حول معارضة أو مماشاة الحلف الغربي في المنطقة، أمّا اليوم، فهم يختلفون على درجة الطاعة، أو على درجة الإنحناء أمام بوش، أو على طريقة الرقص بالسيف أمامه. يختلفون ويتنافسون في ما بينهم على دور القيادة في الانصياع. تجد أنّ قطر والأردن لا يختلفان، مثلاً، على السياسة، بل على المنافسة في خدمة الحليف الأميركي. وهم يختلفون على الريادة في التطبيع، وهذا ما يفسّر بعض التوتّرات في العلاقات العربية ـ العربية. والحكم السعودي يؤمن باحتكار الانصياع المطلق للمشيئة الأميركية. السعودية اليوم لا تعاني من خصوم يختلفون معها على توجهاتها في السياسية الخارجية، بل من حلفاء يودّون لو يسمح لهم الملك السعودي بتملق وانصياع أكبر..

والكلام على الحقبة السعودية الثانية مرتبط بما تلى اندثار الحرب الباردة من عوارض في العلاقات الدولية. تخلّصت مملكة الرجم السعودية من أعداء كثيرين: الشيوعيّة، وعبد الناصر، والبعث، وكل الحركات العلمانية. وتزامن الصعود الثاني للحكم السعودي مع تغيرات هامة تضمنت الوصول الأميركي الأهوج إلى منطقة الشرق الأوسط والحرص، لا بل الهوس، السعودي على إرضاء الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول لما أحدثته من تصدّعات في العلاقات الأميركية ـ السعودية.

ولترميم العلاقات أحكامها الصهيونية. عندها، زال الخلاف بين جناح الملك عبد الله (الذي يعاني في علاقاته داخل العائلة المالكة من عدم وجود أشقاء له) وجناح السديريّين السبعة الذين عقدوا أمرهم على التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة منذ السبعينيات، إن لم يكن من قبل. زال الخلاف بين الجناحين في أمور السياسة الخارجية ولم يعد يتحدّث أحد عن قومية الملك عبد الله. هذا لا يعني أن الخلاف بين الجناحين لن ينعكس في أمور الحكم، لكن من المرجح أنّ الخلاف سينحصر في أمور داخلية. وأعدّ الملك عبد الله مبادرته (استقاها من اقتراحات لتوماس فريدمان في جلسة معه) وذلك لتوثيق العلاقة مع أميركا.

لكن الصعود الثاني للحقبة السعودية أتى مختلفاً تماماً. لم تعد العائلة السعودية الحاكمة تتصرف بنفس القلق والتردد وعدم الثقة الذي وسم الحقبة الأولى ـ هنا، في هذا المجال تحديداً، تستطيع أن تذكر جمال عبد الناصر بالخير لما كان يفعله بأنظمة الشخبوطية قبل هزيمة ٦٧.

وكان الملك فهد يزعم أنّه يدعم الإجماع العربي ضدّ مبادرة أنور السادات الذليلة، في الوقت الذي نعلم فيه اليوم أنّه كان يرسل له رسائل دعم سريّة. ولم تعد السعودية تشعر بأنها بحاجة إلى إغداق الأموال على أنظمة تختلف معها عقائدياً.

وشروط النظام العربي الجديد تتوضح باستمرار. هي لا تقبل معارضة أو حتى مشاركة في دفة القيادة، وهذا يفسر سبب إصرار السعودية على السيطرة الاحتكارية التامة والكاملة على كلّ وسائل الإعلام والتعبير في العالم العربي، ويساعدها في ذلك أقلام الليبراليين والليبراليات العرب. هذا يفسر الانزعاج المصري المتكرر من الإهمال السعودي للدور المصري الذي أصبح هامشياً. أمّا النظام الأردني فهو عريق في الهامشية وفي القبول بصغر الدور ما دام قد توافق دوره مع المصلحة الإسرائيلية التي أدت دوراً أساسياً في إبقاء هذا النظام على قيد الحياة.



الملك عبدالله: أجهل وأعجز من أن يعيد الحقبة السعودية

وتحت عنوان (مستقبل الحقبة السعوديّة الثانية) كتب أبو خليل: الصعود السعودي الثاني لن يموت بانتهاء ولاية بوش. قد يصاب بالدوار والاهتزاز. لكن توقّع أن تهتم الإدارة الأميركية الجديدة بخروق حقوق الإنسان الدورية في المملكة لا يستند إلى قراءة دقيقة للتاريخ المعاصر للسياسة الأميركية الخارجية نحو الشرق الأوسط (شهدت المملكة السعودية في هذه السنة وحدها أكثر من ٣٣ عملية قطع رأس في الساحات العامة، ويبدو أنّ المملكة ستتخطى رقم ١٣٧ عملية قطع الرأس في السنة الماضية، حتى لا نتحدث عن عمليات الرجم والجلد التي لا ترد حتى عرضاً في الصحافة العربية..).

حرم الإنشغال اللحظوي بالغنيمة من التفكير في القضايا الإستراتيجية تأخذ في حسابها عوامل القوة الذاتية والمصالح الوطنية والقومية

وتظهر في الإعلام العربي السعودي بوادر تبرّم من أية أصوات نقدية لا تتماشى مع مصلحة المملكة...لكن المرحلة الجديدة تتطلب إسكات كل الاصوات المعارضة. تطمح العائلة المالكة إلى أن تنقل إلى العالم العربي ما تمارسه من خنق الأصوات وقمعها داخل المملكة.

ستفتقد الحقبة السعودية حكم بوش. كان التدخّل الأميركي المباشر عبر الجيوش الجرّارة من أعمدة الصعود السعودي الثاني. لهذا، فإنّ الحكم السعودي يبدو ملحاحاً في تطبيق إرادته في إعادة تكوين النظام العربي قبل نهاية حقبة بوش، وقبل انسحاب الجيوش الأميركية من العراق.

تبدو المهمة عاجلة وملحاحة. والحقبة السعودية الثانية متحالفة جهاراً مع الدولة اليهودية، ويتعاون الاثنان في لبنان وفلسطين، وضدّ النظام السوري الذي لا يزال يحاول أن ينفي الخلاف السعودي ـ السوري. يحاول النظام السوري الإيحاء بأنّ غيمة عابرة تشوب العلاقات بين الطرفين. لا يبدو أنّ السعودية ستكفّ عن محاولاتها لتطويع كل المنطقة العربية، بنظامها الإقليمي، وثقافتها، تحت إرادة العائلة الحاكمة. ومهرجان الجنادرية الذكوري بات يحظى بتغطية ... والقمة العربية في دمشق قرّرت إيلاء إحياء اللغة العربية أهمية كبرى، وهي أوكلت لكارلوس إدة مهمة تلقين أصول اللغة العربية لملك السعودية ولسعد الحريري. فليبدأ الدرس: ألف. أميركا. باء. بوش...

أعلى معدل للتضخم منذ طفرة السبعينات

قفزت معدلات التضخم في السعودية إلى حوالي عشرة في المئة في مارس الماضي وهي الأعلى منذ الطفرة النفطية في السبعينات على الأقل، ما زاد الضغط على الحكومة للقيام بتدابير عاجلة واستثنائية وناجعة لمعالجة الارتفاع المتسارع للأسعار.

ويمثل ازدياد التضخم تحدياً مركزياً حيث لم تؤد الزيادة الخفيفة في الأجور الى مواكبة تسارع زيادة الأسعار، وتطبيق ضوابط صارمة على الأسعار وتشدد القيود علي الإقراض للتخفيف من أثر إرتفاع الأسعار، في ظل إصرار الحكومة السعودية على ربط عملتها بالدولار، الذي يعاني من إنهيار تبعاً للضعف الكبير الذي يعاني منه أداء الإقتصاد الأميركي.

وكان التضخم قد تسارع للشهر العاشر علي التوالي الى ٩.٦ في المئة في العام المنتهي يوم ٣١ مارس مقابل ٨.٧ في المئة في شباط (فبراير). وزاد التضخم السعودي إلى الضعفين تقريبا في ستة أشهر حتي مارس الماضي مدفوعاً بارتفاع الإيجارات وأسعار المواد الغذائية. وكان لافتاً ارتفاع مؤشر الإيجارات في أكبر إقتصاد عربي بنسبة ١٥.٨ في المئة في مارس الماضي في حين زادت تكاليف الغذاء والمشروبات بنسبة ١٤.٢ في المئة. ويشمل مؤشر الايجارات تكاليف الوقود والمياه.

وتقول مونيكا مالك الاقتصادية في البنك الاستثماري المجموعة المالية ـ هيرميس في دبي يوجد مستوي أكبر من التفاوت في مستويات المعيشة في السعودية وستكون الحكومة واعية لأثر الأسعار الأعلى علي السكان المحليين.

وقالت مالك من المرجح أن تواصل السعودية اتخاذ مزيد من الإجراءات الادارية لانه لا يوجد سوى القليل من البدائل لذلك في السياسة. وأشارت إلى أنها تعتزم رفع توقعات المجموعة المالية ـ هيرميس لمتوسّط التضخم السعودي في ٢٠٠٨ من تسعة في المئة.

وتعاني أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم من ارتفاع الاسعار حيث تتضخم الإقتصادات بفعل زيادة تقترب من ستة امثال في سعر النفط خلال السنوات الست الماضية. ويرغم الإرتباط بالدولار دول الخليج العربية ما عدا الكويت علي تعقب الولايات المتحدة في خفض أسعار الفائدة. ومع تراجع الدولار هذا العام إلى مستويات قياسية أمام اليورو وسلة من العملات الرئيسية أصبحت بعض الواردات أكثر تكلفة.

وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين في بنك ساب الوحدة السعودية لبنك اتش.اس.بي.سي أعتقد أننا سنرى تضخما يزيد على عشرة في المئة في (أبريل). وأضاف أن أسعار الغذاء التي تمثل حوالي ٢٦ في المئة من مؤشر تكلفة المعيشة هي مبعث للقلق في الدولة التي تعد من كبار مستوردي المواد الغذائية. وتابع أن الإيجارات تمثل ١٨ في المئة من المؤشر. وتسبب إرتفاع الأسعار المصحوب بتراجع القوة الشرائية في أعمال عنف بالفعل من جانب العمال المهاجرين في الإمارات والبحرين. ويقول محللون أن إصلاح العملة قد يساعد في تخفيف التضخم لكنه لن يحل المشكلة التي تشعلها الي حد كبير اسعار الغذاء المرتفعة عالميا.

وقال محافظ البنك المركزي السعودي أن التضخم بالمملكة قد يتجاوز عشرة في المئة قبل أن يتراجع في النصف الثاني حين تتأثر الأسعار بطلب عالمي أقل على السلع. من جانبها رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) متطلبات الإحتياطي المصرفي ثلاث مرات منذ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى ١٢ في المئة من سبعة في المئة لمنع البنوك من زيادة الإقراض. وأظهرت بيانات حصلت عليها (رويترز) أن نمو المعروض النقدي السعودي (م ٣) تراجع الى ٢٣.٠٤ في المئة في مارس الماضي وهو ما يقل قليلا عن أعلى قمة في ١٤ عاما قبل شهر.

عشر نقاط في الكونغرس لمحاسبة السعودية

تقدمت نائبة أمريكية في ٢٧ أبريل الماضي بخطة شاملة من عشر نقاط اطلقت عليها (دعوة للصحوة) تطالب فيها الولايات المتحدة بالتوقف عن تدريب الشرطة وقوات الأمن السعودية وإلغاء تأشيرات السفر الدراسية للسعوديين حتى تقوم المملكة بتغيير مناهجها التعليمية والحد من سفر الأئمة إلى أمريكا ومحاكمة رجل الأعمال السعودي ياسين القاضي بتهم تمويل الإرهاب علاوة على مراقبة صناديق الإستثمارات العربية في أمريكا وإجبار المباحث الفيدرالية على مراقبة متحدثي العربية الذين يعملون معهم.

وقد حصلت وكالة (أنباء أمريكا إون أرابيك) على نسخة من الخطة الشاملة المكوّنة من عشر نقاط كانت قد تقدّمت بها النائبة سو ميرك، التي تمثل الحزب الجمهوري عن ولاية نورث كارولينا والتي أسّست تكتل الكونجرس لمكافحة الإرهاب في مجلس النواب، تستهدف فيها السعودية على وجه الخصوص.

ووفق الخطة (ستطالب بالغاء تأشيرات الدراسة مع المملكة العربية السعودية حتى يقوموا بإصلاح مناهجهم التعليمية). وكانت السعودية قد تعرضت لضغوط كبيرة في السنوات السابقة من أجل تغيير مناهجها التعليمية كشرط لعودة كاملة للرياض الى المجتمع الدولي. وتشمل الادعاءات ضد المناهج التعليمية في السعودية معاداة السامية والتحرض ضد اسرائيل.

هذا وتقول الخطة الواقعة في ١٤٠ صفحة أنها سوف تدعو (للحد من تأشيرات أئمة المساجد المعروفة باسم تأشيرات (آر١) و (آر٢) خصوصا من البلدان التي تتبادل زيارات من رجال الدين غير المسلمين. وتذهب الخطة غير المسبوقة الى القول أن النائبة ميرك سوف (تتقدم بمشروع قانون يقضي بإلغاء التعاقدات لتدريب الشرطة السعودية وقوات الأمن الآخرين على الأساليب الأميركية لمحاربة الإرهاب حتى تثبت السعودية أنها قامت بمحاكمة (رجل الأعمال السعودي) وممول تنظيم لقاعدة ياسين القاضي والقيام باعادة اعتقال ارهابي معسكر جوانتانامو الذين تم اطلاق سراحهم بين الناس بعد اعادة تأهيلهم).

وتستهدف الخطة التي تدعمها منظمات ونشطاء من اليمين الأمريكي كذلك عدّة مناطق أخرى منها مطالبة مكتب محاسبة الحكومة، وهو هيئة رقابية تابعة للكونجرس، أن يقوم (بالتحقيق والتأكد من استثمارات صناديق الثروة في الولايات المتحدة).

وكانت الدول العربية الثرية التي تستثمر في أمريكا، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر الكويت والسعودية، قد تعرّضت في الشهور

الثلاثة الماضية لضغوط من وزارة الخزانة الأميركية للتوقيع على تفاهمات للتخلي عن ربط هذه الإستثمارات بالسياسة وجلب رقابة أميركية أكبر لها.

هذا وتتطلب خطة النائبة ميرك تقديم قانون لاحقت في الكونجرس يجرم (أي خطبة أو منشور أو توزيع مواد تطالب بقتل مواطنين أمريكيين أو هجمات على الولايات المتحدة أو القوات المسلحة الأميركية أو تمويل هذه التصرفات وأن تعتبر هذه التصرّفات خيانة عظمى وأعمال تحريض قصوى). وقالت الخطة أن الكونجرس سوف يصدر توجيهات لهيئة الضرائب الداخلية الأمريكية للتحقيق مع منظمة إسلامية أميركية كبرى تواجه الكثير من الانتقاد من المتشددين الامريكيين وهي مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية (كير).

كما تطالب الخطة بمراجعة كل الأئمة المسلمين في القوات المسلحة الأميركية والذين ساعد في تعيينهم الناشط عبد الرحمن العمودي، الذي يقضي عقوبة سجن طويلة نتيجة تهمة خرق الحظر الاميريكي على ليبيا وقيامه بزيارة طرابلس بدون الإفصاح عنها. ويذكر أن تكتل الكونجرس ضد الإرهاب يطلق على نفسه أيضاً إسم (تكتل الكونجرس ضد الجهاد) ويبلغ عدد أعضاءه ١٢٠ من أعضاء الكونجرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وتلقت الخطة دعماً كبيراً من بعض المنظمات الناشطة العاملة في أمريكا مثل منظمة (مسلمون ضد الشريعة) المقرّبة من الناشط الصهيوني جو كوفمان ومنظمة (الكونجرس الأميركي من أجل الحقيقة) التي أسستها بريجيت جبريل وهي ناشطة سابقة في القسم الإعلامي لجيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل.

بعد خمس سنوات.. الفوزان يحذر من الذهاب للعراق

القرار السياسي سبق الفتوى الدينية في قضية السعوديين الذين يهاجرون الى العراق للمشاركة في دورة (الجهاد السلفي)، والقيام بعمليات إنتحارية ضمن الجماعات المسلحة داخل العراق. فبعد أكثر من نصف عام على تحذير الأمير نايف لمشايخ المؤسسة الدينية الرسمية من مغبة الإنخراط في دوامة العنف في مدن العراق، وأن السعوديين يتحوّلون الى قنابل بشرية بيد الجماعات المسلّحة، بدأ علماء المؤسسة الدينية السلفية الرسمية بتوجيه رسائل تحذير الى أنصارهم من مغبة السفر الى العراق.

فبعد إصدار المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ فتوى بحرمة السفر الى العراق تحت ذريعة الجهاد، طالب في السابع من مايو عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في تقرير نشرته صحيفة (الوطن) السعودية بالإبلاغ عن كل من يصر على الذهاب إلى العراق واصفاً إياهم بأنهم (دعاة سوء)، وقال الفوزان إنه ينبغي توجيه النصح لكل من يريد الذهاب إلى هناك وتوضيح خطر ذلك له، فإذا لم يستجب للنصح وجب عندئذ إبلاغ الجهات الأمنية عنه، نظراً لخطورة ذلك على نفسه وعلى المسلمين لأنه وأقرانه بذلك يعدون دعاة سوء.

ودعا الفوزان، في لقاء مفتوح مع منسوبي إسكان أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود، أساتذة الجامعة إلى حماية الطلاب من الأفكار المنحرفة من خلال المحاضرات وبيان خطورة ذلك على الإسلام والوطن، مؤكداً على وجوب نصرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والرد على من يسيء للإسلام بالحجة والبرهان، ووجوب اتباع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عند حدوث الفتن.

هيومن رايتس ووتش: رفع الوصاية على المرأة

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش للدفاع عن حقوق الإنسان السعودية إلى وضع حد للنظام الذي يحظر على المرأة العمل أو السفر أو الزواج أو الإستفادة من الخدمات الطبية من دون إذن أحد الذكور في أسرتها. وقالت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها في تقريرها الأخير تدعو هيومن رايتس ووتش السعودية إلى اتخاذ تدابير فورية لتصحيح إنتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الوصاية الذكورية. وأضافت المنظمة على الحكومة السعودية أن تحترم واجباتها الدولية وتلغي هذا النظام التمييزي. وترى المنظمة أن سياسة الوصاية والتمييز ضد المرأة في المملكة تحرم النساء من ابسط الحقوق.

وجاء في التقرير في معظم الأحيان على المرأة السعودية أن تحصل علي إذن ولي الامر (أب أو زوج أو إبن) للعمل أو السفر أو الدراسة أو الزواج أو حتي الحصول علي الرعاية الصحية. وأضافت أن السلطات تعامل المرأة كقاصر عاجز عن اتخاذ حتى أبسط القرارات لأطفالها من دون إذن خطي من الوالد حتى في الحالات البسيطة.

وأشارت المنظمة إلى أنه حتى بعد أن أصدرت الحكومة تعليمات جديدة للحد من هذه القيود، فإن بعض المسؤولين لا يتبعون دائما هذه التعليمات. وقالت المنظمة في تقريرها رغم التعليمات لا تزال بعض المستشفيات تطلب إذن ولي الأمر لاستقبال نساء وتقديم خدمات طبية لهن أو لأولادهن أو حتى السماح لهن بمغادرة المستشفى.

ورغم قرار صدر عن وزارة الداخلية يجيز للمرأة التي يزيد عمرها عن ٤٥ سنة السفر من دون إذن، لا يزال مسؤولون في المطارات يطلبون من النساء تقديم إذن خطي من ولي الأمر للسفر.

وبحسب المنظمة لا تزال المرأة تواجه مشاكل لرفع شكوى أو تقديم إفادتها أمام محكمة من دون ممثل قانوني. وقالت فريدة ضيف المسؤولة عن حقوق المرأة في منظمة هيومن رايتس ووتش للشرق الأوسط من غير المعقول ان تنكر الحكومة السعودية حق النساء في اتخاذ قراراتهن لكنها تحملهن مسؤولية أعمالهن عند سن البلوغ من الناحية الجنائية . وأضافت بالنسبة إلى السعوديات بلوغ سن الرشد لا يمنحهن أي حق بل يلقي على عاتقهن مسؤوليات.

وذكرت المنظمة أنه عبر الإنكار على المرأة أبسط حقوقها، لا تتجاهل السعودية القانون الدولي فحسب بل أيضا عناصر في الشريعة الإسلامية تدعم المساواة وأهلية المرأة القانونية.

ملف الإنتهاكات كبير، والسعودية لا تهتم بتضخمه

قويّة في الداخل على شعبها.. ضعيفة في الخارج أمام خصومها

يحي مفتي

محليّاً، تبدو الحكومة السعودية ـ في هذه الحقبة من التاريخ ـ نافخة عضلاتها بهرمونات مصنّعة في مواجهتها مع شعبها. ويسود الأمراء شعورٌ مغالى فيه من الإعتزاز بقوّة الذات في مقابل دعاة الإصلاح وبرنامج الإصلاح السياسي المزعوم الذي توارى ومات حتف أنفه منذ ثلاث سنوات على الأقل. ومقابل (العنترة) الحكومية داخلياً، تبدو السعودية مهلهلة سياسياً على الصعيد الخارجي، فمكانتها وسمعتها في محيطيها العربي والإقليمي وصلت الى الحضيض بسبب العديد من الإنتكاسات في السياسة الخارجية أشرنا إليها في هذا العدد كما العديد من المقالات في أعداد كثيرة من هذه المجلّة.

لماذا تبدو الحكومة السعودية مفتولة العضلات داخلياً، خاوية خارجياً؟ ما هي الاستراتيجية التي تنتهجها العائلة المالكة في التعاطي مع موضوعات الإصلاح الداخلي ومنظمات حقوق الإنسان الخارجية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي أصبحت فيه السعودية عضواً؟

تبدو السعودية اليوم ـ أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخها الحديث، أي منذ تأسيسها ـ غير عابئة لا بالإعلام الخارجي، ولا بالبيانات والتنديدات بممارساتها المنتهكة لحقوق مواطنيها كما حقوق المقيمين العرب والأجانب، وكأنها امتلكت حصانة تجاه هذه المسائل لم تكن مألوفة من قبل.

السعودية التي كانت في يوم ما تستفزّ لمجرد نشر خبر صغير في صحيفة في آخر بقاع العالم، هي ليست السعودية اليوم، التي صار (جلدها خشناً) جعلها عديمة الإحساس أو قليلته.

إن محور عمل العائلة المالكة هو البقاء في السلطة. وكانت الإنبعاثة التي حدثت على الصعيد الداخلي بدايات ٢٠٠٢م، وتصاعد المطالبة بالإصلاح السياسي وغيره، ألجم العائلة المالكة لفترة من الزمن. والسبب ليس ضعف قوة النظام داخلياً، بقدر ما هو انتظار لنضج الأوضاع الإقليمية والدوليّة. فالعائلة المالكة، تعتقد صادقة أو واهمة، أن الداخل ـ مهما بلغت قواه ـ لا يشكل خطراً على سيطرتها ما لم يتمدّد بعوامل الوضع الإقليمي والدولي، وأن خشية تلك العائلة بالذات تأتي من جهة واحدة، هي ذات الجهة التي تقوم بحماية النظام السعودي نفسه: أميركا والغرب. في تلك الفترة، شعرت العائلة المالكة أن يدها مقبوضة، وأن الولايات المتحدة شديدة الغضب عليها بسبب مشاركة السعوديين فكراً ومالاً ورجالاً في تفجيرات نيويورك وواشنطن. لهذا لم تكن العائلة المالكة يومئذ في وارد حسم الوضع الداخلي إن كان ذاك يؤثر على جهودها الحثيثة لإعادة ترطيب علاقاتها مع واشنطن.

بدا للبعض حينها أن الأمراء قد اختلفوا فيما إذا كانت حلحلة الوضع الداخلي مفيدة في تجسير العلاقة مع واشنطن، أو أنها تؤدي الى انهيارات في النظام. حينها بدا وكأنّ هناك أمراء حمائم (الملك الحالي عبدالله) مقابل فريق الصقور الأكثر قوة ونفوذاً (السديريين).. ولكن مع الزمن تبيّن أن الجميع صقور فيما يتعلق بالإصلاح الداخلي. فبمجرد أن تغيّر الوضع الإقليمي في العراق، وبدت الإنتكاسة الأميركية واضحة ـ ساهم فيها السعوديون أنفسهم عبر وهابييهم ـ حتى غيّرت واشنطن استراتيجيتها بشأن مزاعمها بنشر الديمقراطية.. بمجرد أن حدث ذلك، تنمّرت العائلة المالكة، فقد وجدت أن واشنطن بحاجة اليها سياسياً ومالياً لترتيب اوضاع الهزيمة الأميركية بل هزيمة الحلف الأميركي ـ العربي الذي تشارك فيه ما يسمى قوى الإعتدال (مصر والأردن وحكومة عباس والسعودية).

منذ ذلك الحين، والسعودية اعتبرت نفسها وكأنها قد حصلت على شيك مفتوح لتقوم بما تريد القيام به، محلياً بالدرجة الأولى، وإقليمياً. وإذا كانت اللعبة السياسية المحلية مفتوحة على آخرها لتقوم العائلة المالكة وحلفاؤها النجديون السلفيون/ الوهابيون بما يريدون، خاصة وأنهم يفعلون كل ما يريدون فعله تحت مظلّة الدولة التي يسيطرون عليها بالكامل.. إن تلك اللعبة نفسها لا يمكن للعائلة المالكة أن تتحرّك فيها بمرونة على الصعيد الإقليمي، كونها ترتبط بأقطاب سياسية تمثلها دول لا تستطيع الحكومة السعودية أن تمضي فيها بدون تعقّل، وإن كانت أبدت تغييراً



المفتي: المزيد من السلطات

كبيراً في سياساتها الخارجية حتى سميت بسياسة (البولدوزر).. بولدوزر بدون أسنان في حقيقة الأمر.

على الصعيد المحلي، تصاعدت حدّة الإنتقادات لممارسات الحكومة في مجال انتهاكاتها العديدة والمستمرة بل وغير المسبوقة لحقوق مواطنيها. فمن حيث العدد لم يمر بالمملكة في تاريخها كلّه، أن واجهت سيلاً متواصلاً ومتصاعداً من الإنتقادات كما هي عليه اليوم، وبالخصوص خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فمنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسات الأمم المتحدة بمن فيهم مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أصدروا بيانات ودراسات ومناشدات ونداءات عاجلة ورسائل

للملك والأمراء لوقف الإنتهاكات. ومع هذا لم تشهد المملكة أيضاً في تاريخها إهمالاً وتجاهلاً واستسخافاً لكلّ هذا.. حيث لم تستجب الحكومة السعودية لأيّة مناشدة، ولم ترد على أية رسالة، ولم تطلق معتقلاً واحداً جرى حشد الرأي العام الحقوقي العربي والدولي من أجله. وأدلنا على ذلك، المعتقلون قبل ما يقرب من العامين للإصلاحيين في جدّة، حيث لازالوا في السجن؛ فضلاً عن استمرار اعتقال مجموعة من النشطين سياسياً من الشيعة منذ عام ١٩٨٦، تدخلت جهات دولية حقوقية عديدة ولم يطلق سراحهم، وهي أطول مدّة في تاريخ المملكة في ميدان الإعتقال السياسي.

ماذا يعني هذا؟

إنه لا يعني فقط الإستخفاف، بل يعني أيضاً عدم الإدراك الواعي لطبيعة السياسة الدولية. فإذا كان توثيق العلاقة مع الغرب يطلق يد العائلة المالكة اليوم لتفعل ما تريد وتتجاوز أبسط المفاهيم الحقوقية، فإن سجل السعودية غير محمي على صعيد الأمم المتحدة، ولا على الصعيد الشعبي الدولي كما على الصعيد الإعلامي. صحيح أن (جلد العائلة المالكة خشن) كما يقال، ولم يعد ذلك الجلد يتأثر كثيراً بالإعلام ولا ببيانات حقوق الإنسان ولا غيرها، ولكن هذا الجلد الخشن نفسه يعني (عدم الإحساس) بالخطأ وبالخطر الكامن.

المهم الأساس بعد أن سادت لغة الصقور وتصاعدت بين أمراء العائلة المالكة تمحور حول (إعادة السيطرة) على الوضع الداخلي.. أي إعادة المواطنين الذين انتعشوا في السنوات الأخيرة بسبب ضعف السلطة وتراجع واضح في شرعيتها ومكانتها، وقيامهم بـ(دفع) الخطوط الحمراء وتوسعة هامش الحركة والحرية في التعبير.. أرادت العائلة المالكة إعادة المواطنين الى المربع الأول، وطرق رؤوسهم برسالة واضحة: (آل سعود أقوياء ويمسكون بزمام الأمور، والمؤسسة الدينية السلفية رديف نستخدمها ككلب وعصا معاً في مواجهتكم، وأن من يطالب بحقوقه السياسية والمدنيّة ليس له إلا السيف).

في هذا الإتجاه، كان لا بدّ للعائلة المالكة أن تستند على حليفها الديني/ الوهابي/ النجدي، لتحقيق تلك الغاية من أجل ديمومة السيطرة على البلاد وإدارتها حسب الأهواء كما هو واضح. وهذا هو تفسير (صعود نجم التيار الديني الوهابي) مكرراً خاصة منذ نحو عامين أو أكثر. فالوهابية المتهمة بتفريخ العنف المحلي والدولي، تعرضت لضغوط بعيد أحداث سبتمبر، اضطرت العائلة المالكة الى تخفيفها الى أقصى حدّ ممكن، عبر إعطاء الوهابية باليد اليسرى ما تأخذه العائلة المالكة منها باليد اليمنى، إمعاناً في تضليل الرأي العام المحلي والدولي الناقم على المؤسسة الدينية الرسمية، في محاولة للظهور بمظهر المستجيب للضغوط الغربية وترقيع الهوّة مع واشنطن.

الوهابية اليوم هي أقوى مما هي عليه في أي وقت مضى؛ فقد تصاعدت قوتها، ومنحت صلاحيات تجاوزت فيها قوانين الدولة، ويكفي أن نقرأ الصحافة المحليّة لنرى حجم التعديّات التي تقوم بها مختلف أجنحة التيار السلفي الرسمي، القضائية وهيئة الأمر بالمعروف ودعاة الوهابية وكتابها ومحرّضوها. لقد بلغ الإستهتار بالمواطنين حدّاً شكل مادة خصبة للإعلام المحلي وللمنظمات الدولية المتفاجئة من حجم التجاوزات في الأشهر الماضية بشكل خاص. والحقيقة هي أن العائلة المالكة ـ وكما كانت تفعل دائماً ـ تستخدم حليفها الديني في ضبط بقية المواطنين لصالح الحكومة بحجج دينية وبأدوات السلطة نفسها، لتعلن تلك السلطة براءتها من تجاوزات تلك المؤسسات الدينية، وتلقي بالتبعية عليها. إن تلك المؤسسات السلفية الرسمية المشرعنة من السلطة والمدعومة بأموال الدولة، وهي إذ ترى عجز الدولة، وترى تراخيها ـ من وجهة نظرها ـ في التعاطي مع الكفار والفاسقين والعلمانيين والصوفيين والروافض ودعاة الإلحاد ـ حسب التوصيفات الوهابية ـ أخذت موقع الدولة، وتصرفت ولاتزال كوكيل عمّا تريد الدولة/ العائلة المالكة تحقيقه.

إن ضبط الشارع وإشغاله بالتيار الوهابي المتطرف، وضرب القوى الإجتماعية بعضها البعض، كيما تستنجد جميعها بالعائلة الحاكمة كقاضي وحَكَمْ، يغيّر من طبيعة الصراع السياسي، من صراع مع السلطة على قاعدة الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، الى صراع بين قوى تكفيرية متسلحة حتى الأسنان بدعم الدولة، وإصلاحية ضعيفة مهلهلة ترى العائلة المالكة أنها لا تشكل خطراً ويمكن التضحية بها لإشباع نهم الحليف المتوثب لمعركة مع الخصوم المحليين.


نايف: المزيد من القمع

باختصار السلفية الوهابية هي (كلب حراسة) للعائلة المالكة؛ وأداة لتحريف الصراع السياسي المحلي، كما أنها أداة تأديب من تريد العائلة تأديبهم على قاعدة دينية تفتعلها الوهابية كما هي العادة، وليس على قاعدة سياسية. فالإنشقاق السياسي لا يجري تفسيره سياسياً، بل يأتي الوهابيون لإعادته أو إحالته الى جذر ديني: صراع بين الإسلام والكفر.

ضمن هذه الأجواء، تستطيع العائلة المالكة ضرب من تريد، وسجن من تريد، وأغلب الضحايا هم من المواطنين العاديين الذين أصبحوا مادة الدرس الجديد الذي تريد الوهابية وآل سعود تلقين الناس إيّاه. أما الخارج بمعناه الحقوقي أو السياسي، فيمكن للعائلة المالكة ـ وهي تفعل ذلك دائماً ـ أن تزعم بأنها غير راضية عن ما يقوم به حليفها الديني، وأنها ستحقق في الأمر، الى غير ذلك من الكلام التضليلي. وبالنسبة للمنظمات الحقوقية، فإن أفضل وسيلة رأت العائلة المالكة انتهاجها معها فهي: التزام الصمت، فلا يرد على التساؤلات ولا على الرسائل ولا على أية قضيّة، وهو ما استفزّ ويستفزّ حتى مؤسسات الأمم المتحدة نفسها ومقررها في جنيف.

قد تكون هذه السياسة الحكومية عامل تدعيم داخلي لنظام الحكم، ولكنها في النهاية تجعل الإنشقاق السياسي/ المذهبي أكبر من أن يرقّع، وستنعكس تلك السياسة في المدى البعيد على بنيان الدولة ومستقبلها ككيان موحّد، فهناك مشاعر تتزايد باتجاه الإنفكاك عن الدولة. ملخص القول إن ما تقوم به الحكومة ناجح تكتيكياً، ولكنه مكلف استراتيجياً، وقد لا تشعر الحكومة ولا التيار السلفي (المتعنترين) بأنهما يخسران أرضاً، بل على العكس يعتقدان أنهما يعيدان تأكيد هيمنتهما.

بيد أن هذا الشعور لا يلحظ وقائع التحوّل في مشروعية السلطة، كما مشروعية بقاء الدولة موحدة، وإنما فقط حجم القوة التي تمتلكها السلطة وحليفها، وهنا فإن أيّ تحول مستقبلي سيُبنى على حقيقة سقوط الدولة، والفئوية النجدية، من النفوس والعقول.. وبالتالي تطبيق ذلك السقوط على أرض الواقع.

العائلة المالكة لا تهتم كثيراً بما يقال في الخارج وإنما بمدى سيطرتها على الداخل. وهذا قصور في النظرة النهائية، لأن تجاوزاتها سيستخدمها المواطنون كما القوى الحليفة لآل سعود (اميركا) في أية مواجهة مستقبلية، أو إذا ما قررت واشنطن ابتزاز العائلة المالكة مالياً.

صمم لمن به صمم!

السعودية: نظام غير آبه بالعدالة

محمد شمس

زادت انتهاكات العائلة المالكة لحقوق مواطنيها، وزادت تعديات الوهابية التي تغوّلت بدعم الدولة أكثر فأكثر. وعليه كثرت الإعتقالات والتعديات والأحكام القضائية المشبوهة، وقابلها زيادة في عدد البيانات والتقارير المطولة والدراساتية، والمناشدات والرسائل الخاصة والبيانات الفورية لعديد من المنظمات الحقوقية الدولية. ومع الكم الهائل الصادر من تلك الجهات الحقوقية، تبدو الحكومة السعودية في حالة صمم تام، واستهتار لقيمة تلك التقارير ومن صدّرها، موحية للمواطنين بأن العائلة المالكة تحكم قبضتها على البلاد والعباد، وأنها لا تهتم بأحد كما لا تهتم بغير سلطتها الداخلية.

خلال الشهرين الماضيين تتالت الإنتقادات لانتهاكات الحكومة السعودية لحقوق مواطنيها، فكان من بينها:

ـ تقرير لميدل إيست ووتش تحت عنوان: (قاصرات الى الأبد/ إنتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية) صدر في أبريل ٢٠٠٨م، وهو تقرير مطول بحجم ١٣٠٠٠ كلمة.

ـ تقرير من نفس المنظمة تحت عنوان: (كبار قبل الأوان/ الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي) صدر في مارس الماضي، وجاء في ٢٨٠٠٠ كلمة، ترصد انتهاكات حقوق الأطفال السعوديين.

ـ تقرير من نفس المنظمة تحت عنوان: (عدالة غير آمنة/ الإحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة في ظل التصوّر الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي)، وقد صدر في مارس الماضي أيضاً، ويقع في نحو ٤٥٠٠٠ كلمة.

ـ تقرير لمنظمة العفو الدولية حمل عنوان: (أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في ٢٠٠٧) كان حصة السعودية منها كبيراً، ويتعلّق بعمليات الإعدام في السعودية وحجمها الكبير، والتقرير مؤرخ في ١٥ من أبريل الماضي.

ـ أيضاً هناك رسالة من جو ستورك، المدير التنفيذي/ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، الى الأمير نايف بن عبدالعزيز مؤرخة في ٢٠٠٨/٤/١١، تتعلق بمحتجز تونسي في السجون السعودية، تم سجنه تعسّفاً.

ـ بيان لمنظمة العفو الدولية في ٢٠٠٨/٣/١٩م يطالب الحكومة السعودية بإطلاق سراح الأخوين عبدالله وعيسى الحامد بعد أن حكم عليهما بالسجن ٤-٦ أشهر بتهمة تحريض نساء وزوجات وأخوات المعتقلين سياسياً على الإعتصام، وهو حكم سياسي بدأ تنفيذه في ٨ مارس الماضي.

ـ وهناك أيضاً بيان لمنظمة العفو حمل عنوان: (شريط فيديو سري يظهر هول الإعدام بقطع الرأس في السعودية) صادر في ٢٠٠٨/٤/٢٨م.

ـ وهناك جملة من البيانات المتعلّقة بالدكتور محمد أبو رزيزة الذي حكم عليه المطاوعة بالجلد والسجن في عملية كيدية مدبرة للإستاذ الجامعي، الذي يزيد عمره على الستين عاماً، فكان عقابه بحجة (الخلوة) غير الشرعية! وكل جريمته أنه لا يكنّ وداً للوهابية ولهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. من بين تلك البيانات، بيان صادر من جنيف عن المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) في الثاني من هذا الشهر (مايو) حمل عنوان: (الإعتقال التعسفي/ العقوبات الجسدية وسوء المعاملة) شرح فيه قصة الدكتور محمد ابو رزيزة وتطوراتها القانونية. ليختم البيان بطلب من أعضاء المنظمة وداعميها السياسيين والحقوقيين الكتابة الى السلطات السعودية لإلغاء الأحكام. حيث أرسلت آلاف الرسائل الى السفارة السعودية في جنيف والى السفير هناك، والى الأمير خالد الفيصل أمير مكة، والى الملك عبدالله.

وفي ذات الإتجاه أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً عاجلاً في ٢٠٠٨/٥/٢م، حوت نفس المعلومات عن القضية، وطالبت أعضاءها بإرسال رسائل الى المسؤولين السعوديين.

وفوق هذا، كتب مسؤول قسم الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية، وكذلك رئيس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب رسالتين منفصلتين الى الأمير خالد الفيصل طالبين منه إيقاف أحكام الجلد والسجن، وكانت رسالتيهما قد بعثتا في يوم ٦ مايو الجاري. إضافة الى ذلك، فإن المقرر الخاص لمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة بجنيف أرسل رسالة الى الأمير خالد الفيصل يوم ٧ مايو الجاري تحثه على إيقاف السجن والجلد، موضحاً له بأن ذلك مخالف لمواثيق الأمم المتحدة والتي وقعتها الحكومة السعودية نفسها.

ـ أيضاً ولذات الأسباب التي تعرّض لها الدكتور أبو رزيزة، فإنه سبق للدكتور خالد الزهراني، المحاضر في الكيمياء الحيوية، أن اتهم هو الآخر بالخلوة غير الشرعية مع أكاديمية، والخلوة هي مجرد الجلوس الى جانب سيدة!، وحكم عليه بالسجن ثمانية أشهر وبالجلد ٦٠٠ جلدة، في حين حكم على السيدة بالسجن أربعة اشهر والجلد ٣٥٠ جلدة. وقد تدخلت منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى لإلغاء الحكم القراقوشي، وأصدرت منظمة العفو بياناً عاجلاً بهذا الشأن في ١١ أبريل الماضي.

وما نريد قوله هنا، أن الإحتجاجات على الإنتهاكات الحكومية السعودية كثيرة، وقد تنعكس أحياناً على شكل مقالات وتعليقات حتى في الصحافة المحليّة، لكن كل ذلك يكاد يكون عديم الأثر، فقد شرب آل سعود ووهابيتهم حليب السباع، ولكن الى حين فقط.

قاصرات الى الأبد*

امرأة سعودية: لستُ فخورة بكوني امرأة سعودية. لماذا أفخر بدولة ليست فخورة بي؟
أستاذة جامعية سعودية: إننا نواجه المهانة يومياً، ونحن بحق ليست لنا هوية

إعداد الباحثة: فريدة ضيف

لا يمكن لفاطمة أ. السعودية البالغة من العمر ٤٠ عاماً وتقيم بالرياض، أن تستقل طائرة دون إذن كتابي من ولي أمرها. وباعتبارها امرأة مُطلقة ووالدها متوفى، نقلت السلطات السعودية ولايتها إلى ابنها. وقالت فاطمة: (إبني يبلغ من العمر ٢٣ عاماً وقد حضر في رحلة طويلة من المنطقة الشرقية لكي يمنحني الإذن بالسفر من البلاد). وفي غالبية أنحاء العالم، من المُسلم به أن القانون يُمكّن الرجال والنساء ممن يبلغون سن الرشد (١٨ عاماً) من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. أما في المملكة العربية السعودية، فإن الحكومة تنكر هذا الحق الأساسي على أكثر من نصف مواطنيها.

وقد وضعت الحكومة السعودية نظاماً يجب وفقاً له أن يكون لكل امرأة سعودية ولي أمر ذكر، وهو في العادة الأب أو الزوج، ويُكلف باتخاذ القرارات الهامة في حياتها بالنيابة عنها. وهذه السياسة التي تستند على أكثر التفسيرات تقييداً وتضييقاً للقرآن الكريم متعدد المعاني والدلالات، هي العائق الأكبر الذي يحول دون حصول المرأة على حقوقها في المملكة. وتعامل الحكومة السعودية النساء الراشدات على أنهن قاصرات قانوناً لا يحق لهن إلا القليل من السلطة على حياتهن ومعيشتهن.

وكل امرأة سعودية، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي أو الاجتماعي، تتأثر بسياسات الولاية هذه والحرمان من الحقوق، الناجمة عن تطبيقها. وفي العموم يجب على النساء البالغات الحصول على إذن من ولي الأمر بالعمل والسفر والدراسة والزواج. كما أن المرأة السعودية محرومة من اتخاذ أقل القرارات شأناً بالنيابة عن أطفالها.

وولاية الرجال على النساء البالغات تسهم أيضاً في خطر التعرض للعنف الأسري، وتجعل من شبه المستحيل على الناجيات من العنف الأسري أن يلجأن إلى آليات للحماية أو التعويض. وقال مشتغلون بالمجال الاجتماعي وأطباء ومحامون لـ هيومن رايتس ووتش إنه من المستحيل تقريباً إلغاء ولاية الرجل على المرأة والأطفال، حتى لو كان ولي الأمر يتصف بسلوك ينطوي على الإساءة.

حتى حينما لا يكون إذن ولي الأمر إلزامياً أو وارداً في الأوامر والتوجيهات الحكومية، فإن بعض المسؤولين يطلبون هذا الإذن، بما أن النظام المطبق في المملكة ينقل كل سلطات اتخاذ القرار الخاصة بالمرأة إلى ولي أمرها. وبعض المسؤولين يطلبون موافقة ولي أمر المرأة حتى حين لا يكون مطلوباً إذن ولي الأمر، وهذا لأن الممارسة القائمة تفترض أن النساء لا حول لهن ولا قوة في اتخاذ قراراتهن بأنفسهن. على سبيل المثال، قالت عدة نساء سعوديات وأشخاص مشتغلين بالرعاية الصحية لـ هيومن رايتس ووتش إن بعض المستشفيات تطلب إذن ولي الأمر للسماح للنساء بعمل إجراءات طبية معينة، وكذلك للأمر بالخروج من المستشفى.

وفيما اتخذت الحكومة بعض الخطوات أثناء السنوات الأخيرة للحد من السلطة المطلقة لولي الأمر، إلا أنه لا توجد إلا أدلة قليلة على أن هذه الإجراءات يتم تنفيذها عملاً. وقالت نساء سعوديات لـ هيومن رايتس ووتش إنه على الرغم من قرار وزارة الداخلية الأخير بالسماح للنساء فوق ٤٥ عاماً بالسفر

HUMAN RIGHTS WATCH

قاصرات إلى الأبد

انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية

دون إذن، فإن غالبية المسؤولين بالمطارات يطلبون من كل النساء تقديم إثبات على سماح ولي الأمر لهن بالسفر.

ويضيف الفصل بين الجنسين المطبق بصرامة إلى هذه المعوقات والعراقيل التي تتحدى قدرة المرأة السعودية على المشاركة على النحو الكامل في الحياة العامة. والحكومة السعودية مستعدة للتضحية بطيف واسع من حقوق الإنسان الأساسية من أجل تفادي اختلاط الرجال بالنساء. ففي عام ٢٠٠٥، تم استخدام مسألة عدم توافر أماكن تصويت منفصلة للنساء كذريعة لاستبعادهن من أول انتخابات بلدية في البلاد. وبالنسبة للموظفين، فإن الحاجة لتأسيس أماكن منفصلة للعمل للنساء وعدم قدرة النساء على التعامل مع هيئات حكومية كثيرة دون وجود وكيل عن المرأة لهي من المعوقات الأساسية التي تحول دون عمل المرأة. وفي التعليم، فإن الفصل يعني عادة أن النساء يتعلمن في أماكن تعليم أقل كفاءة والفرص الأكاديمية فيها ضعيفة. كما قالت طالبات وأساتذة لـ هيومن رايتس ووتش إنه على النقيض من نظرائهن من الرجال، فإن بوابات كلياتهن وأقسامهن مقفلة أثناء ساعات الدراسة.

وعادة ما يكون دور الحكومة السعودية في فرض ولاية الرجل وتنفيذها والفصل بين الجنسين دوراً غامضاً لا يتسم بالوضوح. في غالبية الأمثلة على هذه الممارسات لا توجد قواعد قانونية مكتوبة أو قرارات رسمية تفوض الرجل الولاية القانونية صراحة أو الفصل بين الجنسين، إلا أن كلاً من الممارستين سائدة تماماً داخل المملكة العربية السعودية. والمؤكد أن

الحكومة لم تفعل إلا القليل من أجل القضاء على هذه الممارسات التمييزية ولعبت دوراً محورياً في تنفيذها. وبفعلها هذا، فإن الحكومة السعودية تختار تجاهل القانون الدولي، بالإضافة إلى تجاهل عناصر الشريعة الإسلامية الداعمة للمساواة بين الرجل والمرأة. وقد نهجت المؤسسة الدينية في المملكة على شل أية جهود للتقدم في حقوق المرأة، وهذا بتطبيق أحكام الشريعة الأكثر تقييداً مع تجاهل التفسيرات الأكثر تسامحاً للشريعة والاحتياجات التي تطرأ على المجتمع المعاصر.

وتكرر قول مسؤولين كبار في المملكة لـ هيومن رايتس ووتش إن المملكة بحاجة لانتظار قبول المجتمع لفكرة حقوق المرأة قبل أن تصلح الحكومة من القوانين والسياسات الخاصة بهذا المجال. إلا أن سياسات الحكومة السعودية تجاه المرأة، بما في ذلك تواطئها بالسماح بالولاية والفصل بين الجنسين بالاستمرار والتغلغل في كل أوجه حياة المرأة، تستدعي إلى الأذهان التساؤل حول مصداقية التزامها بالتقدم في مجال حقوق المرأة. ومن الواضح أن سياسات وممارسات الفصل والولاية السعودية تؤثر بعمق على قدرة نصف سكان المملكة بالتمتع بحقوقهن الأساسية، وهي تقيد كثيراً من قدرة نصف السكان على المشاركة بشكل فعال في المجتمع.

إلا أن انضمام المملكة العربية السعودية كدولة طرف إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠١، تلزم المملكة باتخاذ اللازم للقضاء على التمييز ضد المرأة دون تأخير. وطالما أن السعودية لم تتخذ خطوات للقضاء على الممارسات التمييزية الخاصة بولاية الرجل والفصل العنصري، فالحكومة السعودية تزدري بهذا التزاماتها الدولية بضمان حقوق النساء والفتيات في التعليم والتوظيف وحرية التنقل والزواج بمحض إرادتهن، وحقهن في الرعاية الصحية، بما في ذلك الحياة من العنف الأسري والانتصاف منه.

وينبغي على الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أن يُشرّع بموجب مرسوم ملكي إيقاف العمل بنظام الولاية القانونية على النساء الراشدات. وعلى الملك أن يسن آلية للإشراف تضمن توقف الهيئات الحكومية عن طلب إذن ولي الأمر للسماح للنساء الراشدات بالعمل والسفر والدراسة والزواج وتلقي الرعاية الصحية أو الحصول على خدمة عامة. وعلى وزارات الصحة والتعليم العالي والداخلية والعمل أن تصدر أوامر واضحة وصريحة للعاملين بهذه الوزارات تحظر طلبهم لتواجد ولي الأمر أو إذنه من أجل السماح للمرأة بالحصول على أية خدمة، ويجب عليهم ضمان إدراك النساء الكامل بأن حقوقهن لن تتعرض للانتقاص بسبب سياسات وممارسات الفصل بين الجنسين.

* ملخص تقرير هيومن رايتس ووتش المطول والصادر في أبريل الماضي، تحت عنوان: (قاصرات الى الأبد/ انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية).

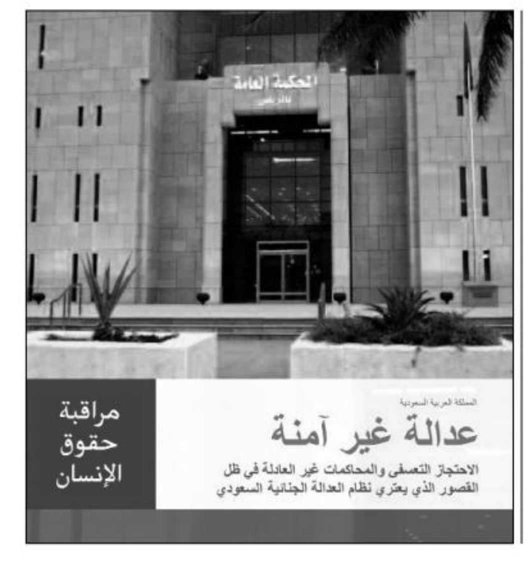
عدالة غير آمنة**

ولي العهد سلطان (١٨/١٠/٢٠٠٧): (سـ) تضمن القوانين الجديدة العدالة وستحمي حقوق الجمهور.

صرح المسؤولون السعوديون مراراً خلال السنوات الأخيرة بما من شأنه التأكيد على أن النظام الجنائي السعودي يلتزم بأعلى المعايير وأن النظام المذكور خضع مؤخراً لعدد من الإصلاحات القانونية. إلا أن ممارسات القضاء السعودي لا ترتقي إلى مستوى هذه التصريحات، والإصلاحات لم تدعم تقديم ضمانات ضد الاحتجاز التعسفي والمعاملة السيئة ولا هي حسّنت بالقدر الكافي من إمكانية حصول المتهمين على محاكمات عادلة.

وقد أجرت هيومن رايتس ووتش أبحاثاً ميدانية في السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، ثم في مايو/أيار ٢٠٠٧، وتوصلت الى تفشي في غياب العدالة في نظام العدالة الجنائية السعودي وانتهاكات منهجية وكثيرة لحقوق المتهمين. وقد يجد الأشخاص في السعودية أنفسهم محتجزين ومعتقلين جرّاء سلوك ليس إجرامياً بطبيعته، أو أنه على ما يبدو (ومن غير قصد) سلوك ينتهك محاذيراً قانونية فضفاضة. ثم ربما يجدون أنفسهم عرضة للحبس الانفرادي وأشكال عديدة من المعاملة السيئة. وفي العادة لا تخطر السلطات الأشخاص بطبيعة الجرائم المنسوبة إليهم، أو بالأدلة الداعمة للاتهامات. وفي العادة لا يتمكن الشخص المتهم من مشاورة محامي، ويواجه الإساءات حين يرفض الاعتراف بجرمه، وينتظر لفترات زمنية مطولة قبل بدء المحاكمة، ولا يتمكن في العادة من اختبار الشهود أو الأدلة وتقديم دفاعه القانوني، ربما لافتراض ارتكابه للجرم الذي يُحاكم عليه أو لتغير الاتهامات المنسوبة إليه.

وانتهاكات حقوق المتهمين أساسية وذات طابع شمولي لدرجة أنه من الصعب اعتبار نظام العدالة الجنائية، على حاله هذا، نظاماً يستند إلى



المبادئ الأساسية لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية. والانتهاكات مصدرها ثغرات في كل من القانون السعودي والممارسات القائمة في النظام. ولم تضع السعودية قانوناً للعقوبات (قانون جزائي). وبالتالي فإن المواطنين والمقيمين والزوار لا سبيل أمامهم لمعرفة ما الذي يمثل عملاً إجرامياً ولو بأي قدر من الدقة. ولا تلزم أحكام المحاكم السابقة القضاة السعوديين، ولا يوحي إلا القليل بأن القضاة يسعون لتوخي الاتساق في إصدار الأحكام في الجرائم المتشابهة. ويفرض نظام العدالة الجنائية عقوبة الإعدام إثر محاكمات غير عادلة على نحو واضح في انتهاك للقانون الدولي، ويفرض عقوبات جسدية تتخذ شكل الجلد العلني، وهي عقوبة قاسية بالأساس ومهينة. كما أن القانون السعودي والممارسات القانونية السعودية تقوم بالأصل على أسس تمييزية. وأحد التفسيرات التي تتبناها المملكة العربية السعودية للشريعة الإسلامية ينص على أن شهادة المرأة المسلمة لا تقبل على العموم في القضايا الجنائية وأن الرجال غير المسلمين يمكنهم الشهادة فقط في حالات (الضرورة). ولا يمكن للنساء أن يمثلن بأنفسهن في المحاكم بموجب ممارسة نظام الوصي الشرعي السعودي على (الأحداث)، وهو اصطلاح يشمل النساء من كافة الأعمار.

وفي عام ٢٠٠٢ قدمت المملكة العربية السعودية أول نظام للإجراءات الجزائية في البلاد. وفيما تعد هذه خطوة تحظى بالترحيب، فإن نظام الإجراءات الجزائية لم يشمل كل المعايير الدولية المتصلة بالحقوق الأساسية للمتهمين. فعلى سبيل المثال؛ لا يسمح نظام الإجراءات الجزائية للمحتجز بالطعن في قانونية احتجازه قبل مثوله أمام المحكمة، ولا يوفر ضمانات بمشاورة الدفاع بالسرعة المناسبة، ولا يضم أحكاماً لضمان المساعدة القانونية المجانية للفقراء. ويمنح نظام الإجراءات الجزائية الادعاء الحق في إصدار أوامر الاعتقال والاحتجاز السابق على المحاكمة لفترات مطولة حتى ستة أشهر دون أي مراجعة قضائية. وفيما يحظر نظام الإجراءات الجزائية التعذيب والمعاملة المهينة للكرامة، فإنه لا يقضي باعتبار الأقوال المستخلصة تحت تأثير التعذيب لاغية في المحكمة. ولا يضم مبدأ افتراض البراءة، أو هو يحمي حق المتهم في الاعتراف بالجرم طوعاً. كما أنه لا يفرض العقوبات على المسؤولين الذين يقومون بإكراه المتهمين ويُمكّن الادعاء من احتجاز المشتبهين دون الحاجة للوفاء بمعيار معين محدد لوجود الأدلة المشيرة لاحتمال ارتكاب المشتبه به للجرم. ويتجاهل القضاة في العادة أحكام نظام الإجراءات الجزائية، بل إنهم أحياناً لا يعرفونها.

وترتكب الكثير من الإساءات المنهجية من قبل جهاز المباحث التابع لوزارة الداخلية، والتي تدير مراكز الاحتجاز الخاصة بها. وتتراوح هذه الإساءات بين الحبس في زنازين مكاتب المباحث المحلية إلى مراكز الاحتجاز الكبيرة مثل سجن مباحث الحائر القريب من الرياض، والقريب من مركز الحائر لإصلاح وتأهيل الأشخاص المدانين بجرائم عادية. وفي منطقة واحدة على الأقل، وعي نجران، تشير وثائق المحكمة أن المباحث لجأت الى استخدام المدعين الذين يعملون لديها.

ولا تنتقد الهيئات الأخرى سياسات وممارسات المباحث. ولم يقل أي من المحتجزين السابقين السبعة ولا أقارب الـ ٢٥ محتجزاً الحاليين لدى المباحث لـ هيومن رايتس ووتش لدى تحدثها إليهم إنهم رأوا مسؤولاً من هيئة التحقيق والادعاء العام يزور سجون المباحث، على الرغم من أن القانون يكلف المكتب بالتحقيق في كل السجون والإفراج عن النزلاء المحتجزين بالخطأ. ولم تنفذ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية التي وافقت الحكومة على انشائها منذ أربع سنوات أي عمليات تفتيش لسجون المباحث ، إلا أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية التي تم انشاؤها منذ عامين قامت بإجراء جولة على بعض هذه السجون في عام ٢٠٠٧. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الأول (مايو/أيار ٢٠٠٧) إنها تأمل في إجراء الزيارات في المستقبل القريب. وألغت الحكومة السعودية ، وبشكل مفاجيء، زيارة متفق عليها مع هيومن رايتس ووتش إلى سجون المباحث في مايو/أيار ٢٠٠٧.

واعتقلت المباحث نشطاء حقوقيين ونشطاء دينيين وأكاديميين ونشطاء بمجال الإصلاح السياسي، واحتجزت بعضهم لأكثر من عشرة أعوام دون توجيه اتهامات إليهم. وتحتجز حالياً قرابة ١٥٠٠–٢٠٠٠ معارض ومحتجز أمني في مراكز احتجازها، وهذا إثر الإفراج عن ١٥٠٠ محتجز في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

وثمة دليل دامغ على أن العدد تزايد في السنوات الأخيرة قبل عملية الإفراج واسعة النطاق، إذ احتجزت المباحث أعداداً غفيرة من السعوديين العائدين من أفغانستان بعد عام ٢٠٠١ والمشتبهين بالذهاب إلى العراق منذ عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى مشتبهين آخرين بالتورط في سلسلة تفجيرات محلية بدأت في مارس/آذار ٢٠٠٣. وحين طالب سعد الفقيه المعارض السعودي المقيم في لندن بتنظيم مظاهرات ضد الحكومة في عام ٢٠٠٤، وحين خرج آلاف السعوديين إلى شوارع الرياض وجدة استجابة للمطالبة، اعتقلت المباحث مئات المتظاهرين، وبعضهم ما زالوا قيد الاحتجاز.

وليس للمحتجزين لدى المباحث أية إمكانية فعلية على استشارة المحامين أو بلوغ المحاكم، وتنفذ المباحث عمليات الاعتقال دون إشراف قضائي ودون سند قانوني للاعتقالات. وفي حالات نادرة مثل فيها محتجزو المباحث فعلياً أمام المحاكم، فقد عُقدت تلك المحاكمات سراً، وصدرت الأحكام فيها أيضاً سراً، وأفاد الأقارب والسجناء السابقون بأن المباحث تحتجز السجناء لفترات تتجاوز فترات محكومياتهم. وبالنسبة لغالبية المحتجزين الذين يعانون في سجون المباحث منذ سنوات، فإن اليوم الذي يخرجون فيه للمثول أمام المحكمة لم يحن بعد.

وبدلاً من اتهام الكثير من المحتجزين الأمنيين بجرائم ومثولهم أمام المحاكم، تزعم الحكومة أنها تحاول إصلاحهم. وتم الإفراج عن أكثر من ٧٠٠ محتجز كانوا محتجزين لدى المباحث إثر إعادة إصلاحهم (بنجاح) منذ بدء البرنامج التعليمي في عام ٢٠٠٣، حسب ما قاله المسؤولين لـ هيومن رايتس ووتش في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وتدعو اللجنة الاستشارية بوزارة الداخلية، والمؤلفة من خبراء دينيين وعلماء نفس، المحتجزين المشتبهين بتبني أفكار (متطرفة) - وهو مصطلح يستخدمه المسؤولون السعوديون للإشارة إلى عناصر المعارضة العنيفة وغير العنيفة على حد سواء - إلى المشاركة في برنامج للإصلاح. وهي دعوة يكاد المحتجزون لا يقدرون على رفضها، بما أن إتمام هذا البرنامج بنجاح ضروري، وإن لم يكن كافياً، كشرط للإفراج. وأن يحل برنامج كهذا من (الإصلاح) غير الطوعية، محل المثول أمام محكمة محايدة لمواجهة اتهامات جنائية محددة يحرم المتهمين من فرصة إثبات براءاتهم وتبرئة ساحتهم. وقال مسؤول سعودي كبير لـ هيومن رايتس ووتش إن منهج الإصلاح يحل محل المحاكمات إلى حدٍّ كبير.

وترتقي في الوقت نفسه انتهاكات حقوق الإنسان إلى اعتقال واحتجاز المحتجزين من غير المشتبهين الأمنيين. وفيما يضم القانون السعودي بعض تدابير الحماية الرسمية ضد الاعتقال التعسفي، فإن ضباط الشرطة كثيراً ما يتجاهلون هذه التدابير. وفي مخالفة للقانون السعودي يقوم الضباط بتنفيذ عمليات الاعتقال دون أوامر اعتقال، ولا يبلغون المشتبهين بأسباب اعتقالهم ولا بحقهم في مشاورة محامين، ولا يمنحون المحتجزين الحق في الاتصال بالعالم الخارجي، ولا يوجهون اتهامات رسمية للمشتبهين بارتكاب جريمة. وتوصلت هيومن رايتس ووتش فقط الى عدد محدود من الحالات/ القضايا تمكن فيها مشتبه جنائي من استشارة مُحام قبل إحالة القضية إلى المحكمة.

وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هيئة إنفاذ قانون رسمية في المملكة العربية السعودية. وفي عام ٢٠٠٥ قامت عناصر الهيئة البالغ عددها ٥٠٠٠ عنصر بالإضافة إلى ٥٠٠٠ متطوع آخرين، بتنفيذ ٤٠٠٠٠٠ عملية اعتقال. ومنذ عام ٢٠٠٦ أصبح لزاماً على هؤلاء الأشخاص الذين ليس لهم زي رسمي، أن يرتدوا شارات تعريف ولا يمكنهم إجراء الاعتقالات إلا بصحبة عناصر من الشرطة النظامية. وقد مكن قانون صدر في عام

١٩٨٠ هذه الشرطة الدينية، المسؤولة مباشرة من الملك، من اعتقال واحتجاز واستجواب الأشخاص جراء ارتكاب جرائم غير محددة ولا مُعرفة. وفي ١ يوليو/تموز ٢٠٠٧ أكد وزير الداخلية الأمير نايف على المرسوم الملكي الصادر في عام ١٩٨١ بنهي الأمر بالمعروف عن احتجاز واستجواب المشتبهين في مراكز الاحتجاز التابعة للهيئة. وقبل عام، أعلنت الحكومة السعودية أن على الهيئة الامتناع عن احتجاز أو استجواب المشتبهين أو (انتهاك حرمة البيوت). إلا أن هيئة الأمر بالمعروف لا تراعي نظام الإجراءات الجزائية لدى القيام بالاعتقال والاحتجاز واستجواب المشتبهين. وقال رئيس هيئة الأمر بالمعروف أن العاملين لديه يمكنهم دخول البيوت إذا عرفوا بوجود جريمة تتم وقت اقتحام البيت. وفي عام ٢٠٠٧ ولأول مرة حسبما تناقلت التقارير، واجه أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف اتهامات جنائية بالقتل وإساءة استخدام السلطات في ثلاثة حوادث منفصلة، لكن المحاكم برأت المسؤولين.

وينجم عن مثل هذه الممارسات من قبل الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن ينتظر المتهمون في قلق في السجون دون معرفة طبيعة الجرم المزعوم أنهم ارتكبوه، أو ما هو دليل الادعاء ضدهم (هذا إن كان له وجود أصلاً)، ومتى يستجوبهم الادعاء، أو متى يصطحبهم إلى المحكمة. وقال عدة محتجزين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم عرفوا بأول موعد لجلسة محكمة لهم عشية المثول أمام المحكمة أو صباح الذهاب إلى المحكمة. ويقضي المحتجزون ما بين بضعة أيام وبعض الشهور في مركز الشرطة قبل نقلهم إلى سجن عام، وفي السجون لا يوجد فصل بين السجناء المدانين والمُحتجزين في السجن الاحتياطي أو من هم ما زالوا بانتظار المثول أمام المحكمة.

وقال أكثر من اثني عشر متهماً اعتقلتهم الشرطة إنه في مركز الشرطة، خاصة في قسم التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية، يقوم ضباط الشرطة، وأحياناً رجال الادعاء، بضربهم وتهديدهم لاستخلاص الاعترافات. وما إن يعترفوا حتى يقلهم الضباط إلى المحكمة لإجراء ما يُدعى (تصديق الأقوال) وبموجب هذا الإجراء يضع المتهم بصمته على بيانات تمت كتابتها أثناء الاستجواب للتصديق عليها واستخدامها في المحاكمة.

والإجراءات الجزائية السعودية، التي تسمح للقضاة بتبادل الأدوار بين القضاء والادعاء، تشير إلى أنه من حيث الممارسة لا يوجد افتراض ببراءة المتهمين. وما لم تعتبر الجريمة جريمة (كبرى) طبقاً للقانون السعودي، فإن قاضي المحاكمة يرتدي ثوب القاضي والادعاء في الوقت نفسه. وفي كل الحالات الجنائية يمكن أن يغير القاضي من الاتهامات الموجهة للمتهم في أي وقت يشاء، وفي ظل غياب قانون عقوبات مكتوب، يبدو أن القضاة في بعض القضايا يسعون لإثبات ارتكاب المتهم لجرم معين، يمكن للقاضي أن يصنفه باعتباره جريمة، بدلاً من إثبات أن المتهم قد ارتكب أركان جريمة محددة تبعاً للقانون. وفي قضايا أخرى، روى المتهمون كيف رفض القاضي استكمال المحاكمة قبل أن يتنازل المتهم ويتراجع عن ادعائه بأن اعترافاته قد تم استخلاصها منه تحت تأثير التعذيب، أي أنه فعلياً يحتجز المتهم رهينة حتى يعود لتأكيد اعترافه المُنتزع منه بالإكراه.

وفي ظل عدم معرفة المتهم بموعد محاكمته إلا قبل انعقاد المحاكمة مباشرة، فإن المتهم لا يجد الوقت الكافي لتحضير دفاعه، ولا يطلع على ملفات قضيته، بما في ذلك ملف قضية الادعاء ضدّه والاتهامات المحددة الموجهة إليه بموجب القانون السعودي. ولا يطلع المحتجزون على القوانين السعودية الوضعية أو التفسيرات الراهنة للشريعة. وما لم يكونوا ملمين بالشريعة إلماماً واسعاً، فلا سبيل أمامهم لمعرفة أركان الجريمة المتصلة بالسلوك الإجرامي المتهمين بارتكابه، ولا بالإجراءات الضرورية لإثبات ارتكاب الجرم بموجب قواعد الشريعة، أو العقوبة المتوقع تلقيها إذا ثبت ارتكاب الجريمة. واطلع المتهمون هيومن رايتس ووتش أيضاً على عدم قدرتهم على جلب الشهود للشهادة بالنيابة عنهم، حتى في ظل حضور محامٍ، أو الطعن في صدق شهود الادعاء. ولم يذكر أي متهم قابلته هيومن رايتس ووتش رؤية دليل مادي يقدم ضده في المحكمة، أو اطلاعه على أدلة توافرت للقاضي والادعاء. وعلى الرغم من أن أوقات الانتظار قبل المحاكمة وبين الجلسات قد تستغرق أسابيع وشهور، بل وحتى سنوات، فإن القضاة يقومون بإتمام محاكمات كاملة في جلسة أو جلستين تستغرق من ساعة إلى ساعتين. ومع وجود استثناءات قليلة، فإن المتهمين لا يحصلون على نسخة من منطوق الحكم، مما يصعب كثيراً من الطعن في الحكم.

وعدم قدرة المتهمين على الاطلاع على أدلة إثبات الجرم المزعومة (وهي افتراض مألوف بارتكاب الجرم)، دعك من الطعن فيها، فضلاً عن الاتهامات الفضفاضة المتغيرة، فإن كل هذا مجتمعاً يضع عراقيل لا تقهر تواجه المتهمين الذين يحاولون إثبات براءتهم. واعترف القضاة السعوديون في عدة قضايا بأنه لم يتم إثبات ارتكاب المتهم للجرم. وبدلاً من إعلان براءة المتهمين من الجرائم المنسوبة إليهم وإطلاق سراحهم، فإن القضاة أدانوهم لكن أصدروا أحكاماً أقل وطأة من التي كانت لتصدر ضدهم.

وقد اتخذت السعودية مؤخراً بعض الخطوات لتعزيز بعض عناصر سيادة القانون، مثل سن نظام الإجراءات الجزائية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ عدلت الحكومة قانونين، وهما نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، مما من شأنه تعزيز استقلال القضاء. وتنص هذه القوانين كذلك على إنشاء محاكم جديدة متخصصة للأحوال الشخصية والتجارة والعمل والنزاعات المرورية. كما سوف تتمكن محكمة عليا جديدة من البت في مختلف الطعون. وأعلن الملك عن تمويل الحكومة بمبلغ ١.٨ مليار دولار لبناء محاكم جديدة وتعيين عناصر جديدة فيها وتدريب القضاة القدماء والجدد. إلا أن التقدم في هذا الشأن وغيرها من أشكال الإصلاح كان بطيئاً وله أقل الأثر على حقوق المتهمين في نظام العدالة الجنائية. وعلى السعودية أن تعالج الثغرات الأساسية في نظامها القضائي بإصلاح قوانين القضاء ونظام الإجراءات الجزائية، وهذا بدءاً من الاعتقال وحتى السجن؛ لضمان الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية. وفي الوقت الحالي فإن ثغرات النظام القضائي السعودي متغلغلة وكثيرة لدرجة أنها تشكل أساساً لشك بالغ في أن المحاكم السعودية لا تثبت ذنب السجناء المحكومين في محاكمات عادلة، وأن ضباط إنفاذ القانون يحتجزون المتهمين الذين لم يمثلوا أمام المحاكم دون سند قانوني سليم لهذا الاحتجاز.

وتوصي هيومن رايتس ووتش بأن تبادر المملكة العربية السعودية بإجراء إصلاحات في أربعة مجالات في نظام العدالة الجنائية لديها وهذا لتعزيز إجراءات التقاضي السليمة وحقوق المحاكمات العادلة انسجاماً مع قانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

أولاً، على الحكومة السعودية أن تصدر وتعدل وتلغي القوانين والمراسيم حسب الضرورة بحيث تصبح السعودية ملتزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تغيير نظام الإجراءات الجزائية للسماح للمحتجزين بالطعن في قانونية احتجازهم، وتفعيل قانون عقوبات يحظر سجن الأشخاص فقط لأنهم يستدينون لغيرهم بالنقود. ثانياً، على وزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام تغيير ممارساتها لدى اعتقال واستجواب الأشخاص لضمان قدر أكبر من الشفافية ولتفادي المعاملة السيئة للمحتجزين. ثالثاً، على وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء تعزيز حقوق المتهمين في ضمان الحصول على محاكمات عادلة، بما في ذلك توفير محامين دفاع دون رسوم للمتهمين الفقراء والسماح للمتهمين بالطعن في الأدلة المقدمة ضدهم. وأخيراً، على الحكومة السعودية إبعاد مكاتب الادعاء عن سلطة وزارة الداخلية، وإلغاء سلطة الادعاء باعتقال واحتجاز وإطلاق سراح المشتبهين.

** من تقرير لهيومن رايتس ووتش في مارس الماضي ٢٠٠٨، وحمل عنوان: عدالة غير آمنة/ الإحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة في ظل التصور الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي.

كبارٌ قبل الأوان***

لا يشمل نظام العدالة الجنائية السعودي أي قانون عقوبات مُقنن، وهو يمنح الادعاء والقضاة سلطات واسعة من حيث اتهام الأشخاص والحكم عليهم في جرائم لا تتمتع بتعريفات جيدة أو محددة. وأسفر عن هذا نتائج تعسفية تخل بالمعايير الدولية لإجراءات التقاضي السليمة، ولها آثار مُضاعفة بسبب تطبيق المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام وغيرها من أشكال العقاب الجسدي كعقوبات جنائية، بما في ذلك الجلد والبتر. وبالنسبة للأطفال الذين يخالفون القانون، فإن السعودية فيها محاكم أحداث ومراكز احتجاز للأحداث، لكن لا يوجد بها تشريع أو إطار عمل شامل يتصدى لكيفية معاملة هؤلاء الأطفال. وهذا يعني أن الأطفال يعانون في ظل نظام يفشل بالأساس في الحفاظ على حقوق كافة الأطفال في الحماية من الانتهاكات والمعاملة السيئة والحق في إجراءات التقاضي السليمة، مع التمييز ضد الفتيات والأطفال الأجانب. ويتعرض الأطفال على الأخص للضرر في ظل نظام عدالة جنائية لا يأخذ في اعتباره إلا القليل من احتياجاتهم الخاصة.

الإساءة إلى الأطفال المخالفين للقانون

قليلة للغاية هي الأنظمة أو اللوائح السعودية التي تعالج حقوق المعتدين جنائياً من الأطفال، أو كيفية التعامل في قضاياهم، تاركة مسؤولي إنفاذ القانون والقضاة ومحققي الادعاء يتمتعون بسلطات واسعة من حيث تحديد متى يتم اعتقال الأطفال ومدة احتجازهم، والعقوبات المفروضة ضد من خالف القانون منهم. ويفاقم من حرية تصرف القضاء إزاء الأطفال، غياب حد أدنى للسن في القانون، وتحت هذه السن يجب ألا يُحاكم الطفل باعتباره شخصاً بالغاً. وبالنتيجة، فإن القضاة عادة ما يعاملون الأشخاص تحت سن ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، على أنهم من البالغين. ويمكن أن يحكم القضاة بالإعدام أو البتر أو الجلد على أطفال ما زالوا تحت سن ١٨ عاماً وكذلك على من هم فوق ١٨ عاماً لكنهم ارتكبوا الجريمة وهم تحت سن ١٨ عاماً. وعادة ما يتم فرض هذه الأحكام إثر محاكمات لا يحظى فيها الأفراد بمشاورة الدفاع وبأقل القليل من القدرة على الدفاع أو التمكن من الدفاع عن أنفسهم. فضلاً عن أن السلطات تعامل الأطفال الأجانب الذين يقعون ضحايا للإتجار بالبشر باعتبارهم أذنبوا بارتكاب جرائم ويمكن أن يتعرضوا للاعتقال والاحتجاز والترحيل جراء التسول أو لعدم التمتع بالإقامة القانونية. والعديد من الأطفال الذين تم ترحيلهم في هذه الظروف هم عرضة لخطر العودة لأماكن يواجهون فيها ضرر لا يمكن إصلاحه. ومانعت الحكومة في الاعتراف بهذه الثغرات الهائلة في حماية الأطفال، وكذلك في التصدي لها؛ تاركة الأطفال عرضة للضرر في نظام لا يتمتع بما يكفي من آليات مناسبة ومستقلة لحماية الأطفال.

وتدرك هيومن رايتس ووتش بأن ثمة ١٢ قضية على الأقل حُكم فيها على أشخاص بالإعدام جراء ارتكاب جرائم وهم تحت سن ١٨ عاماً، ومنها ٣ حالات تم إعدامهم عام ٢٠٠٧. ومن المرجح أن العدد الحقيقي لمثل هذه الأحكام أكبر. فبينما السلطات السعودية لا تنشر إحصائيات رسمية عن أحكام الإعدام بحق المجرمين من الأحداث، فإن إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية الأحدث المتوافرة علناً (لعام ٢٠٠٣) جاء فيها احتجاز ١٢٦ شخصاً (تحت سن ١٨ عاماً) جراء ارتكاب جرائم قتل، وهي جريمة كبرى. ولا يبدو أن الرقم المذكور يشمل الفتيات السعوديات أو الأجنبيات المتهمات



بارتكاب القتل، ولا يشمل الأشخاص فوق سن ١٨ عاماً الذين تم الحكم عليهم بالإعدام جرّاء جرائم اقترفوها وهم تحت سن ١٨ عاماً.

ولا توجد أنظمة أو لوائح تطالب القضاة بتقييم حالة الطفل العقلية أو العاطفية أو نضوجه الفكري لدى تحديد ما إذا كان الطفل سيُحاكم باعتباره من البالغين. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش حالات لأطفال حتى سن ١٣ عاماً وقت ارتكاب الجريمة، كانت المحاكم قد حكمت عليهم بالإعدام نتيجة لتحديد القضاة ـ بناء على النمو الجسدي للطفل فقط ـ أن الطفل بالغ.

ويمكن أن يتعرض الأطفال تحت سن ١٢ عاماً أيضاً للاعتقال والملاحقة القضائية نتيجة أن الإعلان عن معايير جديدة في عام ٢٠٠٦ ترفع من سن المسؤولية الجنائية من ٧ إلى ١٢ عاماً؛ لم يتم الإعلان عنه كما ينبغي كما لم يتم تطبيقه وإنفاذه. والأنظمة الحاكمة للفتيات المخالفات للقانون لا تحدد سناً دنيا للمسؤولية الجنائية.

وتقوم الشرطة وعناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بشكل منهجي، بتوقيف الأطفال في الشوارع واحتجازهم في بعض الأحيان جراء ارتكاب مخالفات صغيرة مثل تبادل أرقام الهواتف مع أشخاص من الجنس الآخر. والفتيات عرضة بشكل خاص للاحتجاز التعسفي والملاحقة القضائية بسبب (الجرائم الأخلاقية) فضفاضة التعريف مثل (الاختلاط) و(الخلوة)، وقد تشمل أن يتم العثور على الفتاة وحدها مع رجل أو فتى ليس من أفراد العائلة. ومنذ عام ٢٠٠٦ أصبح لزاماً على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون عناصرها بصحبة ضابط شرطة لدى إجراء اعتقالات، وحتى يوليو/ تموز ٢٠٠٧ ليس من المفترض أن يحتجزوا الأشخاص في مراكزهم بالمرة، بل أن يسلموهم إلى الشرطة. وليس من الواضح على الإطلاق إن كان هذا يقع فعلياً من حيث الممارسة. وعلى أية حال، فإن الادعاء يمكنه الأمر باحتجاز الأطفال على ذمة التحقيق لمدة قد تصل إلى ستة أشهر دون مراجعة قضائية. وأثناء هذه الفترة نادراً ما يقابل الأطفال المحامين أو يتلقون أي من أشكال المساعدة المطلوبة. وبعيداً عن

نظام العدالة الجنائية، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية يمكنها احتجاز الفتيان والفتيات لأجل غير مسمى حتى لو لم يكن الطفل متهماً ولا مُداناً في جريمة ما. ولا يحتاج العاملون بوزارة الشؤون الاجتماعية إلا لتقرير إن كان الطفل بحاجة لمزيد من (الإرشاد) أو إذا كان ولي أمره لم يقم بالمطالبة بالطفل. وهذا النوع من الاحتجاز يخضع للمراجعة القضائية بالنسبة للفتيان، ولكن ليست للفتيات.

ويسمح القانون السعودي للمسؤولين في سجون وزارة الداخلية ومراكز احتجاز وزارة الشؤون الاجتماعية باستخدام العقاب الجسدي ضد الأطفال، وعقابهم بعقوبات مثل الحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات العائلية. كما يأمر القضاة بشكل منهجي بالعقوبات الجسدية باعتبارها من العقوبات القضائية. وتواجه الفتيات أيضاً التعرض للاختبارات الطبية الإجبارية، وإذا كشفت هذه الاختبارات عن وجود أمراض تنتقل جنسياً لدى الفتاة؛ فإن مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية يصبح لديهم سلطة وضع الفتيات والنساء الصغيرات تحت سن ٣٠ عاماً في عزل، وهذا ليس بموجب أمر طبي يستلزم هذا، ويتسبب إجراء العزل هذا في وصم الفتيات والنساء بالعار.

ولا تقوم السلطات بالتقسيم والفصل المطلوبين للمحتجزين من الأطفال، وتخلط بشكل متكرر بين الأطفال المدانين والأطفال الخاضعين للتحقيق، وفي بعض الحالات تخلط الأطفال بالبالغين. وفي مركز لاحتجاز الفتيان تفقدته هيومن رايتس ووتش، لم يكن هناك غير مسؤول واحد عن جناح للمحتجزين في سن ١٧ إلى ١٨ عاماً وهو يضم ٩٠ سريراً... وهو موقف يزيد من خطر تعرض الأطفال للإساءة من قبل المحتجزين الآخرين. وفي مركز لاحتجاز الفتيات، وجدنا أجنحة أصغر، لكن عددها كان أقل من المطلوب للفصل بين الأطفال تبعاً للفئة العمرية ولفصلهم بعيداً عن البالغين، وكذلك لفصل المحتجزين المدانين عن المحتجزين على ذمة قضايا، وفصل المحتجزين المتهمين بجرائم خطيرة عن المتهمين بجرائم صغيرة.

والأطفال سواء أثناء الاستجواب في مركز الاحتجاز أو لدى المثول في المحكمة، لا يقابلون الدفاع وغيرها من سبل المساعدة إلا قليلاً، حتى في حالة وجود اتهامات خطيرة. وفيما يسمح القانون السعودي للمشتبهين الجنائيين بالحق في طلب مساعدة محامي أو وكيل، فهو لا يطالب المحققين بإيقاف استجواب الأطفال حتى يصل ولي الأمر أو المحامي، ولا يوفر محامين مجانيين لمن لا يقدرون على تحمل الأتعاب. وطبقاً للقانون فإن العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية يجب أن يحضروا الاستجوابات التي تجري في مراكز احتجاز الأطفال، لكن حين راقبت هيومن رايتس ووتش استجواب أحد الأطفال وبعض الأطفال الآخرين ينتظرون استجوابهم في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، كان العاملون يجلسون في حجرة منفصلة بعيدة عن مرمى السمع ولا يمكن بتواجدهم فيها أن يقدموا المساعدة، ولم يكن أي من أولي أمر الأطفال موجودين.

وفي عام ٢٠٠٦ عرضت الحكومة تحديث الأنظمة القائمة بحيث تزيد من عدد هيئات إنفاذ القانون المخولة استجواب الأطفال في مقارها بدلاً من مراكز احتجاز الأحداث، وللسماح لهذه الهيئات باتخاذ خطوات غير محددة نحو (حل) القضايا. والأطفال الخاضعين للاستجواب في مراكز الشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ القانون يتمتعون بقدر أقل من الحماية ضد الإكراه، أقل من نظرائهم الذين يخضعون للاستجواب في مراكز احتجاز الأحداث وإذا تم التوصل إلى ´حل›، فهو لا يخضع للمراجعة القضائية.

تجريم الأطفال الأجانب المحتاجين للحماية

قام المسؤولون السعوديون بتقدير تورط ٢٤٠٠٠ طفل مُهربين من ١٨ دولة، في عمليات البيع والتسول في شوارع المملكة العربية السعودية. وبدلاً من معاملة هؤلاء الأطفال كضحايا وإمدادهم بالخدمات من قبيل المأوى الطوعية والرعاية الصحية، فإن السلطات تقوم باعتقالهم جراء التسول والإقامة غير القانونية، وترحلهم إلى بلدانهم الأصلية. والكثير من الأطفال من بلدان أخرى يتعرضون فيها لخطر الإتجار والتجنيد في نزاعات مسلحة وهم بعد تحت السن القانونية، ولهذا فيجب ألا يتم ترحيلهم دون تقييم دقيق لتحديد إن كان الترحيل في صالحهم وإن كانت ثمة إجراءات كافية لحمايتهم. وطبقاً للعاملين بمركز إيواء الأطفال المتسولين في جدة والتابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، فإن العاملين يقدرون احتياجات الأطفال أثناء خمسة أيام من وصولهم، والغالبية العظمى منهم يخضعون للترحيل، حتى في حالة وجود دليل قائم على أنهم عرضة لخطر التهريب إلى خارج بلدهم الأصلي من جديد. وقد تحتجز السلطات الأطفال الأكبر سناً ممن لا تربطهم صلات بأشخاص بالغين في مراكز لترحيل البالغين وفي ظروف مؤسفة، مما يعرضهم لخطر التعرض للعنف، ويشمل الاعتداءات الجنسية. وفي مارس/آذار ٢٠٠٧ وسّع مرسوم صادر عن مجلس الوزراء من سلطات وزارة الشؤون الاجتماعية في اعتقال المتسولين، مما يهدد بزيادة الاعتقالات والترحيلات للأطفال المهربين بغرض التسول، وتجاوز سعة مراكز الأطفال المتسولين القائمة وزيادة احتمال احتجاز السلطات للأطفال في ظروف غير آمنة، ثم ترحيلهم إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر الإساءة.

إن على السلطات السعودية أن تصدر وتطبق وتعلن عن قواعد واضحة تخص حماية حقوق الأطفال في كافة مراحل الاعتقال والاستجواب والمحاكمة والاحتجاز. وأول هذه القائمة يجب أن يشمل قوانين تمنع الإعدام وكافة العقوبات الجسدية بحق الأطفال أقل من ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجرائم المزعومة. وعلى السلطات أيضاً أن تمنح الأولوية لوضع حد للقوانين والممارسات التمييزية التي تجعل الفتيات عرضة للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والقوانين والممارسات التي تُعرِّض الأطفال الأجانب لخطر الاعتقال والاحتجاز والترحيل إلى أماكن وأوضاع يتعرضون فيها للإساءات والانتهاكات.

التوصيات الأساسية

الأطفال المحتجزون: يجب ضمان أن الأطفال لا يتعرضون للاحتجاز إلا كإجراء نهائي لا مفر منه، ولأقصر فترة زمنية ممكنة. كما يجب ضمان أن كل الأطفال المحتجزين تتم حمايتهم من كافة أشكال الاستغلال والإساءة والإهمال. أيضاً يجب وضع حد للعقوبات الجسدية، والحبس الانفرادي، والحرمان من الزيارات العائلية، وغيرها من ضروب المعاملة السيئة للأطفال المجردين من حريتهم. علاوة على ذلك، يجب ضمان أن الأطفال المجردين من حريتهم يمكنهم مقابلة الدفاع على النحو الكافي وكذلك غيرها من أشكال المساعدة المناسبة. وكذلك يجب ضمان أنه لا تتم إعادة أي من الأطفال الأجانب إلى أوضاع يواجهون فيها خطر الضرر الذي لا يمكن إصلاحه.

الأطفال والقانون الجنائي: يجب ضمان أن لا أحد يُحكم عليه بالإعدام أو يُنفذ فيه حكم الإعدام جراء ما اقترف من جرائم وهو أقل من سن ١٨ عاماً. كما يجب التخفيف من عقوبات الإعدام الصادرة ضد الأشخاص تحت سن ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجريمة، إلى أحكام تتفق مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث. ويجب إخطار كل الأشخاص المعنيين، ومنهم الأجانب وسفاراتهم، كتابةً، بالأحكام الجديدة. كما يجب ضمان أن كل الأشخاص تحت ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجرائم المزعومة، سوف يستفيدون من الحقوق والمعايير الدولية الخاصة بالأطفال المخالفين للقانون، وهذا بما يتفق مع وفاء السعودية بالتزاماتها التعاقدية.

*** من تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، صدر في مارس ٢٠٠٨، وحمل عنوان: (كبار قبل الأوان/ الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي

عن الدور السعودي الذي بات مباشراً ومقاتلاً!

سعد الله مزرعاني*

يلاحظ المراقبون منذ مدّة، دوراً سعودياً نشيطاً وحاداً ومباشراً في التعاطي مع أزمات المنطقة. لم يكن الدور السعودي على هذا النحو من قبل. عُرفت المملكة بممارسة دبلوماسية هادئة تفضّل اللعب والعمل في الكواليس وخلف الجدران المغلقة على العمل ذي الضجيج الدعائي والتحريضي والتصادمي والإعلامي. أو هكذا كان الأمر غالباً، باستثناء عدد من الحالات المحدودة التي اضطرت فيها قيادة المملكة إلى الدخول في صراعات ونزاعات إعلامية وسياسية وأمنية.

وكان يعزز من هذه السياسة، القدرات المالية المتعاظمة الحجم للملكة. فهي البلد الأول في تصدير النفط في العالم (إمكان إنتاج حوالى ١٢ مليون برميل في اليوم وتصديره). وتشغل المملكة أيضاً موقعاً معنوياً ودينياً مميزاً. وساعدها أيضاً غياب مصر عن موقع القيادة والفعل والمبادرة، سواءً في موضوع التغيير أو في موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويمكن الجزم بأن المملكة قد جنت ثمار هذه السياسة في عدد من الحقول، من أبرزها الاستقرار الداخلي، وتجنب الانعكاسات السلبية لعدد من الصراعات الحادة، والتمكن من ترتيب البيت الخليجي بغض النظر عن بعض (الشغب) من هنا أو هناك.

حصل كل ذلك، رغم أن قيادة المملكة كانت تنتهج سياسات (متطرفة) لجهة التحالف الراسخ مع واشنطن في مرحلة صراع القطبين الأميركي والسوفياتي، ولجهة العداء لكل قوى التحرير والتغيير وحركاتهما، ولجهة ممارسة أقصى المحافظة والتشدد والقمع حيال مسائل الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ومن بين عوامل أساسية أبرزها الدور الإيراني وما يمثله من تحدٍّ، مثّل عام ٢٠٠٦ منعطفاً فرض على المملكة التخلي عن القفازات والانخراط في الصراعات القائمة على نحو مباشر. ففي ذلك العام، تعثر الاحتلال الأميركي للعراق، وفشل العدوان الإسرائيلي على لبنان، وهو عدوان وظفت فيه قيادة المملكة سياسياً ما كان مفاجئاً، وما كان منطلقاً في الوقت نفسه، من حتمية انتصار الصهاينة في لبنان. ولقد استخدمت إدارة بوش كل قدراتها، من أجل دفع حلفائها إلى لعب دور نشيط في صراعات المنطقة وفي دعم المشروع الأميركي فيها. لقد حذرتهم بشكل حمل كل مظاهر التعنيف والتهديد، بأن خسارتها في العراق ستؤدي تلقائياً وحكماً إلى سقوط أنظمتهم.

ولقد صاغت الإدارة الأميركية سياساتها تلك تحت اسم (استراتيجية بوش الجديدة). وقضت في بنودها المعلنة وغير المعلنة (أو شبه المعلنة)، بتعزيز القوات الأميركية في العراق بثلاثين ألف جندي إضافي، وبإحداث تعديل في مرتكزات واشنطن في العراق وتحالفاتها (الانفتاح على ما يسمى بفريق واسع من العرب السنّة وزعماء العشائر...). كما قضت هذه الاستراتيجية بتخلي واشنطن عن شعارات نشر الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومزاعمها (وهما عنوانان كانا يضغطان على الوضع السعودي أكثر من سواه) لمصلحة إعادة إطلاق تحالف معلَن وغير مشروط، بزعامتها، تحت عنوان (محور الاعتدال العربي).

وكان على المملكة في هذا السياق، أن تمارس دوراً نشيطاً ومقاتلاً في هذه الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك تبنّي كل شعارات واشنطن التي ترى الأولوية في مكافحة (الإرهاب) والتصدي لداعميه... و(الإرهاب) المذكور لا يقتصر على نشاط تنظيم (القاعدة)، بل يشمل كل أشكال المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان. وكان هذا التصنيف يفترض حكماً أن تصبح إسرائيل دولة حليفة، يبادرها (المعتدلون) العرب بالحوار وبمشاريع السلام (قمة الرياض ووفد القمة لحوار الإسرائيليين). ويجب أن لا ننسى أيضاً (المسؤوليات) المالية للملكة، وهي عديدة: من صفقات الأسلحة وتمويل الجيوش، إلى المساعدات المباشرة وغير المباشرة.

أما الجانب الآخر، لا الأخير، في تلك الاستراتيجية، فكان يقضي بأن تشمّر قيادة المملكة عن ساعديها أيضاً، في فلسطين وفي لبنان. وإذا كان الهدف في فلسطين هو استيعاب حركة حماس لكي لا تبقى تغرّد خارج السرب (المعتدل) وخارج الاصطفافات المطبوعة بطابع مذهبي وقومي، في مواجهة (المحور الشيعي) و(الفارسي)، فإن الأمر بالنسبة للبنان أخذ شكلاً أكثر حدة وأكثر مباشرة.

فهنا، أي في لبنان، ورغم كثافة التدخل الأميركي على كل المستويات، تتحمل المملكة العربية السعودية أيضاً مسؤولية (خاصة). وهذه المسؤولية ذات أشكال سياسية ومالية وإعلامية وأمنية. ويقع في نطاق الدور (الخاص) للمملكة في لبنان المحافظة على سلطة الأكثرية النيابية فيه. لكن يجب أن نضيف أيضاً المحافظة على سلطة الأكثرية الحريرية داخل الأكثرية النيابية المذكورة. ولهذا الأمر طابعه المذهبي الواضح. ويتقاطع هنا الموقفان السعودي والأميركي على نحو كامل من حيث الشكل والمضمون، ولجهة تسديد فواتير متبادلة تعويضاً عما حصل في العراق: بالنسبة للأميركيين، وكما أكد السفير الأميركي في العراق، ريان كروكر، وقائد القوات الأميركية هناك، دايفيد بيترايوس (يجب عدم لبننة العراق)، أي يجب عدم تمكين إيران (وسوريا) من تحقيق نجاحات سياسية من خلال دعم (المقاومة الشيعية). وبالنسبة لقيادة المملكة، يجب عدم (عرقنة) لبنان، أي يجب عدم إقامة سلطة فيه يكون الوضع الشيعي ركيزتها، كما هو الأمر في العراق!

لأسباب متعددة إذاً، دولية (المشروع الأميركي) وإقليمية (الصراع السياسي المذهبي)، بالإضافة إلى مستلزمات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تنشط قيادة المملكة الآن، كما لم يحدث من قبل، من أجل تدعيم الحكومة اللبنانية الحالية، ومن أجل منع أي تغيير لا يصب في مصلحة فريق الموالاة.

إن حسم موقع لبنان في صراعات المنطقة، وحسم مسألة الغلبة السياسية والمذهبية فيه، وحسم دوره (المزعج) والمحرج في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو مهمة سعودية اقتضت وما تزال، تأجيج الصراع السعودي مع سوريا، والصراع السعودي مع المعارضة اللبنانية، بالوسائل المباشرة والحادة التي لم تعتمدها قيادة المملكة العربية السعودية من قبل. إن مقاطعة القمة العربية في دمشق كانت لهذا الغرض. ولهذا الغرض أيضاً رفضت قيادة المملكة استقبال الرئيس نبيه بري.

وفي السياق نفسه، يواصل وزير الخارجية

السعودية سعود الفيصل تصريحاته ومؤتمراته الصحافية، معلناً بشكل يتخطّى كل الأعراف الدبلوماسية، رفض استقبال الرئيس السوري بشار الأسد الذي بادر إلى تبريد الأجواء مع قيادة المملكة في أثناء القمة وبعدها، وخصوصاً في حديثه لجريدة الوطن القطرية الذي اتسم بالمرونة وبالرغبة في زيارة المملكة وفي الحوار مع قيادتها.

وفي المبادرات والمواقف السعودية الأخيرة، (إيفاد) سعد الدين الحريري إلى لبنان بعد زيارة للمملكة استمرت شهرين كاملين(!) من أجل »التعامل« مباشرة مع المبادرة الحوارية لرئيس المجلس النيابي نبيه بري. وهذا (التعامل) ذو هدف إضافي، باستيعاب تمايز رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط، مهما كان هذا التمايز جزئياً أو محدوداً، أو مهما كان صاحبه مصمماً أو مناوراً.

إن الحفاظ على تماسك الأكثرية النيابية، هو مسؤولية أميركية وسعودية مشتركة. ولهذا الغرض يتناوب الطرفان على الزيارات والاتصالات والوعود والعهود والموجبات السياسية وغير السياسية (العسكرية والمالية، الرسمية وغير الرسمية).

لقد لاحظ بيان (منبر الوحدة الوطنية) الأخير، وهو التجمع الذي يقوده الرئيس سليم الحص، أن موقف وزير الخارجية السعودي (كان محرّضاً لفريق لبناني على فريق)، وأن (الغريب أن المملكة لم تكن منفتحة حتى على الاستماع إلى رأي آخر، فلم يحظَ رئيس مجلس النواب بموعد مع خادم الحرمين الشريفين).

ليس الموقف السعودي وحده مسؤولاً عن عدم التوصل إلى تسوية، ولو مؤقتة، للأزمة اللبنانية. ثمة لاعبون آخرون لا يقلون مسؤولية عن بلوغ الأزمة اللبنانية مرحلة الاستعصاء. وبين هؤلاء المسؤولين قوى خارجية عربية ودولية عديدة. بينهم أيضاً أطراف لبنانيون لم يدركوا بعد، من مواقع ومواقف متباينة، أن الأزمة اللبنانية ذات ارتباط وثيق، ليس فقط بصراعات إقليمية ودولية ناشطة، وخصوصاً منذ الغزو الأميركي للعراق، بل أيضاً بطبيعة النظام السياسي ـ الطائفي اللبناني، أي بالعلاقات اللبنانية ـ اللبنانية.

لا سبب للاعتقاد بأن المشهد الصراعي في لبنان سيسلك سبيل التسويات حتى إشعار آخر. وحتى ذلك التاريخ، لا يمكن النظر إلى الدور السعودي في لبنان بوصفه دوراً إيجابياً، هذا رغم (الودائع) المالية، ورغم الدعم الفئوي الذي يقدم لأطراف، على حساب دور آخر مطلوب لمصلحة لبنان والعرب جميعاً.

* كاتب وسياسي لبناني
الأخبار، ٢٠٠٨/٥/٥

هيومان رايتس ووتش تنتقد السعودية مجدداً:

حريّة التعبير التي تزعمها الحكومة جوفاء!

قالت هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨/٥/١٣) بأن على المحاكم السعودية في مدينة جدة إلى إسقاط الدعاوى القضائية بحق ناقد سعودي على شبكة الإنترنت وحلاق تركي تم اتهامهما بـ (الإساءة) للإسلام، واعتبرت المحاكمات تمثل انتهاكا لا لبس فيه لحرية التعبير المحمية في القانون الدولي. وكان الرجل السعودي قد استخدم موقعه الإلكتروني لانتقاد الشرطة الدينية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فيما نُسب الاتهام إلى الحلاق التركي بشتم الذات الإلهية.

وقالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (إن تجريم خطاب على قاعدة أنه إساءة قد يسترضي بعض الناس، إلا أنه يمثل انتهاكاً لحق الإنسان الأصيل في حرية التعبير). وأضافت: (الحكومة السعودية تستخدم هذه القوانين قبل كل شيء لإسكات منتقديها). ففي ٥ مايو الجاري وجّه الادعاء السعودي إلى رائف بدوي تهمة (إنشاء موقع إلكتروني يسيئ للإسلام) وأحالت القضية إلى المحكمة وطالبت بمعاقبته بالسجن خمس سنوات وغرامة قدرها ٣ ملايين ريال سعودي (حوالي ٨٠٠ ألف دولار أميركي). وكان موقع بدوي قد تعرض عدة مرات إلى قرصنة من قبل أشخاص غير معروفين، وقاموا بنشر أرقام هواتفه وعنوان عمله إلى جانب نشرهم تهديدات على الموقع المقرصن يقولون في نصها: (يا متخلف أنت في أرض محمد صلى الله عليه وسلم وحط تحت ((محمد)) ألف خط قبل ينحط فوق رقبتك ألف سيف)، إلا أن الادعاء العام لم يقم بالتحقيق في عملية القرصنة وتهديدات القتل التي وُجهت إلى بدوي.

واحتجز الادعاء العام بدوي في مارس ٢٠٠٨ لمدة يوم واحد للتحقيق معه حول موقعه الإلكتروني الذي يستخدمه لنشر تفاصيل الانتهاكات التي ترتكبها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتشكيك في التفسير السائد للدين الإسلامي، وبعد تهديده واعتقاله بسبب نشاطاته الإلكترونية وتلقيه تهديدات شخصية بالإيذاء الجسدي اضطر بدوي إلى مغادرة السعودية قبل أسبوعين. وقالت سارة ليا ويتسن: (التأكيدات السعودية على رفع سقف حرية التعبير تبدو جوفاء في ضوء المنهجية المتبعة في إسكات المنتقدين الذين يملكون جرأة التعبير عن أفكارهم علناً).

في قضية ثانية، أيدت محكمة التمييز في مكة في الأول من مايو الجاري حكم الإعدام بحق صبري بوغداي الذي صدر بحقه في ٣١ مارس الماضي على خلفية اتهامه بـ(شتم الذات الإلهية)، وقد اتهم بوغداي وهو تركي الجنسية وعمل كحلاّق في جدة لمدة ١١ عاماً، بأنه أساء إلى الذات الالهية خلال جدال دار مع زبون سعودي وجاره المصري. و بوغداي الذي لم يحظ بمحام للدفاع عنه في المحكمة أنكر إقدامه على شتم الذات الإلهية، إلا أن القضاة الثلاثة في المحكمة الابتدائية اعتبروا شهادة الشاهدين السعودي والمصري دليل كاف على أن بوغداي قد ارتكب جريمة الردة أو الارتداد عن الدين الإسلامي. واعتبرت سارة ليا ويتسن أن: (التهم، والإدانة، والعقوبة التي صدرت بحق بوغداي تظهر خطورة تجريم التعبير الذي قد يثير غضب البعض).

وبالرغم من أن وجود قوانين الردة التي تجعل من أشكال الإساءة إلى الدين جريمة، إلا أن جماعات حقوق الإنسان تطالب بإلغائها أو على الأقل أن يتم تعريفها بدقة حتى تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص حرية التعبير. ولا يوجد في السعودية قانون عقوبات، كما أن جرائم (الإساءة للإسلام) و (شتم الذات الإلهية) غير معرفة بشكل دقيق. والمدعون العامون والقضاة في السعودية كثيراً ما يلصقون تهما جنائية لأفعال يعتبرونها جرائم دون الاستناد إلى أسس قانونية في توجيه تلك التهم.

وتدين السعودية بشكل متكرر أشخاصاً بزعم إساءتهم للدين، حيث لا يزال هادي المطيف الذي ينتمي إلى المذهب الإسماعيلي محكوماً بالإعدام بزعم أنه أساء إلى النبي محمد بكلمتين في العام ١٩٩٣، وأدانت محكمة أخرى معلماً يدعى محمد السهيمي في العام ٢٠٠٤ بتهمة الإساءة للدين بسبب آرائه غير التقليدية التي عبر عنها داخل الحصة المدرسية، وتمت أيضا إدانة المعلم محمد الحربي بتهمة الردة في العام ٢٠٠٥، كما أدانت محكمة أخرى رباح القويعي بتهمة الردة في العام ٢٠٠٥ على خلفية كتابات نشرها على الانترنت.

وجوه حجازية

محسن المساوي
(١٣٢٣ - ١٣٥٤هـ)

محسن بن علي بن عبدالرحمن المساوي، باعلوي الحسيني الحضرمي الشافعي. ولد بفلبان، ونشأ في كنف والده، وتلقى مبادئ العلوم الأولية على يديه، وفي مدرسة نور الإسلام. ثم التحق بمدرسة حكومية بفلبان، ولازم الشيخ كياهي عيدروس، وكان قد حفظ القرآن الكريم على المقرئ الحاج شمس الدين. وفي سنة ١٣٤٠هـ قدم مكة المكرمة مع شقيقه عبدالرحمن بن علي المساوي، ثم دخل المدرسة الصولتية وتخرج منها ١٣٤٧هـ، وفيها أخذ عن أجلّ علمائها الأفاضل، منهم الشيخ حسن بن محمد المشاط، والشيخ حبيب الله الشنقيطي، والشيخ مختار بن عثمان مخدوم، والشيخ محمود بن عبدالرحمن زهدي البنكوكي المكي. ثم رحل لزيارة بلد أسلافه حضرموت، وزيارة أسلافه العلويين والإتصال بأفاضل العلماء، واستغرقت رحلته ثلاثة شهور، استفاد منها الكثير، وصنّف في رحلته مصنّفاً سمّاه (الرحلة العليّة الى الديار الحضرميّة لزيارة أسلافنا العلويّة)، ثم عاد الى مكة المكرمة وطلب للتدريس بالمدرسة الصولتية فلبى الطلب، وأقبل عليه الطلاب لحسن تقريره وسهولة عبارته، وسعة اطلاعه. ومع ذلك فقد كان ملازماً لحلقات علماء المسجد الحرام، ولم ينقطع وأخذ عنهم، منهم الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد مفتي الشافعية، والشيخ سعيد بن محمد الخليدي اليماني، والشيخ محمد بن علي بن حسين المالكي، والشيخ خليفة بن حمد النبهاني، والشيخ عبدالله بن محمد غازي، ومحدّث الحرمين الشريفين الشيخ عمر حمدان المحرسي، والسيد عيدروس بن سالم البار، والشيخ علي بن فالح الظاهري المهني.

وفي زياراته المتعددة لمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، استجاز أكابر علماء المدينة المنورة، منهم الشيخ عبدالباقي اللكنوي، والسيد علي بن علي الحبشي، والشيخ عبدالرؤوف المصري، والفقيه عبدالقادر الشلبي، والسيد زكي البرزنجي، والمعمّرة أمة الله ابنة عبدالغني الدهلوي، ثم المدني. أجيز للتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس وحضر دروسه كثيرون من مختلف الطبقات، ودرّس في الفقه وأصوله والبلاغة والنحو والعرف. وفي سنة ١٣٥٣هـ، قام مع بعض العلماء الجاويين الأفاضل بافتتاح مدرسة دار العلوم الشرعية، واختير للتدريس فيها أكابر العلماء في ذلك الوقت، فكان بها صدر المدرسين، وعمدة أهل زمانه الشيخ محمد بن علي بن حسين المالكي. جمع مكتبة نفيسة من شتى العلوم، واستنسخ كثيراً من الكتب، وأوقفها على طلبة العلم في الدار. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: النفحة الحسنيّة: شرح التحفة السنية في الفرائض؛ مدخل الوصول الى علم الأصول؛ نهج التيسير: شرح المنظومة في أصول التيسير؛ جمع الثمر: تعليق على منظومة منازل القمر؛ الجدد: شرح منظومة الزبد؛ الدعوص الجوهرية في التعاريف المنطقية؛ أدلّة أهل السنّة والجماعة في دفع شبهات الفرق الضالة المبتدعة؛ الرحلة العلمية الى الديار الحضرمية.

أحمد بن عبدالله مرداد
(١٢٥٩ - ١٣٣٥هـ)

أحمد بن عبدالله بن محمد صالح بن سليمان بن محمد صالح بن محمد، أبو الخير مرداد الحنفي. فاضل، شيخ الأئمة والخطباء بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم مجوّداً، وحفظ مجموعة من المتون في النحو والعرف والفرائض والعقائد والمنطق والقراءات والعروض والمعاني والبيان وغيرها، وعرضها على جملة من مشايخ عصره، واشتغل بعلم القراءات، فقرأ للسبع على الشيخ السمنودي وأجازه؛ وجدّ في طلب العلم فأخذه عن المفتي جمال ولازمه في الحديث والتفسير والعربية وبه تفقه. كما أخذ عن الشيخ محمد سعيد بشارة الخالدي، والشيخ محمد صالح الرضوي، والشيخ رحمة الله الهندي - مؤسس المدرسة الصولتية - وغيرهم وأجازوه.

في سنة ١٢٩٣هـ، ولاه الشريف عبدالله مشيخة الخطباء بعد وفاة الشيخ سليمان ابن عبدالمعطي مرداد، وعرض عليه الإفتاء فامتنع مراراً، وكانت داره مرجعاً للناس؛ واشتهر رحمه الله بالزهد والتقوى والتواضع. وكان رحمه الله إماماً وخطيباً ومدرّساً بالمسجد الحرام، وكان الشيخ عبدالرحمن سراج ينيبه في الإفتاء إذا سافر الى الطائف، كما قضاة المحكمة كانوا يعرضون عليه ما أشكل عليهم فيقنعهم بحكم الله. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

محمد عبدالرحمن المرزوقي
(١٢٨٤ - ١٣٦٥هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن محجوب المرزوقي، المكنّى بأبي حسين الحنفي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون، واجتهد في طلب العلم، ولا سيما الفقه، فلازم مفتي مكة المكرمة الشيخ صالح كمال وبه تفقه وبرع. وأخذ النحو والمنطق والمعاني والبيان وغيرهما من السيد بكري شطا. وقرأ على الشيخ حافظ عبدالله النهدي، وعلى الشيخ عبد الحق الإله آبادي ثم المكي وأجازوه إجازة عامة. ولما قدم الشيخ أحمد رضا البريلوي مكة المكرمة استجازه فأجازه بسائر مروياته ومؤلفاته.

تعدّى للتدريس بالمسجد الحرام، فعقد حلقة درسه في الرواق الذي بين باب القطبي وباب الباسطية، وكانت حلقته مكتظة بكبار طلاب العلم ورواد المعرفة، منهم الشيخ حسين بن عبدالغني، والشيخ أحمد الهرساني، والشيخ محمد المرزوقي، والشيخ يحي أمان، وكلهم تولوا مناصب القضاء.

تولى رحمه الله القضاء في العهد العثماني بمكة المكرمة، وكان عضواً بمحكمة التعزيرات، وعضواً بإدارة عين زبيدة، وعضواً بهيئة التمييز. وفي العهد الهاشمي عيّن عضواً بهيئة المعارف. وفي العهد السعودي عيّن رئيساً للمحكمة الكبرى، ورئيساً للمجلس الأهلي الإستشاري، وعضواً بهيئة رئاسة القضاء، ووكيلاً لرئيس القضاة عند غيابه. وكان في جميع العهود موفقاً في أحكامه، يقدّره الولاة ويحبّه الشعب لما اشتهر به من حزم في رحمة وعدل وفي تقوى الله، وتحرّي الحق، وتنفيذ الحكم الشرعي دون هوادة، أو محاباة لأحد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

السعودية المصفوعة على الوجه

قد تكون السعودية قد تلقت ست لطمات في لبنان دفعة واحدة، هي أقسى من أن يتحمّلها السعوديون، تركتهم حائرين عاجزين.

اللطمة الأولى تفيد بأن اتفاقاً إيرانياً ـ أميركياً قد أبرم مؤخراً، وفّر مظلّة سياسية لتحرّك حزب الله العسكري والسياسي في بيروت، بحيث يحسم الجمود السياسي القائم، دون أن يلغي طرف الموالاة؛ مقابل أن تقوم إيران بتهدئة الوضع في العراق خلال الأشهر القادمة ريثما تمرّ الإنتخابات الأميركية بسلام، دون أن تؤثر ـ سلباً ـ على المرشح الجمهوري ماكين، ويعتقد بأن ضبط (مقتدى الصدر) لصالح الحكومة العراقية هو بداية الثمن، يتبعها إيقاف دعم الجماعات الأخرى في الجنوب والشمال والتي تواجه القوات الأميركية. هذا تحليل واحتمال قائم، وهو ما يفسّر الدور الأميركي/ الأوروبي الباهت في دعم فريق السنيورة، الذي لم يتعدّى الكلام والبيانات، ورسائل التطمين لحلف الإعتدال ـ خاصة السعودية ـ تخفيفاً للفجيعة السياسية التي ألمت بقيادتها!

إذا صدق هذا التحليل، وهو مرجّح بشكل كبير، فإن واشنطن التي تعتبر نجاحها في العراق أهمّ من أيّ نجاح آخر، وأن خسارتها فيه لا تعوّضها خسارة أخرى، تكون قد أذعنت للمساومة الإيرانية، وأطلقت مناخاً جديداً لتسوية تعزّز الدور الإيراني في المنطقة وفي الخليج تحديداً. وهذا أسوأ ما يمكن أن تتوقعه السعودية، التي راهنت على ودفعت باتجاه ـ صراع إيراني/ أميركي، وسيرعبها بشكل كبير حصول تفاهمات إيرانية ـ أميركية تشمل كل قضايا المنطقة، بما فيها (أمن الخليج) و (الصراع العربي الإسرائيلي).

اللطمة الثانية، هي إن خسارة الموالاة أو إضعافهم وإذعانهم لشروط المعارضة في لبنان، وإن كانت قوية على الأرض فإنها بالمعنى السياسي محدودة، إذ سيبقى فريق الموالاة عنصراً أساسياً في العملية السياسية، ومن المرجح أن تسفر الإنتخابات القادمة عن وصول الحريري لرئاسة الوزارة. أما خسارة السعودية فهي أكبر من فريق الموالاة الذي تدعمه، إذ أن لبنان يمثل آخر قلاع السعودية التي تساقطت، وهي ستخسر مكانتها في لبنان سياسياً واقتصادياً وإعلامياً بشكل كبير، خاصة وأن حلفاءها لن يكون بإمكانهم مجاراتها سياسياً بعد ما جرى على الأرض.

اللطمة الثالثة، أن التحولات التي جرت عسكرياً في لبنان، تعني (نعياً) لاتفاق الطائف الذي أشرفت عليه المملكة في مرحلة الوجود السوري، وسنكون أمام احتمال كبير لتحقيق إتفاق جديد يراعي وضع المرحلة لما بعد الوجود السوري، ولما بعد ثورة الأرز، ولما بعد خروج السعودية كلاعب مهيمن في الساحة اللبنانية. هذا الإتفاق عنوانه (اتفاق الدوحة) بدلاً من (اتفاق الطائف). أي أن المغنم سيذهب الى (قطر) المزعجة للسعوديين منذ أكثر من عقد، والتي ستثبت ـ ربما ـ أن خياراتها السياسية ورؤيتها أكثر وضوحاً وواقعية من السعودية التي تسير على غير هدى. إن (اتفاق الدوحة) المرتقب إذا ما نجح، سيضعف السعودية حتى في محيطها الضيق (مجلس التعاون الخليجي) وسيرسخ الإنطباع أن مجاراة دول الخليج للسياسة السعودية إقليمياً لن تكون بعد الآن على غير هدى، بعد أن ثبت أن السعوديين لا يتمتعون بالحكمة اللازمة.

اللطمة الرابعة، بالرغم من أن السعودية أكثر تعنتاً وأقلّ وعياً من رفيقتيها (مصر والأردن) في التعاطي مع الموضوع اللبناني (لاحظ مسألة سحب السفير السعودي، دون غيره من سفراء العرب والعالم! ولاحظ في المقابل دور السفير المصري الذي بدأ بتوثيق اتصالاته مع المعارضة/ اللاعبين الجدد).. فإنها ـ السعودية ـ ستكون خاسرة على صعيد خيارها المتعلق بسياسة كسر العظم مع سوريا، وبخيارها المتعلق بمشروع السلام. إذ ثبت بأن من يقاوم يمكن أن يحقق مكاسب، وأن من يتماشى مع السياسة الأميركية فإنه يستنزف ثم يرمى به في سلّة المهملات، كما هي الموالاة والسعودية معهم. على الأرجح، ستعاد (شبعا) وسيناقش حينها موضوع (سلاح حزب الله) في ظل استراتيجية دفاعية جديدة. وعلى الأرجح أن تتنشط مسألة إعادة الجولان وحلحلة الموضوع الفلسطيني. فالإسرائيلي لا مستقبل لديه عسكرياً فيما يبدو، ولن يجد رئيساً أميركياً قادماً داعماً مثل بوش.

اللطمة الخامسة، هي أن الإتفاق الإيراني الأميركي، يثبّت المعادلة السياسية في العراق، على أساس حكم الأكثرية الشيعية، ووفق صيغة المحاصصة، التي رفضتها السعودية، كما رفضت الإعتراف بالواقع العراقي الجديد، وحتى مجرد فتح سفارتها. أي أن السعودية همّشت نفسها أولاً، ثم هُمّشت ثانياً من قبل حليفها الأميركي كونها لم تساعده بما فيه الكفاية في تهدئة الأوضاع في العراق، وثالثاً هُمّشت لأنه ثبت خلال العامين الماضيين أن السعودية ليست لديها أوراق فعلية في العراق يمكن لها أن تلعبها غير التخريب والتعويق.

اللطمة السادسة والأخيرة، يتوقع أن ينهار الدور السعودي في المحيط الإقليمي بشكل شبه كامل، وستتفكك حتى الدائرة الصغيرة مما سمّي بـ (حلف المعتدلين). وهو حلف تنازلت فيه خاصة مصر عن دورها السياسي المحوري لتحركّه السعودية كيفما شاءت مقابل الدعم المالي. من الآن فصاعداً سنلحظ دوراً مصرياً أكثر استقلالية، وأول الغيث يمكن مراقبته في لبنان، حيث يتميز الدور المصري عن الدور السعودي المعاند والغبي، والذي لا يقرأ موقف الحليف الأميركي جيداً، ولا يلحظ (الصمت الأوروبي) في الموضوع اللبناني، وراح يحرّض اسرائيل في زيارة بندر الأخيرة لها لكي تحارب حزب الله بالنيابة.

ما احتاجته السعودية كان ولايزال قليلاً من التواضع، والتروّي.. قليلاً من الإندفاع الطائفي المجنون.. قليلاً من التحليل الواقعي على الأرض.. قليلاً من الإهتمام بالمصالح الوطنية لا كثيرها!.



عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



أزياء حجازية